





١٣٢١ ت منهج نوى النظر فى شرح منظومة علم الاثر ، تأليف محمد  
م . م . محفوظ بن عبد الله - كان حيا ١٣٢٤ هـ . كتبت في  
القرن الرابع عشر الهجرى تقديرا .

٢٠ ق ٢٥ س ٥٨٨ × ٢٥٠ سم

١٦٦٦ نسخة حسنة ، خطها ممتاز ، ناقصة الآخر ، مطبوع

القسم الثانى ( جامعة الرياض ) ٢ : ٥٦ ، ٥٩

١ - مصطلح الحديث أ - الترمسى ، محمد محفوظ بن

عبد الله - كان حيا ١٣٢٤ هـ بد تاريخ

النسخ .



Q 90/2111

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات  
 اسم الكتاب **مفتاح ذوي النظر في شرح منظومة الرقيم**  
 اسم المؤلف **محمد محموظ بن عبد الله المقرئ**  
 تاريخ النسخ ؟  
 عدد الأوراق ٧٠  
 ملاحظات **(معليه حديث) ناقص في**  
**البيان ٨٨ X ٥٨**

512,1

15. 2



منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الارش

تأليف احمد الوري واذلني في ام القرى

محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي

غفر الله ذنوبها وستر

عيوبها

امين

بنيته قد ذكر المصنف الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في خطبه هذه المنظومة ان الف بيت اذ قال فيل وهذه الفيتة  
تحكي الدرر الخ وكذا في خاتمة البيت قال ثم هذه اتمام نظم الالفية لكن عددنا ابيات بيتنا بيتا من بيتنا التي  
شرحناها فوجدناها نقصت عن الالف عشرين فالله هو الذي انما هو تسعماية وثمانون بيتا ومن المشهور ان  
صاحب البيت اروي بما فيه فحينئذ يحتمل ان العشر من سقطت من فلم كانت شحنتي ولكن مثل هذه السقط الكبير  
ان كان في موضع واحد فهو بعيد وان كان في مواضع متفرقة فله نوع قرب غير ان حال الشرح تأملت و  
امسنت النظر في غاية جهر المقل فما وجدت موضعنا يصلح للسقط ولا عثر على خلل في سيا قاترنا  
بل يرتبط بعضه ببعض غاية الارتباط ثم اني راجعت الورد ولا سيما النديب فوجدت في ملتقى مرقبا  
ويحتمل ان الفيتة تفريرا ومثل هذا يقع كثيرا من قلت بصا عثم في النثر والمنظوم وضاق عطشه  
عن المنطوق والمفهوم ويندرج او قوع ذلك من مثل المصنف ممن كملت درايتهم وتوفرت ملكته  
كيف وقد حزم بكون في الفامرين ابتداء وانشر في مثله لو اراد ان يزيد في نظمه قدوم او اكثر منه  
لما كان عليه كلفة انشا الله تعالى فضلا عن نحو عشرين بيتا لوفاق كلامه بل الغالب انهم يزيدون  
هذه المقدار احسانا منهم ويحتمل ان النسخة التي وقعت لنا منقولة من مسودة المصنف فقد وجدنا  
اكثر بعض نسخ النظم تاريخا ذكر فيه ان الناظم الحوفي ابياتنا بعد الختم لم يعين عددها ولا مواضعها  
وهو كلام منقول عن الناظم وقد نقلت نصه آخر الشرح فانظر لاجرم ان الحقت في المنظومة  
عشرين بيتا مما ظننته بنفسي اربعة عشر في نوع المعل وبيتا في نوع آداب الحديث واربعة ابيات في اسباب  
الحديث وبيتا آخر في الغرض الانواع المديحة على ابن الصلاح والفيتة المراق وقد شرحنا كل ما على  
نظم شرح كلام المصنف وميزنا بكتابتنا في الهمس بالمداد الاحمر مع التيسير على في الشرح في كل بيت  
البيات التي شرحنا القافية او ما زاد ان المصنف على الفيتة المراق مجملات علا على خطا احمر  
مستظيلا بغير الزيادة وذلك لانه عرفت عند ابتداء الشرح ان ابنه علي في كل موضع من الما رايت  
كثير جدا عرضت عن ذلك وسلك في التمييز اقرب المسالك فللشر ما هو اهم مما هنا للث

والله تعالى ولي التوفيق اه

قاله الشارح

شفيق هذا

ف

ملاحظات	ملاحظات
ملاحظات	ملاحظات
ملاحظات	ملاحظات
ملاحظات	ملاحظات
ملاحظات	ملاحظات
ملاحظات	ملاحظات
ملاحظات	ملاحظات
ملاحظات	ملاحظات
ملاحظات	ملاحظات
ملاحظات	ملاحظات





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خص هذه الأمة بالاسانيد واشهد ان لا اله الا الله  
المبدئ المعبد وان سيدنا محمد عبده ورسوله بشارة ترغ مؤيديه  
الى مراتب اولى التمجيد صلى الله عليه وعلى اله الموصولين  
بالشرف المزيد وعلى اله وهجه الذين بذلوا انفسهم في  
تبليغ الاحاديث وتميع انجال البطل العبد وعلى النابيعين  
لهم في حفظ الآثار والتأييد اما بعد فيقول اصغر الورى واذل  
من فرام القرى محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي عاقله الله  
بلطفه اكله والحنى هذا تعليق خف حمله وعم انشاء الله نفعه  
على الفينة المصطلح لما حفظ الجلال السيوطي رحمه المولى المعطى  
عملته تذكر لي وللغاصرين مثلي وجعلت جل موادته وما فيه  
مقدمة ابن الصلاح وشرحه النجدة والتدريج في شرح  
التفريب وهو العمدة في بيدانه من مؤلفات صاحب الآيات  
وهو اذرى بما في له ولا سيما مع ذكره انه جعله شرحا للتفريب  
حضورا ثم لمقدمته ابن الصلاح ولما تركت الفن عموما  
وسميتها منهاج ذوي النظر في شرح منظومة علم الاش  
واسال الله الكريم بحاجه النبي الرؤف الرحيم ان يوفقني لتمامه  
مع الصواب وان يجعله خالصا لوجهه ونافعالا لولي الابواب  
امين وقد اتصلت الي رواية هذه المنظومة من عموم اجازة  
شيخنا العلامة السيد ابي بكر بن محمد شطا المكي عن العلامة  
السيد احمد بن زيني دحلان عن الشيخ عثمان بن حسن الرضا  
عن الشيخ عبد الله بن حجازي الشرقاوي عن الشمس محمد بن  
سالم الجفني ومن اجازة شيخنا السيد محمد امين بن احمد  
المدني عن الشيخ عبد الحميد الشروازي عن الشيخ ابراهيم البيجوري  
عن الشيخ الشرقاوي عن اخفى عن محمد بن محمد البديري عن علي بن علي  
عن

واسلم

عن علي بن علي  
عن

علي الحلبي عن النور الزبدي عن السيد يوسف الارمني عن المولى

قال رحمه الله تعالى

اي باسم المعبود الواجب الوجود المستحق لجميع الكمال لان ذاته اخصف  
هذه المنظومة اجمالا واؤلف بين كل نوع ونوع تفضيلا سأل  
عثمان بن عفان النبي صلى الله عليه وسلم عن بسم الله الرحمن الرحيم  
فقال لهوا اسم من اسماء الله وما بينه وبين اسم الله الا البر  
لا كاي سواد العين وبياض من القرب رواه الحالم وقال صحيح  
الاسناد واسند ابن ابي حاتم عن جابر بن زيد انه قال الله هو  
الاسم الاعظم وروى ابن جرير الطبري عن ابن عباس بسند  
صنيف انه قال الله ذو الالهية والعبودية على خلقه  
اجمعين والرحمن الغفار من الرحمة والرحيم الرقيق من  
احب ان يرحمه الخ وعن العزيمي قال الرحمن جميع المخلوقين  
بالمؤمنين وبذلك كله يعلم مناسبة الثلاثة في البسملة  
وفي الاختصار على الرحمن والرحيم اشارة الى ان رحمة غز وجل  
سبقت غضبه ثم لما شاهد المصنف النعم الحقيقية ورأى  
في ضمن الوصفين عمود الانعام النبوي والاخرى اذرف  
البسملة بالحمد فقال لله تبارك وتعالى العزيز حمد الذي  
هو لغة الوصف بالجميل وعرضا فليبين عن تعظيم النعم  
لانعامه روى احمد وغيره خبر ان ربك يحب الحمد والديني  
وغيره خبر الخدراس الشكر ما شكر الله عبد لا يحمد وعن  
ابن عباس الحمد ساء كلمة الشكر فاذا قال العبد الحمد لله  
قال شكرت عبدي وفي صحيح مسلم الحمد لله تملأ الميزان وتفيد  
لله للافاذة زيادة الاختصاص والخصر ثم لما كان من عادة  
البلغاء تحسين ما يكتب الكلام رونقا وطلاقة ولا سيما الرتبة  
الى بما فيه براعة الاسترلال مع الاشارة الى ان تفسير هذه

بسم الله الرحمن الرحيم

له حمد



المنظومة التي هي نعمة أي نعمة من صدق اعتقاده واستناده وتوكله  
 على الله تعالى في جميع أموره فقال **والله** لا إلى غير **استند** في تمام  
 فانه لا يخيب من استند اليه **وما ينوبني** أي يصيبني فعليه وحده  
**اعتمد** فانه لا يرد من اعتمد عليه والاستناد والاعتماد يصح كما قاله  
 المحقق ابن حجران يرمي ترادفهما وأن الثاني أحسن واليه يوحى  
 صيغ المصنف ثم للترتيب الذكرى والترتيب **على نبينا** بالهمز  
 وتركه لغتان فصيحان وبهما قرأ في السبعة من النبا بمعنى الخبر  
 أو من النبوة بمعنى الرفعة وأما خبر الحكم عن ابن ذريرة عنه  
 قال جاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا نبي الله  
 فقال لست بنبي الله ولكني نبي الله فقال أحافظ الذهب  
 أنه خير منكم وضمات أحد رواه لا فاضل ليس بثقة انتهى سدينا  
**محمد** وآله وصحبه **خير** أي أفضل **صلوة** أي راحة مفرقة بالتفطيم  
 و**خير** سلام أي تسليم من الآفات المنايات لغاية الكمال **سري**  
 أي دائم من السر وهو المناجاة والميم مزيدة كيم لا يصح وعلم مما  
 فرزناه أن خبر الفعل تفضيل أصله خبر هذفت الزمة ونقلت  
 تحتها الباء إلى الحاء تخفيفا لكثرة الاستعمال ومثله شر أصله  
 أشرف قال في الكافية التشايفه  
 وغالبا غناهم خير ولشرف عن قولهم خير منه وأشر  
 وآثر بالصلوة عليه صلى الله عليه وسلم لخبر من صلى على في كتاب  
 لم تزل الملائكة تفضل عليه ما دام اسمي في ذلك الكتاب رواه  
 الطبراني وغيره ورواية ضعيفة من حديث أحمد له كل المرزوق  
 بال لا يبدأ بحمد الله والصلوة على نبيه وآله معجوق من كل برية  
 وبالسلم أيضا فرارا من كراهة الأفراد كما تفعل في النور عن العلماء  
 وبعد فمهلك المعاني الحاضرة ذهنا تخدمت الخطم أم تافرت  
 أرجوة **الغنة** منسوبة إلى الالان المفرد فيكون مجموع الشطرين

والله استند  
 وما ينوب فعليه اعتمد  
 ثم على نبينا محمد  
 خير صلاة وسلام سري  
 وهذه الغنة

بيننا وهو المعارف **تحكى** أي تشابه **الدليل** في النفاضة وغرة اليهود  
 ورفعة الغيبة جمع دقة وهي أجود لغة العظيمة وقوله **منظومة** بالرفع  
 نعت للغيبة أو بالضبط حال من ضمير **تحكى** **ضمن** علم **الأثر** الآت  
 تعريفه أي مسائله والمضمين جعل شيء في ضمن آخر وهو هنا  
 من باب جعل المدلول في ضمن الدال أو من باب جعل الجزء في الكل حال  
 كونها **فائقة الغيبة** العلامة الأماهير الأثرية التي لم يحفظ زين  
 الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن حسين **العراقي** المتوفى سنة ٨٠٥  
 رحمه الله تعالى في **أجمع** للأشعار والمباني **والإيجاز** للالفاظ مع  
 كثرة المعاني **وايسا** أي اجتماع بعض على وجه  
 مناسب وانما لم يفعل العراقي كذلك مسابق لإصله فأتى  
 ابن الصلاح كما قرأ في تذييل الحديث بالمدرسة الشرفية عمل كتابه  
 ولهذه مقونته وأمله شيئا فشيئا واعني بتصانيف الخليل  
 المخرقة وجمع شتات مقاصدها وضم إليها من غيرها تحب  
 فوائد ولم يجعل ترتيبه على الوضع المناسب بأن يذكر ما يتعلق  
 بالمتن وحده وما يتعلق بالسند وحده وما يشتركان معا وما  
 يخص بكيفية التحمل والاداء وحده وما يخص بصفات  
 الرواة وحده لأنه جمع متفرقات هذا الفن من كتب الفن  
 في ذلك الحجم اللطيف ويرى أن تحصيله والقائه إلى طلابه  
 أهم من تأخير ذلك إلى تحصيل العناية النامة بحسن الترتيب  
 وقد عكف عليه الناس نكم من ناظمه ونحضر مستدرك  
 عليه ومقتصر ومعارض ومشهور بقبول ذلك الترتيب جمعة  
 كالنور والعماد ابن كثير والعراقي والبلقيني وغيره  
 آخرون كابني جماعة والطوسي والتبريزي والركشي  
 والمصنف ولهم فيما علموا مقاصد حسنة **والله** عز وجل  
**يجري** من الأجراد بالراء المهمل أو من الجزاء بالزاي فضلا من

تحكى الدرر  
 منظومة ضمن علم الأثر  
 فائقة الغيبة العراقي  
 في أجمع والإيجاز باساق  
 والتدوير



**سائر الاحسان** من اضافة الصفة الى الموصوف اي الاحسان  
 السائر اي النافذ وهو اجتهاد فعن ابن مالك قال قد رسل  
 الله صلى الله عليه وسلم فكل جزاء الاحسان الا الاحسان ثم قال  
 انذرون ما قال ربكم قالوا الله ورسوله اعلم قال يقول همل  
 جزاء من انعمت عليه بالتوحيد الا اجتهاد **له** اي الحافظ  
 العراقي **ولم** جزاء العلماء الاعيان وغيرهم من **ذوي** اي اصحاب  
**الايمان** اي التصديق ايجازهم بكل ما علم بحجته صلى الله عليه  
 وسلم بما لا يفرق اجمالا في الاجمالي وتفصيلا في التفصيلي  
 فذوي جمع ذي بمعنى صاحب الان الاول ينفذ تعظيم المضاف  
 اليه والموصوف بها بخلاف الثاني ومن ثم قال ثانيا في معرض مدح  
 يونس وذا النون والذين عن اتباعهم كصاحب الحق اذ النون يكون  
 جعل فاحته سورة النجم واشرف من لفظ الحق وجملة انشائية  
 اوردها بصيغة الخبر لانه ابلغ في رجاء الرجاء حتى كان ذلك  
 واقع بالفعل وبدأ بنفسه لخير ابي داود كان صلى الله عليه وسلم  
 اذا دعا بدأ بنفسه وقال عز وجل عن موسى رب اغفر لي ولاخي  
 وعيسى لئن انا لم اكن على ما عليه بقوله والذين جاءوا من بعدهم  
 يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا وقول عن نوح رب اغفر لي  
 ولوالدي وللمؤمنين مؤمنا والمؤمنين والمؤمنات امين  
**حد الحديث وما يتبعه واقسامه**  
 قدمه لان حقن كلب اي علم كان ان يتصور ولو بوجه ما  
 وحدته اجماعة كدركه والموجبة لمعرفة مستمدة وموضوعة  
 وغايته لتلا لفضل سعيه فانه لو اندفع الى الطلب قبل ذلك  
 لم يأت منوات ما يرجيه وصناع الوقت فيما لا يقينه **فعلم**  
**الحديث** دراية كما هو المراد عند الاطلاق على ما صرح به  
 شيخ الاسلام قال الامير لعل هذا في الماضي والا فالآن لا يطلق

سائر الاحسان  
 له وله وذوي الايمان  
 حد الحديث  
 علم الحديث

عليه

عليه الامتداد بالمصطلح علم **ذوقوا** اي مضبوطه جمع  
 قانون بمعنى قاعدة وهو حكم كلي ينطبق على جميع جزئيات  
 ليستعرف احكامها من **يدري** اي يعرف بذلك القواني  
**احوال متن** واهوال **سند** من صحة وحسن وضعف ورفع ووقف  
 وقطع وعلو ونزول وكيفية التحمل والاداء وصفات الرجال  
 وغير ذلك **فذلك** المتن والسند اي كل منهما هو **الموضوع** اي  
 موضوع علم الحديث واما **المقصود** منه اي فائدته فان يعرف  
 الحديث **المقبول** فيتحمل به ويعرف **المردود** فلا يعمل به لانه  
 إما ان يوجد فيه اصل صفة القبول وهو ثبوت صدق الناقل  
 او اصل صفة الرد وهو ثبوت كذبه الناقل او لا فالاول يغلب  
 على الظن ثبوت صدق الخبر لثبوت صدق ناقله فيؤخذ به  
 والثاني يغلب على الظن كذب الخبر لثبوت كذبه ناقله فيطرح  
 والثالث ان وجه قرينة تحقق بأحد القسمين التحق والاي  
 فيوقف فيه واذا توقف عن العمل به صار كالمردود للاثبات  
 صفة الرد بل لكونه لم يوجد فيه صفة توجب القبول افاده  
 في نزقة النظر فتأمل **والسند** هو الاخبار بكسر الهمزة  
 مصدر **عن طريق** **لما** اخذ من السند ما ارتفع وعلو من  
 سنجي لانه المسند بكسر النون يرفع الى قائله او **لما**  
 سند اي معتمد فسمى الاخبار عن ذلك سند الاعتماد كما حافظ  
 في صحة الحديث وضعفه عليه **والاسناد** دفع الحديث الى قائله  
 فهما متقاربان في معنى الاعتماد المذكور وقال بعضهم انهما  
 شئ واحد وهذا معنى قوله **كالاسناد** بكسر الهمزة **لدى**  
 اي عند **الغريق** من المحدثين ذكره ابن جماعة **والسند** يعني  
 النون يطلق على الحديث المرفوع المتصل الاتي وعلى الكتاب  
 الذي جمع فيه ما اسند الصحابة اي دروه فهو اسم مفعول

ذوقوا ين تحدد  
 يدري بها احوال متن وسند  
 فذلك الموضوع والنقص  
 ان يعرف المقبول والمردود  
 والسند الاخبار عن طريق  
 متن كالاسناد لدى الغريق



أما بينهما

وعلى الاستناد فيكون مصدر المسند المخراب ومنه الفدوس أي  
أسانيد الأحاديث وأما **المتن** بفتح الميم فهو ما ينتهي إليه **السند**  
أي غايته من **الكلام** المنقول من الممانته وهي المباعدة والغاية  
لأنه غاية السند ومنه متنت الكبس إذا شغقت جلدة بيضيتها  
واستخرجت فكان المسند أي الراوي استخرج من المتن سند  
أو من المتن بضم الميم ما صلب وارتفع من الأرض لأن السند  
يقوى الحديث بالسند ويرفعه إلى قائله أو من تمتن القوس  
شدّها بالخصب لأن المسند يقويه ويشدّه بالسند وأما  
**الحديث** فهو لغة ضد القديم وسيتعمل في قليل الخبر وكثيره --  
لحديث شيئا فشيئا واصطلاحا قد **يندوا** أي عرفه جسر حور --  
العلماء بأنه **ما أصنف للبي** صلى عليه وسلم قال في الفتح  
كانه أريد به مقابلة القرآن لأنه قديم سواء كان **قولا** لقوله  
صلى عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات من حسن إسلام المرء --  
تركه ما لا يعنيه أو **فعلا** كصلاته صلى عليه وسلم على الرحلة  
حينما توجهت به أو **تفيرا** كتقريبه خالد بن الوليد في أكلة الضب  
عنه أو **خوها** كما وصافه ككونه أبيض ليس بالطويل ولا بالضعف  
وككونه لا يواجه أهدا بمكروه هكذا **أحكوه** ومن الخوهماء  
صلى عليه وسلم كرمه تنكيس الرداء في الاستسقاء ودخول  
مكة من الحديبية ومما قبة المتخلفين عن إجماعة بالأحراق  
**وقيل** نقله في النزاهة عن علماء هذا الفن أن الحديث لا يختص  
بالمرفوع إليه صلى عليه وسلم بل **جاء** إطلاقه أيضا للموقوف  
وهو ما أصنف إلى الصحابة من قول ونحوه **المقطوع** وهو ما  
أصنف للتابعين كذلك فهو أي الحديث **على** هذا القول مرادف  
**الخبر** وقيل الحديث ما جاء عن النبي صلى عليه وسلم وأخبار ما  
جاء عن غيره ومن ثمة قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها

الأخبار

الأخباري ولمن يشتغل بالسنة النبوية الحديث وقيل بينهما عموم  
وخصوص مطلق فكل حديث خبر من غير عكس **وشهر** أي العلماء  
**ردف الحديث** والخبر والاشتراف كما قاله النووي هو المذهب  
المختار الذي قاله المحدثون وغيرهم من السلف وبعض الخلف  
وقيل الخبر ما يروى عنه صلى عليه وسلم والاشتراف ما عن الصحابة  
قيل والتابعين ومن بعدهم وقيل الأشتراف من الحديث والخبر قال  
بعضهم وهو لا يظهر هذا وما ذكره في هذه الدساتير السبق من  
زيادة على الغيبة العراقة ثم بين اقتسام الحديث فقال في بيضا  
**والأكثر** من الحديثين **فسموا هذين السنين** بضم السين  
جمع سنة وهي لغة الطريقة واصطلاحا الحديث بالمعنى المتقدم  
ذكره وهو ما أصنف إليه صلى عليه وسلم إلى هذا هو الأصح **ال** ثلاثة  
أقسام **صحيح** و**ضعيف** و**حسن** لأنه إما مقبول أو مردود والمقبول  
إما أن يشتمل على أعلى صفاته أولا فالأول هو الصحيح والثاني  
هو الحسن والمردود لا يجتاز إلى تقسيمه إذ لا ترجيح بين أفراد  
واعترض بأن مراتب متفاوتة أيضا فمنه ما يصلح للاعتبار  
وما لا يصلح فكان ينبغي الاعتناء بتمييز الأول من غيره وأجيب  
بأن الصالح للاعتناء داخل في قسم المقبول لأنه من الحسن  
لغيره وإن نظر إليه باعتبار ذاته فهو أعلى مراتب الضعيف  
وقد تفاوتت مراتب الصحيح أيضا ولم تشو على نواها ولم يذكر  
الموضوع لأنه في الحقيقة غير حديث اصطلاحا بل يزعم بعضهم  
وقيل إن الحديث صحيح وضعيف فقط والحسن منه في أنواع  
الصحيح وبه يعلم أن قول ابن الصلاح كالحطاب عند أهل الحديث  
في العام الذي أريد به الخصوص أي الأكثر والذي استقر  
اتفاقهم عليه بعد الاختلاف وما قيل في هذا التقسيم إن  
كان بالنسبة لما في نفس الأمر فليس الصحيح وكذب

وشهر وادف الحديث والاشتراف  
والأكثر من فسموا هذين السنين  
إلى صحيح وضعيف وحسن





للإصطلاح فهو عندهم أكثر من ذلك فجوابه ان المراد الثاني والكل  
يراجع الى الثلاثة المذكورة والله سبحانه وتعالى اعلم

**الصحيح** اي هذا صحيحه

وهو فاعل من اليه وهي حقيقة في الاجسام واستعمالها  
في غير مجاز واستعارة بتعبير الحديث **الصحيح حسن**  
بفتح النون **بوصلة** اي بانضال سنه بان سلم من سقوط فيه  
بجيت يكون كل من رواه سمع ذلك المروي من شيخه **بنقل عدل**  
اي برواية ثقة ولو انشئ المراد بالعدل في له ملكة تخله على  
ملائمة التقوى وهي اجتناب الاعمال السيئة من شرك او  
فسق او بدعة او ملكة يقتدر على اجتناب غير صغيرة الخسة  
والزائل ولا يلزمه المروءة وهي تخلق الانسان بخلق امثاله  
**ضابط** لما ينقله ضبط صدر بان ثبت ما سمعه بحيث يتمكن من  
استحضاره متى شاء وضبط كتاب بان يصونه لديه منذ سمع  
فيه وصحبه الى ان يؤدى منه وقوله **عن مثله** متعلق بنقل اي  
عن العدل الضابط الى منظره **ولم يكن شذا** اي شاذ **والاعمال**  
فخرج بالثبوت الاول المنقطع والمفضل وكذا المرسل عند من لا يقبل  
وبالثاني ما نقله مجهول عينا او حالا وعرفوه بالضعف  
وبالثالث ما نقله مفقود كثيرا كخطا وبالرابع الشاذ وهو  
لغة المنفرد واصطلاحا ما يخالف فيه الراوي من تعوارج منه  
وسيا في تفسير آخر وبالحامس المعلل وهو لغة ما فيه علة  
واصطلاحا ما فيه علة خفية قاصرة ولم يذكر ولا منكر  
لانه اسوأها لامن الشاذ فاستراط نفى الشذوذ يقتضي  
اشتراط نفية بطريق الاول وأورد على الشريف المتأثر  
فانه صحيح قطعا ولا يشترط فيه مجموع هذه الشروط قال  
الحافظ ابن حجر لكن يمكن ان يقال هل يوجد حديث لم يجمع فيه

(الصحيح)  
هذا الصحيح من بوضلة  
بنقل عدل ضابط عن مثله  
ولم يكن شذوا لافلا

هذه  
مؤخر

هذه الشروط انتهى **والحكم** الحديث **بالصحة** كقولهم هذا حديث صحيح  
**وبالضعف** كقولهم هذا حديث ضعيف انما هو على ظاهره بمعنى  
الاول انه اتصل بسنده مع الاوصاف المذكورة فقبل علامته  
الاسناد وعن الثاني انه لم يصح اسناده على الشرط المذكور **لا النظم**  
اي لانه مقطوع بالصحة في نفس الامر لجواز الخطا والنسيان  
على الثقة خلافا لما قاله ابن حجر الاحاديث يوجب النظم ولا النظم  
بأنه كذبه في نفس الامر اذ قد يكون لجواز صدق الكاذب واصابة  
من هو كثير الخطا **الامام حواء** كتاب اي صحيح الامام مسلم بن الحجاج  
او كتابه الامام **الحجفي** اي التجاري او كلاهما كما علم بالاولى **سوى**  
**ما انتقدوا** اي اعترضوا انتقادا من الاحاديث التي في كاليار قطن  
وغيره وعدل كما ذكره الحافظ ابن حجر ما يمان وعشرون حديثا  
استدكا في اثنين وثلاثين واخص التجاري بثمانين الاثنين  
وماية وقد اجاب عن ذلك في الفتح اجمالا وتفصيلا وسيأتي  
بعض ذلك فالامام الحافظ ابو عمر وعثمان بن **الصلاح** الشيرازي  
**رحما** في مقدمته المشهورة **قطعا به** اي بصحة العلم حاصل منه  
لاتفاق الامة على تلقي ذلك بالقبول قال خلافا القول بنفي ذلك  
محتجا بانه لا يفيد اصله الا الظن وانما تلقته الامة بالقبول  
لانه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ وقد كنت اميل الى  
هذا واحسبه قويا ثم بان لي ان المذهب الذي اتقناه اولاهو  
الصحيح لان ظني من هو معصوم من الخطا لا يخطئ والامة في  
اجماعها معصومة من الخطا **اي وكلم امام** من الشافعية كالم  
اسحاق وابي حامد والاسفرايينيين وابن فورك والقاضي  
ابن الطيب الطبري والشيخ اسحاق الشيرازي ومن الكنفية  
كالشيخ حسى والمالكية كالقاضي عبد الوهاب والحنابلة كابي يعلى  
وابن الزاغوني **مجا** اي مال الى مثل ما تقدم عن ابن الصلاح

صحيحا

والحكم بالصحة والضعف على  
ظاهره لا النظم الامام حواء  
كتاب مسلم والحجفي سوى  
ما انتقدوا فابن الصلاح رحما  
قطعا به ولم امام حفا



وخالفه الامام يحيى الدين **الينوري** باسكان الياء وهم الذين **رجح** في  
**التقريب** وغيره **ظنا** فقط به اي صحة ما في الصحيحين ما لم يتواتر  
وفضلا عما في احدهما وحده ونقله عن المحققين والاشترين وعلل  
في شرح مسلم بأن ذلك شأن الاتحاد والافق فيه يعني الشخيت  
وغيرهما ثم ذكر أن وجوب العمل بما في الصحيحين لا يتوقف على  
النظر فيه بخلاف غيرهما لا يعمل به حتى يتقرر وتوجد فيه شروط  
الصحيح قال المصنف واليول الاول هو **القطع** بالصحة لما فيها  
**دو تصويب** ولا اعتقد سواه ولسبق الى نحو العاديين كثير وذلك  
كما فظ ابن حجر فانه ذكر ما معناه أن نقل النورى عن المحققين لا يلم  
لم وأن أكثر المحققين بالتقريب فيفيد العلم خلافاً لما في ذلك وهو  
انواع من ما اتفق الشيوخ على اخرجها مما لا يبلغ التواتر فانه  
اصح من ان من جلا لفظ في هذه الشأن وهما المقدمان في تمييز  
الصحيح على غيرها وتلقى العلماء كتابينها وهو وجهه اقوى  
في افادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر فالاجماع  
تأصل على تسليم صحة ما قيل انما اتفقوا على وجوب العمل فقط  
لا على الصحة فمنوع لانها تهم على وجوب العمل بالصحيح وان لم يكن  
في الصحيحين فلم يبق لهما في هذه مزية مع ان الاجماع حاصل  
على ان لهما مزية فيما يرجع الى نفس الصحة وهذه الكلمة مختصة  
بغير ما انتقدوه كما تقرر وبما لم يقع التجازبه بين مدلوليه  
حيث لا ترجيح لاستحالة ان يغيب المتناقضان العلم بصدقهما  
لاحدهما على الآخر ناعل **وليس شرطاً** في صحة الحديث **عدد** في  
راويه فان الحديث الصحيح هو ما وجد له اسناد صحيح ولو واحداً  
في جميع طبقاته والتقريب قد يكون صحيحاً فقد اخبرنا عن الجمهور هو  
الصحيح ومن شرط في الصحة روايته **اشني فضاء** كما في على  
اجبا ثم اذا قال لا يقبل الخبر اذا رواه العدل الواحد الا اذا انضم

والنورى رجح في **التقريب**  
ضابيه والقطع **دو تصويب**  
وليس شرطاً عدد ومن شرط  
رواية اشني فضاء

اليه

اليه خبر عدل اخر واية بكر بن العربي حيث قال كان مذهبه البخارى أن الحديث  
لا يقبل حتى يورده اشنيان فقيد رجح من المحققين على ابيه على وابن  
العربي بانه قوله لا يقول عليه نزاد بعضهم ولقد كان يكنى ابا بكر بن  
العربي في بطلان ما ادعى انه شرط البخارى اول حديث فيه فانه تفرده  
عمره عن غيره ثم علقه عنه ثم محمد بن ابراهيم عنه ثم يحيى بن سعيد عنه  
به كما هو الصحيح المعروف عند الحديث وقد وردت لهم متابعات لا يقبل  
بهم وعلم من ذلك ان اشترط بعضهم رواية ثلاثة عن ثلاث  
واربعة عن اربعة وخمسة عن خمسة وسبعة عن سبعة **غلط** من قائله  
بل الصواب أن رواية الواحد عن الواحد صحيحة الى النبي صلى الله عليه وسلم  
واستدل له البيهقي بحديث نصر الله عنه سمع مقالتي فوعاها  
فادها كما سمعنا وفي لفظ سمعنا حديثاً فبلغه غيره وبحديث  
ارساله عليها الى الموقف يا قول سورة براءة وبحديث استقبال اهل  
قباء الى الكعبة في اثناء الصلاة عند قول الآثر الواحد قال  
الشافعي رضى عنه فقد تركوا قبلة كانوا عليه بخبر واحد ولم  
ينكروا ذلك عليهم صلى الله عليه وسلم الى غير ذلك ثم شرع في الكلام  
على صحة الاسانيد والتمس فقال **والوقف** اي عدم الجزم  
**بالحكم لمتن معين اول سند معين بانه** متعلق بالحكم **اصح** اي  
اصح المتن او اصح الاسانيد **مطلقاً** **اسد** اي ارجح عند جماعة  
من المحققين خبر قول والوقف الى ان تفاوت مراتب الصحة  
مرتبة على تملن الاسناد من شروط الصحة ووجود زجرات  
القبول في كل فرد فرد من رجال الاسناد الكاشين في ترجيح واحدة  
**واخرون** منهم **حكموا** بالاصحية على الاطلاق اذ يمكن للمناظر المتفنن  
ترجيح بعضه على بعض من حيث حفظ الامام الذي رجح واتقانه  
وان لم يتبين ذلك على الاطلاق فلا يخلو النظر فيه من فاسد  
لان مجموع ما نقل عن الائمة من ذلك يفيد ترجيح القاجم التي

**غلط**  
والحكم عن حكم لمتن اوسند  
واخرون حكموا



حكموا بالاصححة على ما لم ينجح له حكم من احدثهم وانما اضطربوا  
 اي اختلفوا في ذلك لعدم استيفاء تام وانما رجع كل منهم بحسب  
 ما قوى عنده **لغوى عشر** عن الثقات **ضمن** الكتب المطبوعة  
 وقد بين في هذا بقوله **ضمن** وهو قول البخاري **اصح** الاسانيد **مالك**  
 امام دار الهجرة **عن** ابي عبد الله **نافع** مولى ابي عمر وهو غير المقر  
**عن سيده** ابي عبد الرحمن عبيد الله بن عمر رضى عنه **نافع** وهذا  
 ابراهيم بن ابي النضر بن النضر بن ابي الفوارس قال يحيى  
 ابن بكير لا يدرى زرعة الرازي ليس ذا زرعة عن زرعة **انما**  
 ترفع المستر فتنظر الى النبي صلى عليه وسلم والفتحة هدية  
**مالك** عن نافع عن ابي عمر **زيد** على هذا **ما للشافعي** رضى  
 عنه اي مراده الامام ابو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي  
 فذكر ان اجل الاسانيد الشافعي عن مالك عن نافع عن ابي عمر  
 واجتمع باجماع اهل الحديث على انه لم يكن في الرواة عن مالك  
 اجل من الشافعي فمراد اجماع العارفين على ذلك ان اجلسا  
 رواية ماللا امام **احمد** اي ابي حنبل عن الشافعي عن مالك  
 عن نافع عن ابي عمر رضى عنه عنهم لاتفاق الحديث على ان  
 اجل من اخذ عن الشافعي منهم الامام احمد وهذه الترجمة  
 هي المشهورة بسلسلة الذهب قال المصنف وليس في مسنده  
 على كبر هذه الترجمة سوى حديث واحد وهو في الواقع  
 اربعة احاديث سابقة لقصاصة الواحد ثم ذكر مسنده الى عبد الله  
 ابن احمد قال حدثني ابي انا نا محمد بن ادريس الشافعي  
 ابنا نا مالك عن نافع عن ابي عمر رضى عنه عن رسول الله  
 صلى عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض وثقنا عن  
 الحسن بن علي بن حنبل الجبلة وروى عن المزانية بيع التمي  
 بالتمركبلا وبيع الكرم بالكرم كبرلا اخرجه البخاري مفرقا

فاضطربوا  
 لغوى عشر ضمن الكتب  
 فمالك عن نافع عن سيده  
 وزيد مال الشافعي عن احمد

من حديث مالك لهذا واعترض ذكر الشافعي برواية ابراهيم عن  
 مالك ان نظر الى الجلالة وابن ولعب والغفني ان نظر الى الاتقان  
 ورد بان ابراهيم عن ابي عمر عن مالك لم تكن تشتهر بروايته  
 هنيئ كما سطر بروايته الشافعي ثم رواه ابراهيم عن مالك  
 ليست من روايته عن نافع عن ابي عمر والمسئلة مفروضة في ذلك  
 على انما في المذاكرة فقط ولم يقصد الرواية عنه كالشافعي الذي  
 لا يرميه مدية وقرا عليه الموطا بنفسه واما ابن وهب  
 والغفني فابن رثبهما من الشافعي قال اجماع ابن حجر  
 والعجب من تردد المعترض بين الاجلية والاعتقية وابو منصور  
 انما عبر باجل ولا يشك احد ان الشافعي اجل من هؤلاء اجماع  
 له من الصفات العلمية الموجبة لتقديمه وايضا في زيادة اتقانه  
 لاشك في ذلك من لم علم باخبار الناس فقد كان اكابر الحديث  
 ياتونهم فيذكرونه باحاديث اشكلت عليهم فيبين لهم ما اشكل  
 ويوضحهم فيحل على غل غامضة فيقومون ولهم متعجبون وهذا  
 لا ينافي فيه الاجاهل او متغافل قال المصنف وقد تفرع  
 في احمد بمثل ما تفرع في الشافعي من زيادة الممارسة والملازمة  
 كالربيع مثلا ويجا به بمثل ما تقدم وقيل اصح الاسانيد ابو بكر  
 محمد بن مسلم **ابن شريك** الزهري **عن** زين العابدين **علي** بن  
 الحسين **عن** ابيه الحسين **عن** جده **علي** بن ابي طالب رضى عنه  
 وهذا محكي عن ابي بكر بن ابي شيبة وعبد الرزاق الصنعاني  
 او اي وقيل اصح ابي شريك عن سالم بن عبد الله بن عمر  
**عن** اي عن والده الذي **بنه** اي ذكر فيما تقدم وهذا فيذهب  
 احمد بن حنبل واسحاق بن راهوية صرح بذلك ابن الصلاح  
 او اي وقيل اصح **عن** عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود  
**عن** عبد الله بن عباس وهو عبد الله بن عباس وهذا فيما

وابن شريك عن علي عن ابيه  
 عن جده او سالم عن عتبة  
 او عن عبيد الله عن عبد الله  
 فهو ابن عباس وهذا



رواه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه **وهذا مذهب السائر** اذا قال  
 اقوى الاسانيد التي تروى فذكره **وقيل اصحها شعبة بن الحجاج**  
 عن عمرو بن قيس الكوفي عن ابيه عن **ابن حوشب** عن  
 ابن قيس الاسدي **وقيل كره** فكله **وهذا محكي عن وكيع**  
 اذا قال لا اعلم في الحديث شيئا حسن اسنادا **لهذا شعبة**  
 الى او اي وقيل اصحها ما روى **شعبة بن الحجاج** البصري عن  
 قتادة بن دعامة السدوسي الى **ابن سميد بن المسيب**  
 عن **شيوخ سادة** كما مر اخره سلمة **وهذا منقول عن**  
**الحجاج بن الشاعر** ذكره الحافظ ابن حجر قال المصنف وعبارته  
**الحاكم قال** حجاج اجتمع احمد بن حنبل واني معين واني الدين  
 في جماعة فذكروا احوال الاسانيد فقال رجل منهم اجودها  
 شعبة عن قتادة الى ثم قيل عن **ابن معين** ما يات في قريب  
 وعن احمد ما سبق عنه ثم اي وقيل اصحها **محمد بن سيرين**  
 بكسر السين عن **الحارث بن اعين** العالم **العلوي** **عبيدة** بفتح العين  
 السلمي **بما رواه عن علي بن ابي طالب** قال المصنف وهذا  
 مذهب ابن المديني والخلعاس الا انه قال **اجودها** **ابن سنان**  
 عن **ابن سيرين** و**ابن المديني** عن **عبد الله بن عون** **سيرين** **لهذا**  
 حكاه **ابن الصلاح** كذا قيل ايضا **اصحها سليمان بن مهران**  
 الاعمش عن **ابراهيم بن يزيد** **الخفي** عن **علقمة بن قيس** عن  
**عبد الله بن مسعود** **الهمداني** وكل البيت بقوله الحسن السميت  
 والدل **وهذا مذهب يحيى بن معين** حكاه **ابن الصلاح**  
 قال الحافظ ابن حجر فعلى هذا **الابن معين** قولان وقيل اصحها  
**عبد الرحمن ولد القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق** عن **ابيه**  
**القاسم** عن **عمته عايشة** أم المؤمنين ذكر في **التدريب**  
 عن **ابن معين** انه قال ليس اسنادا ثبت في هذا السنه

الحظي

عن عمر  
 وشعبة عن عمرو بن مسروق  
 عن مرة عن ابن قيس كره  
 او ما روى شعبة عن قتادة  
 الى سميد عن شيوخ سادة  
 ثم ابن سيرين عن الحارث بن اعين  
 عبيدة بما رواه عن علي  
 كذا ابن مهران عن ابيهم عن  
 علقمة عن ابن مسعود الحسن  
 وولد القاسم عن ابيه عن  
 عايشة

بعد قالنا فقد اقول  
 الخطيب في الكفاية فلان معين ثلاثة اقوال وسائر قول ابي وقال  
 قوم من الحفاظ ذو وطن كالحاكم ابي عبد الله النسابوري واحمد  
 ابن صالح المصري و**ابن حزم** لا ينبغي التعميم في اصحته الاسناد  
 بل في القول في **الصحب** المخصوص كابي بكر وعمر و**ابن هريز** او  
 خصه البلاد كالمدينة ومكة والبصرة والشام بأن يقال اصح اسناد  
 فلان او الغلاتيين من غير تعميم في ذلك قال الحاكم فادفع الى صح  
 الاسناد لابن بكر **الصديق** رضي الله عنه ما اي الاسناد الذي اسماعيل  
 ابن خالد عن **قيس بن ابي حازم** عما عن الصديق واما ارفع الاسناد  
 لعمر بن الخطاب رضي الله عنه **خاتم شرطه** الزهري **بفتح** **عن** **الم**  
 ابن عبد الله بن عمر عن ابيه **عبد الله** عن **عمر بن الخطاب** وقال  
 ابن حزم اصح طريق يروى في الدنيا عن عمر الزهري عن السائب  
 ابن يزيد عنه قال الحاكم وادفع اسانيد **اهل بيت المصنف**  
 صلى الله عليه وسلم **جعفر الصادق** بن محمد الباقر بن زين العابدين  
**ابن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب** عن **آبائه** اي عن ابيه عن  
 جدّه ان كان عنه اي عن جعفر راو ما نافية **وهن** اي غير  
 ضعيف بان كان ثقة قال في **التدريب** هذه عبارة الحاكم و  
 رافعه من ثقله وجره نظر فان الصغير في حقه ان عاد الى جعفر  
 بن جده على لم يسمع من علي بن ابي طالب اولا محمد بن جعفر يسمع من  
 الحسين وكنى الترمذي في الدعوات عن سليمان بن داود ~  
 اني قال في رواية **الاعرج** عن **عبيد الله بن ابي رافع** عن علي  
 هذا الاسناد مثل الزهري عن سالم عن ابيه قال الحاكم وادفع  
 الاسانيد لابن هريز رضي الله عنه **ابن شرطه** الزهري **عن**  
**سميد بن المسيب** عن **ابو الزناد** عبد الله بن ذكوان المدني  
**حيث** عن اي ظهر عن **اعرج** عبد الرحمن بن قيس عن ابي هريز  
 وهذا نقله الحاكم قبل عن **الحارث** وقيل وهو محكي عن ابن المديني

وقال قوم ذو وطن  
 لا ينبغي التعميم في الاسناد  
 بل في الصحب او البلاد  
 فادفع الاسناد للصديق ما  
 و**ابن ابي خالد** عن **قيس بن**  
 وعمر بن **شرطه** **سبك**  
 عن سالم عن ابيه عن جده  
 و**اهل بيت المصنف** جعفر عن  
**آبائه** ان راو عنه ما وكن  
 ولا **ابن هريز** الزهري عن  
 سميد او **ابو الزناد** حيث عن  
 عن **اعرج** وقيل



من اصح الاسانيد **حماد بن زيد البصري** **بما** **ابوب السخيتي** **في** **عن محمد**  
**ابن سيرين** **له** **نما** **اسد** **عن** **ابن هير** **قال** **الحاكم** **واصح** **اسانيد**  
**ها** **ثبته** **عبيد الله بن عمر** **عن** **القاسم** **عن** **قال** **ابن** **معين** **هذه**  
**ترجمة** **مشيخة** **بالمنهج** **واصح** **اسانيد** **ابن** **ميسور** **سفيان**  
**الثوري** **عن** **منصور** **عن** **ابراهيم** **عن** **عائمه** **عن** **واصح** **اسانيد**  
**اسن** **بن** **مالك** **عن** **الزهري** **عن** **قال** **الحافظ** **ابن** **حجر** **وهذا**  
**ما** **ينزل** **فيه** **فان** **قيادة** **وثابت** **البنا** **في** **اعرف** **بجد**  
**اسن** **من** **الزهري** **ولما** **من** **الرواية** **جماعة** **ثابت** **اصحاب**  
**ثابت** **حماد بن زيد** **وقيل** **حماد بن سلمة** **واثبت** **اصحاب** **قيادة**  
**شعبه** **وقيل** **هشام** **الدستوار** **ثم** **قال** **الحاكم** **واصح** **الاسانيد**  
**لاهل** **مكة** **المدية** **سفيان بن عيينة** **الهمداني** **عن** **عمر** **بن** **ديار**  
**وذا** **اسد** **عن** **جابر بن عبد الله** **الانصاري** **رضي** **عنه** **هما**  
**وقال** **احمد بن صالح** **اثبت** **الاسانيد** **لاهل** **المدية** **المفردة** **هذا**  
**اسماعيل بن ابي حكيم** **عن** **عبيدة** **بفتح** **العين** **ابن** **سفيان**  
**الحضري** **عن** **ابن هير** **رضي** **الله** **عنه** **وذكر** **الحاكم** **ان** **ما** **روى** **معه**  
**بفتح** **الميم** **ابن** **راشد** **عن** **هشام** **بفتح** **الراء** **وتشديد** **الميم**  
**ابن** **مسيبة** **عن** **ابن هير** **رضي** **عنه** **واصح** **بالنسبة** **لاهل**  
**اليماني** **واثبت** **اسانيد** **المصري** **الليث بن سعد** **عن** **زيد**  
**ابن** **حبيب** **عن** **ابن** **الحيد** **عن** **عقبة** **بن** **عامر** **رضي** **عنه** **واثبت**  
**اسانيد** **الحراساني** **الحسين بن واقد** **عن** **عبد الله بن زيد**  
**عن** **ابيه** **واثبت** **الاسانيد** **لاهل** **الشام** **ابو عمرو** **الاوزاعي**  
**عن** **حسان** **ابن** **عقبة** **عن** **الصحاب** **رضي** **عنه** **فانه** **ثابت**  
**ثقتنا** **على** **ما** **ذكر** **الحاكم** **قال** **الحافظ** **ابن** **حجر** **وروي** **بعض** **المتهم**  
**رواية** **سعيد بن عبد العزيز** **عن** **ربيع بن يزيد** **عن** **ابن** **ادريس**  
**الحواري** **عن** **ابن** **زهر** **رضي** **عنه** **ثم** **قال** **المصنف** **وعنه** **هذا**

الذي

**حماد بن**  
**ابوب عن محمد له نما**  
**لكه سفيان عن عمرو وذا**  
**عن جابر والمدنية هذا**  
**ابن ابي حكيم عن عبيدة**  
**الحضري عن ابن هير**  
**وما روى معه عن هشام عن**  
**ابن هير**  
**للشام الاوزاعي عن حسانا**  
**عن الصحاب فائق ثقتنا**  
**وعنه هذا**

الذي ذكرته في النظم من تراجم **تعد** **عند** **المحدثين** **بان** **اصح** **الاسانيد**  
**على** **الاطلاق** **او** **الخصوص** **من** **قول** **الشا** **ذو** **نوا** **اصح** **الاسانيد** **بحي**  
**ابن** **ابن** **كثير** **عن** **ابن** **سلمة** **عن** **ابن** **هير** **رضي** **عنه** **ومن** **ان**  
**الامام** **احمد** **سئل** **اي** **الاسانيد** **اثبت** **قال** **ابوب** **عن** **نافع** **به**  
**عن** **ابن** **هير** **رضي** **عنه** **فان** **كان** **من** **رواية** **حماد بن زيد** **عن**  
**ابوب** **في** **ذلك** **قال** **الحافظ** **ابن** **حجر** **فلا** **احمد** **قولون** **ومن** **ترجيح**  
**ابن** **ها** **تم** **ترجمة** **يحيى بن سعيد** **القطاني** **عن** **عبيد الله بن عمر**  
**عن** **ابن** **عمر** **رضي** **عنه** **عن** **ها** **ومنها** **قول** **اليزار** **رواية** **عن** **ابن** **الحسين**  
**ابن** **علي** **عن** **سعيد بن المسيب** **عن** **سعد بن اب** **وقاص** **اصح** **اسناد**  
**يروى** **عن** **سعد** **رضي** **عنه** **ومن** **قول** **ابن** **المبارك** **ثم** **ديث**  
**اهل** **المدية** **اصح** **واسنادهم** **اقرب** **ومن** **قول** **الخطيب** **اصح** **طرق**  
**السنن** **ما** **رويه** **اهل** **المدية** **ومكة** **والمدية** **وقد** **ضمنت** **بشر**  
**اي** **تبين** **عن** **اي** **لذلك** **التراجم** **في** **التدريس** **وهو** **لا** **تعد** **لنا**  
**لصيق** **النظم** **على** **اه** **الذي** **ذكر** **في** **هذه** **الايات** **الدني** **عشر**  
**كله** **من** **زيادته** **على** **الفئة** **العراقي** **قال** **البرزنجي** **اصح** **اهل** **الفضل**  
**على** **صحة** **احاديث** **الزهري** **عن** **سالم** **عن** **ابيه** **وعن** **ابن** **المسيب**  
**عن** **ابن** **هير** **من** **رواية** **مالك** **وابن** **عيينة** **ومعه** **ويونس**  
**وقيل** **ما** **لم** **يخلعوا** **فاذا** **اختلفوا** **توقف** **فيهم** **وقضية** **ذلك**  
**كما** **قاله** **الحافظ** **ابن** **حجر** **ان** **يجري** **هذه** **الشروط** **فيما** **تقدم** **كله**  
**فيقال** **انما** **يوصف** **بالاصح** **حيث** **لا** **يكون** **ثمة** **ما** **يؤثر** **في** **اضطراب**  
**او** **شدود** **وما** **يناسب** **هذه** **المسئلة** **كما** **قاله** **المصنف** **اصح**  
**الاهاديث** **المقبلة** **كقولهم** **اصح** **شيئ** **في** **الباب** **كذا** **وهذا** **اليه**  
**في** **التمذي** **وعنه** **قال** **النووي** **لا** **يلزم** **من** **هذه** **العبارة** **صحة**  
**احديث** **فانهم** **يقولون** **هذا** **اصح** **ما** **جاء** **في** **الباب** **وان** **كان**  
**ضعيفا** **ومراده** **ارجح** **واقله** **ضعفا** **ذكر** **ذلك** **قول** **الرافضيين**

**من تراجم تعد**  
**ضمنت بشر لا تعد**  
**عنها**



اصح في فضائل السور فضل كل سورة الله احد واصح في فضائل  
الصلوة فضل صلاة النبي ومن ذلك اصح لسلسل وبيان في موضع العلم

**مسألة**

في الكلام على ابتداء تدوين الحديث وعلى الاستخراج وما يتبعهما  
فأول تدوين الحديث وقع على رأس المائة ففي البخاري كتب عمر  
ابن عبد العزيز الى ابن بكر بن حزم أنظر ما كان من حديث رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فاكثبه فاني خفت دروس العلم وزهاب  
العلماء وفي لفظ ابن نعيم كتب عمر بن عبد العزيز الى الأفاق أنظروا  
حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوا واستفيدوا من هذا  
كما قاله في الفتوح ابتداء تدوين الحديث وأول جامع الحديث  
النبوي والأثر عطف تفسير الامام ابن بكر بن حزم مسلم ابن  
شريك الزهري أمر له بذلك عمر بن عبد العزيز الاموي  
أحد الخلفاء الراشدين في خلافته وأول جامع للأبواب  
الحديثية من باب العبادات وباب المغازي وغيرهما جماعة  
من الأئمة في العصر اي الزماني الواحد أثناء الآية الثانية  
ذو اقتراب فلا يدرك ابراهيم سبق كالامام عبد الملك بن يونس  
ابن جريح بمكة المشرفة وابي معاوية هشيم بن بشير السامي  
براسط والامام مالك بن انس او محمد بن اسحاق بالمدينة  
المسورة وصنف على ابن ابي ذئيب موطا أكبر من موطا مالك  
حتى قبل مالك ما الفائدة في تصنيفك قال ما كان لله تعالى  
بقي والربيع بن صبيح او سميد بن ابي هريرة او حماد بن سلمة  
بالبحر وسفيان الثوري بالكوفة ومعر بن راشد باليمن  
والاوزاعي بالشام وعبد الله ولد المبارك المروزي بخراسان  
وصبر بن عبد الحميد بالري ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم الى  
ان رأى بعضهم ان تغرد احاديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصة

فصنف

**مسألة**

اول جامع الحديث والأثر  
ابن شريك أمر له عمر  
وأول جامع للأبواب  
جماعة في العصر ذوات اقتراب  
كابن جريح وهشيم مالك  
ومعرو وولد المبارك

فصنف عبد الله بن موسى البصري مسنداً ومسند البصري مسنداً ومسند موسى  
الاموي مسنداً ونعيم بن حماد الخزازي البصري مسنداً ثم افتتحت الأئمة  
أخبارهم كما محمد بن حنبل واسحاق بن راهوية وعثمان بن ابي شيبة  
وغیرهم وغيره وبالابواب اختاروا عن جميع حديث المثلثة في باب واحد فقد  
سبق اليه الشعبي روى عنه انه قال هذا باب من المطلق جسيم وساق فيه  
احاديث وأول جامع للأبواب لكن باقتصار في الحديث الصحيح فقط  
الامام أحمد ابو عبد الله محمد بن اسحاق البخاري في الكتاب الذي شاع ذكره  
بين الانام ويستسقى بقاء تيم الغمام والسبب في ذلك  
قوله كنا عند اسحاق بن راهوية فقال لو كنتم جميعتم كتابنا باختصار الصحيح  
سنة النبي صلى الله عليه وسلم فوق ذلك في قلبى فاختار  
في جميع اجماع الصحيح وقوله رابن النبي صلى الله عليه وسلم  
وكأنني واقف بين يديه وبميدى مروحة اذب عنكم نساء لت  
بعض المعبرين فقال لي انت تذب عنه الكذب فهو الذب  
هلني على اخراج اجماع الصحيح والفتنة في صنع عشرة سنة  
واختار المصنف بغير الاقتصار من الاعتراض بان مالكا  
اول من صنف الصحيح ثم ابن حنبل ثم الدارمي لان صحة ما في  
كتاب مالك لا على الشرط الذي سبق التعريف به وسيأت  
ما يتعلق بمسند احمد والدارمي والامام ابو الحسين مسلم  
ابن حجاج القشيري جمع الصحيح من بعده اي بعد البخاري  
وكذا ابو الفضل احمد بن سلمة والاول اي كتابه البخاري  
المتصل فيه دون التعليق والتراجم على الصواب الذي عليه  
الجمهور في الصحبة الصحيح افضل وارجح من كتاب مسلم لان  
الصفات التي تدور على الصحة في البخاري اتم من في مسلم  
واسد وشرطه في اعوى وأشد أمار حجانه من حيث الاتصال  
فلا شراط كون الراوي قد ثبت له لثاء من روى عنه ولو من

٢ = مزيج ذوي النظر في شرح منظومة علم الاثر

وأول الجامع باقتصار  
على الصحيح فقط البخاري  
ومسلم من بعده والاول  
على الصواب في الصحيح افضل



والنفي مسلم بطلق الماصحة وأما من حيث العدالة والضبط فلا ت  
الرجال الذين تكلم فيهم أهل في البخاري منهم من مسلم من أن البخاري  
لم يذكرنا أخرج حديثهم بل غلبهم من شيوخهم الذين أخذ عنهم  
ومارس حديثهم بخلاف مسلم في الأمرين وأما من حيث عدم  
الشذوذ والاعلال فلا نمانع انتقد على البخاري من الأحاديث  
أخذ بها انتقد على مسلم كمنع اتفاق العلماء على أن البخاري  
كان أجل من مسلم في العلم وافرغ بصانعة الحديث منه وأن  
مسلماً تلميذه وفريقه ولم يزل يستفيد منه ويتبع أثره في  
قال الدارقطني لولا البخاري لما راجع مسلم ولا جاء وأما ما نقل عن  
ابن علي النيسابوري أنه قال ما تحت أديم السماء أصح من كتاب  
مسلم فلم يصح بكونه أصح من صحيح البخاري لأنه أتم نفي وجود  
كتاب أصح من كتاب مسلم إذ المنفي إنما هو ما يقضيه صيغة  
أفعل ومن يفضل من بعض المغاربة **مسلم** أي صحيحه على صحيح  
البخاري **فإنما** مراده ترتيب أي حسن سياقه **ووضع**  
أي جودته في التوسيع وجمعه طرق الحديث في موضع واحد  
بأسانيد المتعددة والمناظرة المختلفة فإنه **قارحاً** ذلك  
وانقلبه فتوصلنا وله بخلاف البخاري فإنه قطع في الأبواب  
بسبب استنباط الأحكام منه وأورد كثيراً في غير منظم  
وإذا أمنا مسلم بذلك فلبخاري في مقابلته من الفضل  
ما ضمنه في أبوابه من التراجم التمهيدية الأفكار ولم ينص  
أحد منهم بأن ذلك راجع إلى الإصحاح التي الكلام في ذلك  
افضحوا لردده شاهد الوجود وقد انصف بعض الحفاظ إذ قال  
تنازع قور في البخاري ومسلم لا يريها في الفضل كان المقدم  
فقلت لقد خاف البخاري صحته كما فاق في حسن الصانعة مسلم  
ونقل عن بعضهم أن الكتابين سواء والله أعلم وانتقدوا

ومن يفضل مسلماً فافهم  
ترتيبه ووضع قداحكم  
وانتقدوا

اعتزض

اعتزض جماعة من الحفاظ كالدارقطني وأبو زر الهروي وأبو علي  
الغضائري وأبو مسعود الدمشقي وغيرهم **عليها** أي البخاري  
ومسلم **ليسا** من أحاديثهما بأنه غير صحيح وعند ذلك كما قدمته  
عن الحفاظ ابن حجر مابنان وعنه من حديثنا اشتراك في اثنين  
وثلاثين وانقص البخاري ثمانين الاثنين ومسلم بما يثبه  
وقد اجيب عن ذلك بأن ما ضعف من أحاديثها منبى على  
جبل غير قارحة **فلم ترى** من الحفاظ المحققين بحسب **نحوها**  
من جهتها **ونصير** الرها غفلاً ما معناه لا ريب في تقدم  
الشيخين على أهل عصرهما ومن بعدهم ومعرفة الصحيح والمعلل  
وهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا غلة له أوله غلة غير مؤثرة  
عندها فيستدرك توجيه كلام من انتقد عليها يكون قوله  
معادنا الصحيحها ولا ريب في تقديمها على غيرها فيندفع  
الاعتراض بحجة الأحاديث المتقدمة منها سنة أقسام  
الأول ما يختلف فيه الرواة بالزيادة والنقص من رجال  
الاسناد فإن أخرج من طريق الزيد وعنده الناقد  
بالناقص فهو مردود لأن الزيادة في مثله لا تضرب والعكس  
فإنما أخرج مثل ذلك حيث له سائق وعاصد وهفئة قرينة  
في الجملة تفوت ويكون النصحيح وقع من حيث المجموع الثاني ما  
يختلف فيه الرواة لتغيير رجال بعض الاسناد والجواب  
عن أن أمكن الجمع في التعليل بمجرد الاختلاف غير قارح ولا  
يوجب الضعف والأخراجه الشيخان لما تقرر الثالث  
ما تفرق بعض الرواة بزيادة لم يذكرها الأكثر والأصنط  
وهذا لا يؤثر في التعليل به حيث لم يمتدح الجمع الرابع ما تنذر  
به بعض الرواة من ضعف وليس في الصحيحين من هذا  
القبيل غير محدثين بنين أن كلاهما قد توبع أحدهما

عليها ليس  
فلم ترى نحوها نصيراً





ما حكم فيه على بعض الرواة بالوهم فمضى ما يؤش قادهما ومنه ما  
 لا يؤثر السادس ما اختلف فيه بتغيير بعض الفاظ المتن  
 وهذا الكثرة لا يترتب عليه قدح لا مكان الجمع او الترجيح والدر علم  
 وليس في الكتب اي المصنف كتاب **اصح** منها اي الصحيحين بل هما اصح  
 بعد القرآن العزيز قال ابن الصلاح واما ما رويناه عن  
 الشافعي رحمه الله عنه من انه قال ما اعلم في الارض كتابا في  
 العلم اكثر صوابا من كتاب مالك وفي لفظ عنه ما بعد كتاب الله  
 اصح من موطا مالك فانما قال ذلك قبل وجود كتاب البخاري  
 ومسلم ولهذا اي كونهما اصح الكتب **قدما** بالبناء للمفعول  
 والالف للاطلاق والنائب عن الغافل قوله مروي عن الامامين  
 البخاري ومسلم وهو المراد بقولهم صحيح متفق عليه او على صحته  
 وليس المراد به اتفاق الامة نعم يلزم كما قاله ابن الصلاح من  
 اتفاقهما اتفاق الامة عليه لتلقيهم له بالقول فمروي  
 الامام **البخاري** فهو مقدم على غيره من الكتب المصنفة في الحديث  
 لما تقدم انه اصح من مسلم فما اي المروي الذي للامام **مسلم**  
 لما ذكرته للبخاري في اتفاق العلماء على تلقي كتابه بالقبول  
 ايضا سوى ما انتقد فبعدهما يظهر في الارجحية من حيث  
 الاصحته **ما** اي حديث صحيح **هو** شرطهما ولم يخرجهما واحد  
 منكما قال في النزاهة لان المراد به اي شرطهما وارتما مع باقي  
 شروط الصحيح وروايتها قد حصل الاتفاق على القول بتقدميهما  
 بطريق اللزوم فمزمع مقدمون على غيرهم في رواياتهم وهذا اصل  
 لا يخرج عن عند الاصيل فان كان اخبر على شرطهما معا كانت  
 روي ما اخرجهم مسلم او مثله فما هو **شرط اول** اي البخاري  
 وهذه فشرط **ثاني** اي مسلم وحده يتبعه لدرجته كل منهما **ما**  
**ثم** ما ليس على شرطهما اجتماعا وانفادا **ما** كان على شرط **فقط**

وليس في الكتب اصح منهما  
 بعد القرآن ولهذا قدما  
 مروي عن البخاري فما  
 لمسلم فما هو شرطهما  
 فشرط اول فثان ثم ما  
 كان على شرط **فقط**

اي امام

اي امام من الامة **غيرهما** اي البخاري ومسلم يخرج من ذلك سبعة  
 اقسام تنقسم وتدرجها في الصحة احدها ما رواه البخاري معا  
 وهو الذي يعبر عنه بالمتفق عليه الثاني ما رواه البخاري وحده  
 الثالث ما انفرد به مسلم الرابع ما هو على شرطهما ولم يروه واحد  
 منهما الخامس ما هو على شرط البخاري وحده السادس ما على  
 شرط مسلم وحده وهذه ثلاثة من اصول وثلاثة من فروع  
 السابع ما هو صحيح عند غيرهما من القدرين وليس على شرطهما  
 ولا على شرط احدهما بان لا يخرج من شيوخهما الذين اتفقا فيهم  
 ولان الذين اختلفا فيهم كصحيح ابن خزيمة فان جبان فالحاكم  
 كما سبأ في ترتيبه هكذا وهذا التفاوت انما هو بالنظر في الشيعة  
 المذكورة اما الورع قسم على ما فوقه با موراخرى تفنني الترجيح  
 فانه يقدم على ما فوقه اذ **برما يرض** بفتح الباء وكسر الراء اب  
 يظهر **للمتوق** اي المرحوم من فاق الرجل اصحابه بفوقهم **ما**  
 علام في الامور المرحومة **ما** **يجعله مساويا** للثائق او **قدما**  
 اي مقدما عليه قال في النزاهة كما لو كان الحديث عند مسلم  
 مثلا وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر لكن هفتة قرينة  
 صادر في نيل العلم فانه يقدم على الحديث الذي يخرج البخاري  
 اذا كان فردا ولو كان الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمته  
 وصفت بكونها اصح الاسانيد كالك عن نافع عن ابن عمر  
 فانه يقدم على ما انفرد به احدهما مثلا لاسبما اذا كان في  
 اسناده من خيم فمقال ولا يقدح هذا فيما تقدم لان ذلك  
 باعتبار الاجمال قال الزركشي ومن هنا يعلم ان ترجيح كتاب  
 البخاري على مسلم انما المراد به ترجيح الجملة على الجملة لا كل فرد  
 من احاديثه على كل فرد من احاديث الاخر ومن يؤخذ الجواب  
 عما قيل ان الترتيب المتقدم تحكم لا يجوز التحويل عليه

كما هو

غيرهما  
 وربما يرض المتوق ما  
 يجعله مساويا او قدما



(انما اعتبرها فان في شرطها  
هذا الشرط هو)

ان الاصححة ليست الا لاشتمال الرواة على الشروط في رواية حديث في غير  
الصحيحين فلا يكون الحكم باصححة ما فيها غير الحكم بشرطين الشيخين  
البخاري ومسلم اي المراد بقولهم على شرطها مثلا كون رجاله نقدا الاسناد  
لديها اي في كتابيها بالجمع والافراد اي فيها معا او في احدهما  
ميراثا في شروط الصحة من الضبط والمدالة وغيرها وهي هذه امشي  
جما ع كالمستدرك في الحديث والذهب فيقول الحاكم في المستدرك  
انا استعينة الله تعالى على اخراجه احاديث رواته ثقة قد احتج  
بمثل الشيخان او احدهما الى استعمال فيه لفظ مثل في اعم من  
الحقيقة والجواز في الاسانيد والمنون لا الحقيقة فقط بل على  
ذلك صنع فانه تارة يقول على شرطها وتارة على شرط البخاري  
وتارة على شرط مسلم وتارة صحيح الاسناد ولا يفرد لاحدهما وايضا  
فلو قصد بكلمة مثل معناها الحقيقة حتى يكون المراد واحدا في غيرها  
ممن فيهم من الصفات مثل ما في الرواة الذين خرجا منهم لم يقل قط  
على شرط البخاري فان شرط مسلم دونه فما كان على شرط البخاري  
نحو على شرطها لانه هو شرط مسلم هذا وعمل ان المراد بشرطها  
ان يخرج الحديث المجمع على ثقة نقلته الى الصحابة المشهور وقيل  
غير ذلك **وقد** في الاحاديث المسندة في صحيح **الاول** اي البخاري  
بالجمع الذي مرره الحافظ ابن حجر القان والبرقع اي خمسماية  
قال وثلاثة عشر حديثا بلا تكرار وبة سوى الملاحظات والمناقبات  
ستة الآف وثلاثماية وسبعة وتسعين حديثا وفيه من الثقات  
الف وثلاثماية واهد واربعون واكثرها يخرج في اصول متونه  
والذي لم يخرج مائة وستون وفيه من المناقبات والنبية على الاطلاق  
الروايات ثلاثماية واربع وثمانون هكذا في الفتح وهذا خارج  
عن الموقوفات والمناقب قال المصنف وافق مسلم على ما فيه الا  
ثمانماية وعشرين حديثا **وقد** في الاحاديث المسندة في صحيح

وشروطه في كون الاسناد  
لديها بالجمع والافراد  
وعلة الاول بالتحجير  
القان والبرقع بلا تكرار

مسلم

مسلم **اربعة الآف** باستقاط المكرر وفيها اي البخاري ومسلم التكرار  
للأحاديث بها اي كثيرا **واف** وقد علمت جملة ما في البخاري مع  
المكررات قال الحافظ العراقي في مسلم يريد على البخاري بالمكرر  
لكثرة طرقه قال وقد رايت عن ابي الفضل احمد بن سلمة انه اثنا عشر  
الف حديث قال اليابحي ثمانية الآف والله اعلم قال الحافظ  
ابن حجر وعندي في هذا نظر انتهى وكل منهما من الحديث **الصحيح**  
**فونه** كثير لانها لم يستوعبها في كتابيها ولا التزامها فقد قال  
البخاري ما دخلت في كتابي الا ما صح وتركت من الصحاح  
للال الطول وقال مسلم ليس كل شيء صحيح وصحته ههنا انما وضعت  
ما اجمعا عليه يريد ما وجد عليه في شرائط الصحيح المجمع عليه  
وان لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم قاله ابن الصلاح  
وقيل أراد اجماع احمد وابن معين وعثمان بن ابي شيبة وسميد  
ابن منصور **وقال** الحافظ ابو عبد الله محمد بن يعقوب **نجل** اي  
ابن **أحمد** النيسابوري شيخ الحاكم لم يقرها من الصحيح الا يسير  
واعترض عن عليه بقول البخاري وما تركت من الصحاح اكثر قال  
ابن الصلاح والمستدرك كتاب كبير يشتمل مما فاتها على شيء  
كثير وان يكن عليه في بعضه مقال فانه يصغر له صحيح كثير  
واجاب المصنف بقوله **مراده** اي ابن الاخرم بذلك **على** اي  
**الصحيح** لا مطلق الصحاح فاحمل كلامه عليه **افه** امن كلام  
**الحاكم** اي عبد الله النيسابوري **افه** في كتابه **المدخل** الى كتاب  
الاكلیل فانه ذكر فيه ان الصحيح من الحديث عشرة الآف اختيار  
الشيخين وهو الدرجة الاولى ان لا يذكر الامارواه صحاح مشهور  
عنه صلى الله عليه وسلم لم راوايان ثقتان فاكتر ثم يرويه تابعي  
مشهور بالرواية الصحابة ايضا راوايان ثقتان فاكتر ثم يرويه  
عنه من اتباع التابعين الحافظ المصنف المشهور على ذلك الشرط

ومسلم اربعة الآف  
وفيها التكرار بها واف  
من الصحيح فونه كثير  
وقال نجل أحمد بن سير  
مراده على الصحيح فاحمل  
افه امن كلام في المدخل

عن



ثم كذلك ثم بدأ أوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا كالشريعة على  
 الشريعة قال والاحاديث المروية بهذه الشريعة محددها  
 عشرة آلاف حديث قال المصنف ويشترط معرفته منه أجواب  
 عن قول ابن الأثير فكانم أراد لم يفسر ما نأصحه الصحيح الذي  
 هو الدرجة الأولى وبهذا الشرط الإلزامي والاعتباري وقال الإمام  
 يحيى بن النور في ترتيبه الأصواب أنه لم يفت الأصول  
 الخمسة أي الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي  
 ولم يدخل في الأصول سنن ابن ماجه وقد اشترط في زمنه وبعد  
 جعل الأصول ستة بأدخاله في كانه لما قيل أن كل ما انفرد  
 به الخمسة فهو ضعيف لكن تعقب بأنه قد انفرد بأحاديث كثيرة  
 وهي صحيحة مما صح من الأحاديث إلا أن الزيادة بفتح النون  
 وسكون الزاي أي السير فاقبله أي هذا الكلام مستند  
 وقد أي جازم ولا يفتقر إلى عليه وأهل مقال أي قول الإمام  
 البخاري حفظ ما يه الف حديث صحيح وهذا مراد الناظر بقوله  
 عشر بضم العين واسكان الشين ألف ألف أي أحوى أي أحفظ  
 وما يقى ألف حديث غير الصحيح انتهى وتعلق بأهل قوله على  
 أنه أراد مع مكرر من الأحاديث المسندة ووقف أي موقوفات  
 قال العراقي فربما عد الحديث الواحد المروي بأسنادين حديثين  
 قيل ويؤيدان هذا هو المراد من الأحاديث الصحاح التي بين  
 أظهرنا بل وغير الصحاح لو تتبع من المسانيد والجوامع والسنن و  
 الأجزاء وغيرها لما بلغت ما يه ألف بلا تكرار بل ولا خمسين ألفا  
 ويؤكد البعد أن يكون رجل واحد حفظ ما فات الأمة جميع فانه  
 إنما حفظ من أصول مشايخه وهي موجودة انتهى فليست مل  
 وهذه أي الحديث الصحيح بالزائد على الصحيحين حيث إمام  
 حافظ عليهم أي على صحة نصي ونقل عنه ذلك بأسناد صحيح

النور لم يفت الخمسة من  
 ما صح إلا أن الزيادة قد وردت  
 وأهل مقال عشر ألف  
 أهوى على مكرر ووقف  
 وهذه حيث حافظ عليهم

كانه سؤالات أحمد بن حنبل وسؤالات ابن معين وغيرهما وخذه  
 أيضا من مصنف بفتح النون بحجته أي الصحيح يخص كسكن الإمام  
 أبي بكر بن إسحاق بن خزيمة السلي النسابوري والمستخرجات  
 على الصحيحين ويملوا ابن خزيمة في رتبة الأصححة مسلما أي  
 صحيحه فملوا على رتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريمه حتى  
 أنه يتوقف في الصحيح لادرك كلامه في الإسناد فيقول إن صح  
 الخبر وإن ثبت كذا ونحو ذلك وأوله أي سنن ابن خزيمة  
 تلميذه الباقى يعني صحيح الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي  
 القمي قال المصنف ترتيبه بفتح ليس على الأبواب ولا على  
 المسانيد ولربما سماه الأنواع والتفاسيم وسيبوا أنه كانت  
 حارفا بالحلام والحق والفلسفة قال وقد رتب بعض المتأخرين  
 على أبواب وجعل لهم الحافظ المراتب أطرافا وجردها حفظ إبراهيم  
 التيمي زوائد على الصحيحين في مجلد وسبب تسميته  
 البحث عليه ثم أوله في الرتبة الحافظ إماما أبا عبد الله الشافعي  
 فإنه اشتمل في مسنده بصنط الزائد على الصحيحين مما هو  
 على شرطهما مما أو أحدهما أو صحيح وان لم يوجد شرط أحدهما  
 مفسرا عن الأول بقوله هذا صحيح على شرط الشيخين أو على شرط  
 البخاري أو مسلم ومن الثاني بقوله هذا حديث صحيح الإسناد  
 ولكن كم أي كثيرا به أي إجمالك في مسنده تناه عن الصحيح  
 قال النور اتفق الحفاظ على أن تلميذه البستي أشد تحريما منه  
 وقال أبو سعيد المالبني طالعت المسند من أوله إلى آخره فلم  
 أرفق حديثا على شرط الشيخين وهذا كما قاله الذهبي أسرف  
 وغلو من المالبني أذنيه جملة وأخر على شرطهما وجملة كبرت  
 على شرط أحدهما لعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب وفيه نحو  
 الربو مما صح مسنده وفيه بعض الشيء أوله وما بقي ليس كذلك

ومن مصنف بجمعه يخص  
 كسكن خزيمة ويملوا  
 أوله الباقى ثم الحكا  
 وكم به تناهل



حتى ورد فيه من أكبر وأهيات لأصح وفي بعض ذلك موضوع يرد  
وقد جمع الذهبية جزا فيه الأحاديث التي فيه وهي موضع فذكر نحو  
مائة حديث قال الحافظ ابن حجر وأما وقع الحكم الساهل لأنه سود  
الكتاب لينتجحه فالحجلية المينة وزد وجهه مريبا للجزء الثالث  
من تجزئته ستة من المستدرك إليها انتهى أملاء الحاكم قال وما  
عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه الا بطريق الرجاء والتساهل في التدر  
الذي قيل جدا بالنسبة الى ما بعاد واما الحافظ ابو عمرو وابن الصلاح  
فقال في مقدمته الاولى ان توسط فامع فتقول ما تفردا وحكم  
الحاكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة ان لم يكن من قبيل اله  
فهو حسن يحتج به ويعمل به الا ان تظهر فيه علة موجبة لضعف  
فأردد اولنا فعل به قال البدر بن جماعة الصواب انه يتبع ويحكم  
عليه بما يليق بحاله من الحسن او الصحة او الضعف زاد العراقي  
ان حكمه عليه بالحسن فقط تحكم الان ابن الصلاح قال ذلك جريا  
على رايه من امتناع ان يصح لمن رآى في عصرنا حديثا صحيح  
الاسناد في كتابه او جزء لم ينص على صحته حافظ في سنن من  
المصنفات المشهورة كاليه جنجا حيث قال في كتابه لانتجا السر  
على حزم الحكم بصحته فقد تعدد في هذه الاعصار الاستقلال  
بادراك الصحيح لمجرد اعتبار الاسانيد لانهما من اسناد  
من ذلك الا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه  
عربا عما يشترط في الصحيح من الحفظ والاتقان الخ ولكن غير  
كالامام النووي هو من اى الصحيح في هذه الاعصار لمن تملك  
وقويت معرفته وهذا القول باجواز هو الذي هو الذي جرى عليه  
عمل اهل الحديث فقد صح جماعة من المتأخرين احاديث  
لم يوجد لمن تقدمهم في تصحيح كايه الحسن ابن القطان والضياء  
المقدسي والنزلي المنذري ومن بعدهم كايه الحواشي والشرف

الديلمي

حتى ورد

فيه من أكبر وموضوع يرد  
وابن الصلاح قال ما تفردا  
بحسن الا لضعف تاردا  
جريا على امتناع ان يصح  
في عصرنا كاليه جنجا  
وغيره جوزه وهو الاجس

الديلمي والنزلي والنزلي وغيرهم قال الحافظ ابن حجر في اقتضاه  
كلام ابن الصلاح من قبول الصحيح من المتقدمين وورده من  
المتأخرين قد يستلزم مرد ما هو صحيح وقبول ما ليس بصحيح فكيف من  
حديث حكم بصحته اما المتقدم اطلع المتأخر فيه على علة قارحة  
تمنع من الحكم بصحته ولا سيما ان كان ذلك المتقدم ممن لا يرب  
الفرقة بين الصحيح والحسن وبالحجة فالحكم ابلغ المتبحر هنا  
اي في صناعة الحديث وبحقل الاشارة الى كتابه الحاكم الذي هو  
المستدرك بما له ادى التطر من الصحة والحسن والضعف فان  
هنا هو الصواب كما تقدم عن البدر بن جماعة لكن الاجرط في  
مثله ان كان به عليم المصنف ان يعبر عنه بصحيح الاسناد  
ولا يطلق الصحيح لاحتمال علة الحديث خفيت عليه قال وقد  
رايت من يعبر خشية من ذلك بتو له صحيح ان شاء الله وكثيرا  
ما يكون الحديث ضعيفا او واهيا والاسناد صحيح مريب عليه  
قال واما الحكم الحديث بالثواتر والشمع فلا يمتنع اذا وجدت  
الطرق المعتمدة في ذلك وينبغي التوقف عن الحكم بالفردية  
والغرابية وعن العزلة اكثر ثم عاد الى الكلام على صحيح ابن  
صبان فقال ما نافية ساهل اي لم يتساهل في الصحيح الحافظ  
ابو حاتم البستي في كتابه الانواع والنقاسيم خلا فالحكم  
بانه متساهل يغرب من الحكم فانه ليس بصحيح بل غاية انه  
سعى احسن صحيحا وهو اصطلاح له بشرطه اي البستي  
في الصحة خف اي اخف من شروط غيره فانه يخرج من الصحيح  
ما كان راويه ثقة غير مدلس سمع من شيخه وسمع منه  
الاخذ عنه ولا يكون هناك ارسال ولا انقطاع واذا لم يكن  
في الراوي جرمة ولا تقبل وكل من شيخه والراوى عنه ثقة  
ولم يأت بحديث منكروه عنده ثقة وفي كتاب الثقات له

فالحكم هنا بما له ادى التطر  
ما ساهل البستي في كتابه  
بل شرطه خف



كثير من هذه حاله ولذا ربما اعتضد عليهم فتوشيق من لا يعرف  
 حاله ولا اعتراض عليه اذ لا مشاحة في ذلك وهذا دون شرط  
 الحاكم اذ شرط ان يخرج عن رواية اخرى في المثل في المصنف في الصحيح  
 والحاصل ان ابن حبان قد وثقه اي بالتزام شروطه ولم ينفق  
 الحاكم بما التزمه هذا وصريح الخطيب وغيره بان الموطأ معتبر على  
 كل كتاب من الجوامع والمسانيد فعلى هذا هو بعض صحيح الحاكم كما  
 قاله المصنف وهي روايات كثيرة اكبرها المعقبين وابن حبان  
 وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير وزيادة ونقص  
 قال بعضهم اصبحت ما في موطأ مالك لموجبت فيه من المسند جسمانية  
 وبنفا مسندا وثلاثمائة وثبنا وفيه ثبنا وسبعون حديثا قد ترك  
 مالك روى عنه نفسه العمل به ثم شرع في بيان المستخرجات  
 فقال **واستخرجوا** اي جماعا عن احكامنا كتبناهم **على الصحيحين**  
 وغيرهما كالمتخرجين لاسما على البرقاني والخطيب وابن ابى  
 شيبة وابن بكير بن مردويه عن البخاري وكما استخرج في لابي عوانة  
 وابن حمدان وابن رجااء النسابوري والجزيري والشاذلي  
 وابي الوليد القرشي وابن عمارة الجويني وابي نصر الطوسي  
 وابي سعيد الحري عن مسلم وكما استخرج في لابي نعيم وابن الاثير  
 والهيومي والحلال والماسرقي وابي مسعود الاصبلي والبرقي  
 على كل منها وكما استخرج في المحل بن ابي علي ابي داود ولا في الطوسي  
 على الترمذي ولا في نعيم على توحيد ابن خزيمة والعمري على  
 المستدرک وصور الاستخراج في بقوله **بان** **يروى احاديث**  
**كتاب** اي ياتي المصنف الى كتاب فيخرج في احاديث **حيث**  
 اي ظهر باسناد نفسه **لا في طريق** **من اليه** **عدا**  
 اي صلب الكتاب حال كونهم **مجتما** **في** **شيخه** **او** **شيخ**  
**نصاعدا** نعم شرط كما نبه عليه احكامنا في جرحه ان لا يصل الى شيخه

وقد وثق  
 واستخرجوا على الصحيحين  
 يروى احاديث كتاب حيث  
 لا في طريق من اليه عدا  
 مجتمعا في شيخه نصاعدا

اهل  
 صح

البر

او

مهمة  
 صح

العبارة فينفيد سند ابو صله الى الاقرب الا ان عذر كعلو زيادة منقته  
 قال ولذلك يقول ابو عوانة في مستخرج علم مسلم بعد ان يسوق  
 طريق مسلم كلما من هنا المخرج ثم يسوق اسانيد يجمع في مع مسلم  
 فيمن فوق ذلك وربما قال من هنا المخرج جاء ولا يظن انه يبين  
 البخاري ومسلم فاني استتريت حينئذ في ذلك فوجدت انما يعني  
 مسلما واما الفضل احمد بن مسلمة فانه كان قرين مسلم وصدق  
 مثله وربما اسقط المستخرج في احاديث لم يجد له مسند يرتضيه  
 وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب ثم ان تلك المستخرجات لم  
 يلتزم في مواضع الصحيحين في الالفاظ لانهم انما يروون  
 بالالفاظ التي وقعت لهم عن شيوخهم **فربما تفاوتت** اي وقعت  
 فيها **تفاوت** **معنى** **قليل** **وتفاوت** **في لفظ كثير** لما تكرر واستعمل  
 المصنف ربما للتفصيل والتكثير معا كما قيل في رواية الذين كفروا  
 لو كانوا مسلمين ومثل ذلك ما رواه البيهقي والبخاري وغيرهما  
 فابن رجااء البخاري مثلا وقع في بعضه تفاوت فمرداهم بذلك  
 انه روى اصل الحديث لا اللفظ الذي اوردته وحسنه **فاجتب**  
 عند النقل للحديث من المستخرجات وما ذكرنا **تفت** **وتنسب**  
**اليها** اي الصيغتين كان تقول فيم هو كذا فيهما الا ان تقابله  
 بها او يقول المصنف اخرجاه بلفظ بخلاف المختصرات منها  
 فانهم تلقوا بلفظ الفاظها من غير تغيير ولا زيادة ذلك ان  
 ينقل من غير وتعد ذلك الصحيح ولو باللفظ وكذا اجمع بيت  
 الصحيحين لعبد الحق **ومن عزا** اي نسب الحديث الى الصحيحين  
 مع ان المراد اصله فقط كالبيهقي ونحو **او زارا** الفاظا وتيمات  
 عليها بلا تمييز **بذلك** **الاصل** اي الصحيحين كما وقع في  
 اجمع للحديث **فما اجادا** في صنعه لا يباعه البس لمن لا يعرف  
 اصطلاحه قال المصنف ولان دقيق العبارة في ذلك تفصيل حسن

فربما تفاوتت معنى وفي  
 لفظ كثيرا فاجتب ان تضاف  
 اليها ومن عزا او زارا  
 بذلك الاصل فما اجادا

من المخرجات



وهو انك اذا كنت في مقام الرواية فلك العتق ولو خالف  
 لانه عرف ان اجل قصد الحديث السند والمثول على اصل الحديث  
 دون ما اذا كنت في مقام الاجتهاد فيمن روى في العاجم والشبهات  
 وخوها فلا حرج عليه في الاطلاق بخلاف من اورد ذلك في الكتب  
 المبوبة لاسيما ان كان الصالح للترجمة زائدا على ما في الصحيح  
 فتأمل ثم بين فوائد المستخرجات وهي كثيرة فلهذا ذكره بقوله  
**واحكم** ايل الحديث **بهيمة لما يريد** في المستخرجات من الفاظ زائدة  
 وتتمت في بعض الاحاديث فينبى صحتها بهذه التواريخ لانه  
 واردة بالاسانيد الثابتة في الصحيحين او احدهما وخارجة  
 من ذلك الخرج الثابت كذا في ابن الصلاح قال احفظ اني جرح  
 قد وقع هنا فيما تضمنه في عدم الصحيح في هذه الاوقات  
 اذا اطلق نصيحي هذه الزيادة ثم علق باضطرار دعواه وهو قوله  
 بذلك الاسناد انما هو من ملحق الاسناد الى من روى في دون  
 ذلك بخارج الى نفسه لان المستخرج لم يلقهم الهمة في ذلك  
 وانما جعل فصله العلو فان حصل وقع على غرضه ثم ان كان  
 صحيحا او فيه زيادة فزيادة حسن حصلت اتفاقا والافانيس  
 ذلك همته ودرج ما تضمنه قوله فهو اى التخرىج **مع العلق**  
 اى علو الاسناد قال المصنف لان مصنف المستخرج لو روى  
 حديثا مثلا من طريق البخاري لوقع انزل من الطريق الذي رواه  
 به المستخرج فيقال له ان ابا نعيم لو روى حديثا عن عبد الرزاق  
 من طريق البخاري او مسلم لم يصل اليه الا بارتبة واذ رواه عن  
 الطبراني والديلمي وصل باثبات وتذا لوروى حديثا في مسند  
 الطيالسي من طريق كان بنية وبنية اربعة شيخا بنية وبنية  
 مسلم ومسلم وبنية واذ رواه عن ابن فارس عن ابن حبيب  
 عنه وصل باثبات **ذا ينفيد** اي ينفيد التخرىج العلو والزيادة

واحكم بهجة لما يريد  
 فهو مع العلو فينفيد

في ذلك

في قدر الصحيح وعليه اقتصر ابن الصلاح وتبعه العراقي لانه  
 اشار الى اكثر منها اذ قال  
 وما يزيد فاحكم بصفحة في يوم من العلو فامدته  
 وقد زاد المصنف عليها بقوله فينفيد التخرىج ايضا **كثرة الفرق**  
 فيقول بطل التخرىج عند المعارضة وذلك بان يضم المستخرج شخصا  
 اخر فاكثر من الذي هبط بمصنف الصحيح عنه وربما ساق له  
 طرقا اخرى الى الصحابة بعد فراغه من استخراجهم كما يصنع ابو عوانة  
**و ينفيد ايضا بتبيين الراوى الذي ابراه** في الصحيح كحديثنا  
 فلان او رجل عن فلان وغيره او غير واحد فينبى المستخرج  
 او يبين الذي **اهل** فيه كحديث غير ذكر ما يميز عن غيره من  
 المجدين ويكون في شئ من رواه كذلك من يشاركه في الاسم  
 فميزه المستخرج **بما ينفيد سماع راوى ندلس** كان يروى  
 في الصحيح عن مدلس بالنعنة فيرويه المستخرج بالتعريض  
 بالسماع او سماع راو **او يخلط** كان يروى مصنف الصحيح  
 عن اقبلط ولم يبين هل سماع ذلك الحديث في هذه الرواية  
 قبل الاختلاط او بعده فينبى المستخرج اما مريحا او بان يرويه  
 عنه من طريق لم يسمع منه الا قبل الاختلاط فبان فان كانت  
 جليلتان وان كانا لا شوق في صحة ما روى في الصحيح من ذلك  
 غير مبين وذكور لو لم يطبع مصنف على انه روى عنه قبل  
 الاختلاط وان المدلس سماع لم يخرج ففقد سال النقاد السبكي  
 شيخه المزي كهل وجه لكل ما رواه بالنعنة طرقا صرح  
 يزل بالتحديث فاجاب كثير من ذلك لم يوجد وما يسفنا الا  
 تحيى الظن قال احفظ ابن حجر **وكل ما اخل به** حديث  
**في الصحيح** البخاري او مسلم جاء المستخرج **منه سما** فهذا  
 فوائدك وذلك كثير جدا والديسجانه وتعالى اعلم

وكثرة الطرق وتبين الذي  
 ابراه او اهل او سماع ذي  
 ندلس او يخلط او كل ما  
 اخل في الصحيح منه سما



**خاتمة**  
 في كيفية نقل الحديث من الكتب المصنفة للعمل في الاحتجاج بها  
 لدى مذهبه **لا يفتي** من اي حديث **من مصنف** يفتح القول ان  
 كتابه من الكتب المعتمدة واللامتنعاق بقوله **يجب** **عرض على الاصل**  
 اي مقابلة عليه قال ابن الصلاح فيبيل من اراد ذلك اذا كانت  
 من يسيو غ لم ان يرجع الى اصله فمقابلته هو وثقة غيره باصول  
 صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة ليحصل له بذلك  
 مع استراة هذه الكتب وقدرها عن ان تنصد بالتبديل والتحريف  
 رخصة ما انتفعت عليه تلك الاصول انتهى وفيهم جميع من هذا الكلام  
 اشتراط التعدد وليس كذلك ولذا قال المصنف **وعلة** **اي**  
 تعدد الاصول **نذب** فقد صرح في النوبة وغيره بان ما قاله  
 ابن الصلاح يحول على الاستحباب والاستظهار لا الاشتراط  
 قاله الواحد الصحيح المعتمد يكفي وتكفي المقابلة به **ومن لنقل**  
**في الحديث شرطا** **رواية** وهم طائفة من الحديث منهم  
 ابو بكر بن محمد بن خبير بن عمر الاشجاعي بل جازي اذ قال اتفق  
 العلماء على انه لا يصح ليلم ان يقول قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم كذا حتى يكون هنالك ذلك مروي **ولو** على اقل  
 وجوه الروايات بان كان **مجازا** الحديث من كذب علي انتهى  
 قال المصنف انه **غلط** بتشديد اللام مبنيا للمفعول وان  
 اقر ذلك العراقي حيث قال في الفيتن  
 قلت ولا يشي خيرا متنازع في نقل بعض مروي اجماع  
 فقد قال البدر الزركشي في نقل الاجماع في صحيح وانما حكم ذلك عن  
 بعض الحديثين ثم هو معارض بنقل ابن برهان اجماع المفتاء  
 على اجواز ثم ذكر عبارة الاوسط وعن ابي اسحاق الاسفرائني  
 نحو وقال الكيا الطبري في وجه حديثا في كتاب صحيح جازي  
 ان يروي

خاتمة  
 لا يفتي من مصنف يجب  
 عرض على اصل وعلة نذب  
 ومن لنقل في الحديث شرطا  
 رواية ولو جازا غلطا

ان يرويه ويحتج به وقال قوه من اصحاب الحديث لا يجوز ان يرويه  
 لانه لم يسمع وهذا غلط ثم نقل عن الامام وابن عبد السلام  
 نحو قال اعني الزركشي فمن شرط ان شرط النسخ من كتاب  
 يتوقف على اتصال السند اليه فقد فرق الاجماع وغاية المخرج  
 ان ينقل الحديث من اصل موثق بصحة وينسبه الى من رواه  
 ويحكم على علمه وغريبه وفقره قال ليس لنا نقل للاجماع اياك  
 على المنو مشهورا بالعلم مثلا اشتراط هؤلاء الائمة بل نص  
 الشافعي على انه يجوز ان يحدث بالخبر وان لم يعلم انه سمعه  
 فليت شعري اى اجماع بعد ذلك قال واستدل به بالحديث  
 المذكور اعجب واعجب اذ ليس في الحديث اشتراط ذلك  
 وانما فيه تحريم القول بنسبة الحديث اليه حتى يتحقق اية  
 قاله وهذا لا يتوقف على روايته بل يكفي في ذلك عمدة  
 بوجوده في كتب من خرج الصحيح او كونه يصرح على صحة امام  
 وعلى ذلك عمل الناس ولما فرغ من القسم الاول شرع في  
 الثاني بقوله **الحسن** اي هذا اميحه وهو لغة ما يشبه  
 النفس وتميل اليه واصطلاحا له من فيه عبارات قال -  
 البلقيني انه لما توسط بين الصحيح والضعيف عند الناظر  
 كان شيئا ينفرد في نفس الحافظ وقد تفرع عبارته عنه كما قيل  
 في الاستحسان فليذلك صعب تفريقه وقد اخذ المصنف  
 ما ذكره بقوله **المرتضى** اي المبرج من **وهده** اي احسن  
 انه ما اي حديث **اتصلا** سنده بسلا متناه من سقوط  
 فيه بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي من شيخه  
**نقل عدل** بالمعنى السابق في الصحيح **قل ضبط** صدقوا كتابا  
 وارفع عن حال من بعد تفرد مثلا **ولا** **شذو لا عدل**  
 اي ولا يكون شاذا ولا معلا بعلة قاصرة نخر في الصحيح

الحسن  
 المرتضى في هذه ما اتصلا  
 ينقل عدل قل ضبط ولا  
 شذو لا عدل



والضعيف وهذا المذهب في الحديث عن الشيخين وقيل الحسن  
كل حديث قال عن العادل وغيره من غير سند مشهور به شاهد  
ومشهور قاصر عن درجة الاتقان وقيل الحسن مسند من قرب  
من درجة الثقة او من رتبة ثقة وروى كلاهما من غير وجه  
وسلم من شد وذو علة وقيل هو الذي فيه ضعف قريب كتمل  
ويعمل وقيل هو ما عرف بخبره واسترر رجالة وقيل ما لا يكون  
في استاده من ينهم بالكذب ولا يكون شاذ او يروى من غير وجه  
نحو ذلك وفي كل من هذه الاقوال مؤاخذات ومناقشات  
مذكورة في المبسوطات **وليس رتب الحسن مراتبا** كالصحيح فاعلى  
مراتبه كما قاله الذهبي بسند بن حكيم عن ابيه عن جده وعمر  
ابن شعيب عن ابيه عن جده و**ابن اسحاق** عن التميمي  
وامثال ذلك مما قيل ان **الحسين** وهو ادنى مراتب الصحيح ثم  
بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وتضعيفه كحديث الحرث  
ابن عبد الله وعاصم بن ضمرة وحجاج بن ابراهيم وغيرهم  
**والاحتجاج** في الاحكام باكتساب **الحسين** اي بخبره **النفط**  
عامه **وجل** اي اكثر **اهل العلم** كالصحيح وان كان دونه في  
القوة ولذا ادرجته طائفة كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة  
في نوع الصحيح مع اعترافهم ان الحسن دونه واستشكل ذهب  
الاقتراح ما ذكر ان **الحسين** يجب به بان ثم اوصيا فاجب  
مع قبول الرواية اذا وجدت فان كان هذا المسمى بالحسن  
مما وجدت فيه على اقل الدرجات التي يجب معها القبول  
في صحيح وان لم توجد لم يكن الاحتجاج به وان سمي حسنا  
واهاب يرد ذلك الى امر اصطلاحى بان يقال ان هذا  
الصنف من مراتب ودرجات فاعلاها واوسطها  
مسمى صحيحا وادناها يسمى حسنا وضيف يرمي الى امر فيه

وليس رتب  
مراتب والاحتجاج  
النفط وجل اهل العلم

الى

الى الاصطلاح ويكون الكل صحيحا في الحقيقة وصح كان الراوى  
متأخر في الرتبة عن درجة الحافظ الصائبة مشهورا بالصدق  
والسنن الحديث حسن لكن **ان** **القي** وروى حديثه **من طرق**  
اخرى ولو واحدة كما صرح به في التذريب فقد اجتمعت له  
القوة من جهات وينتمى اي ينسب ويرتفع عن درجة الحسن  
الى درجة **الصحيح** اي لقوته بالمثابفة فزال ما كنا نخشاه  
عليه من جهة سوء الحفظ وانما خبر بل ذلك النص اليسير  
ومثل ذلك بحديث البخاري عن ابي ابن العباس بن سريال  
ابن سعد الساعدي عن ابيه عن جده في ذكر خيل النبي  
صلى عليه وسلم فان ابيها هذا ضعفه لسوء حفظ احمد  
وابن معين والنسائي وحديثه حسن لكن ثابته عليه اخوه  
عبد المهيمن فارتقى الى درجة الصحة لاذاته بل **لغيره**  
والحاصل كما قاله بعض المحققين ان الحسن لاذاته اذا روى  
من غير وجهه كانت روايته منخوطة عن رتبته رواة الاول  
او من وجه واحد مساو له او راجح يرتفع عن درجة الحسن  
الى درجة الصحيح فصارت ثابته في قسم الصحيح المسمى بالصحيح  
لغيره وهو غير الصحيح لاذاته **كاي** بالثابته الى درجة  
**الحسن** الحديث الذي قد وسما اي علم بكونه ضعيفا اي  
ضعيفا لسوء الحفظ من روايته الصدوق الامين ثابته الضعف  
زال بحديثه من وجه آخر وعلمنا به بانهم قد حفظ ولم يخل ضبط  
وصار الحديث حسنا لغيره كما رواه الترمذي وحسنه من طريق  
شعبه عن عاصم بن عيسى عن عبد الله بن عبد الله بن عاصم  
عن ربيعة عن ابيه ان امرأة من بني فزارة تزوجت على  
نفلين فقال رسول الله صلى عليه وسلم ارضيت من نفسي  
وما لك نفلين قالت نعم فاجاز قال الترمذي وفي الباب

فان اتى من طرق اخرى ينتمى  
الى الصحيح اي لغيره كما  
يرتقى الى الحسن الذي قد وسما  
ضعيفا لسوء الحفظ



عن عمر بن جهم وعائشة واليه عود قال المصنف فعلا ضيف  
 لكونه منقطع وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير  
 وجه او ليسا في قول الضعيف به بمجيئه من وجه اخر وسياتي  
 مثاله في نوعه او لنذكر من رجاله او لجهالة فيه من غير قول  
 ضعفه اذا راوا **مجيئه من جهة اخرى** وكان حسنا لغيره  
 كما رواه الترمذي وحسنه ايضا من طريق هشيم عن يزيد بن  
 ابراهيم عن عبد الرحمن بن ابراهيم عن البراء بن عازب مرفوعا  
 ان حفا على المسلمين ان يغسلوا ايديهم بحمته وليمس احداهم  
 من طيب اكله فان لم يجد فالماء له طيب قال المصنف فلهشيم  
 موصوف بالندس لكن لما تابعه عند الترمذي ابراهيم التيمي  
 وكان للمتمن شواهد من حديث ابراهيم الخدرى وغيره حسنة  
 فلخص من ذلك اربعة صحيحة لذاته صحيحة لغيره حسن لذاته  
 حسن لغيره واما ما كان ضعفه **لنفسه** فداويه او كانت  
**يرك** داويه **مترجا** بالكذب فلا يرتقى بمجيئه من طريق اخر  
 الى درجة الحسن لكونه الضعيف وتقيا على الجابر عن جهم - و  
 مقاومته قال المصنف كالحافظ ابن جهم ثم يرفى عن **الانكار** اى عن  
 كونه منكرا او لا اصل له **بالعدد** يعنى بمجموع طرقه **بل** بما كثرت  
 الطرق حتى وصلته الى درجة المشهور والسيىء بحيث اذا وجد له  
 طريق اخر فيم ضعف قريب بمحمل **يصير** بمجموع ذلك  
 كالحسن الذى **يرك** وبالحجة ليس كل ضعف في الحديث يزول  
 بمجيئه من وجه بل ذلك يتفاوت فمنه ضعف يزيله ذلك  
 ومنه ضعف لا يزول به لشدة ضعفه لكن يتخفف بذلك  
 تا مل ثم بين ما هو مظنة الحسن فقال **والكتب** اى السنن  
**الاربعة** لايه داود والترمذي والنسائي واخي ما جئة **ثم**  
 اى والسلف للحافظ ابراهيم الحسن على بن عمر الدارقطنى نسبة الى

او ارسال او  
 تدليس او جهالة اذا راوا  
 مجيئه من جهة اخرى وما  
 كان لنفسه او يرى منها  
 يرتضى عن الانكار بالتعدد  
 بل ربما يصير كالذى يدرك  
 والكتب الاربعة ثمة والسنن  
 للدارقطنى

دارقطنى

دارقطنى بحلة ببغداد من **مضافات** كسر الطاء الحسن قال ابن الصلابة  
 لو كتابه الترمذي اصل في معرفته وهو الذى نوى باسمه والترمذي  
 ذكره ويوجد في متفرقات كلام بعض من سبقه قبله ويختلف النسخ  
 من كتابه الترمذي في قوله هذا حديث حسن او حسن صحيح ونحو  
 ذلك فينبغى ان تصح اصلك به بحجة اصول وتعمد على ما  
 اتفقت عليه ونص الدارقطنى في سننه على كثير من ذلك وسياتي  
 تمة الكلام على ذلك قال الامام ابو داود سليمان بن اسفث  
 السجستاني عن **كتاب** به فيما نقل عن ابن داسية قال  
 سمعت ابا داود يقول كنبه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 خمسمائة الف حديث انتخبت في ما ضمنته كتابي جمعته في  
 اربعة الاف وثمنا مائة حديثا ذكرته فيه **ماصح** من الاحاديث  
**وما يشابهه** ويقاربها **وما** اى الحديث الذى به **ولكن** شديد  
**اقل** اى بينته **وهي** لا اذكر فيه شيئا فهو **صالح**  
 وبعضه اصح من بعض انتهى وذكر نحوه في رسالته الى اهل  
 مكة الكوفة **الحافظ** ابو عمرو **ابن الصلاح** **جعلا** بالف الاطلاق  
**ما** اى الحديث في السنن الذى **لم ينعفه** ولا عند  
 غيره من المعقدين الذين يميزون بين الصحيح والحسن انه  
 حديث **حسن** **لا يه** اى عند ابي داود وعبارة ابن الصلاح  
 فعلى هذا ما وجدناه في كتابه من كونه مطلقا وليس في واحد  
 من الصحيحين ولا نص على صحته احد من تميز الصحيح والحسن  
 عرفناه بانه من الحسن عند ابي داود **موجوا** اى احتمال انه  
 اى ما سكت عنه **ولكن** اى ضعيف فقد يكون في ذلك ما ليس  
 بحسن عندك ولا مستدرج فيما تقدم في ضبط الحسن فان يقل  
 اعتراضا على ابن الصلاح فيما ذكر كما ابداه ابن رشيد **قد يبلغ**  
 ما سكت ابو داود **لصحة** اى عنده وان لم يكن صحيحا عند

منهج ذوى النظر في شرح منظومة علم الاثر

٢

من مظان الحسن  
 قال ابو داود عن كتاب  
 ذكرت ما صح وما يشابه  
 وما به وهن اقل وحيث لا  
 مضاج في الصلاح جعل  
 ما لم يضعفه ولا صح حسن  
 لديه مع جواز انه وهن  
 فان يقل قد يبلغ الصحة له



بینه

بأنه حسن لما تقرر من تصور الحسن عن الصحيح وأما البوداود فقال إن ما  
ضكت عنه فهو صالح والصالح يشمل الصحيح والحسن فلا يرتفع إلى  
الأول إلا شريطة على أن تشابه العملين إنما هو في أن كلاهما ثلاث  
اقسام لكن في سني أبي داود راجعة إلى التثنية وفي مسلم إلى الرجال  
وليس بين ضعف الرجل وصحة حديثه مزية وأيضا نابوداود قال  
ما كان فيه وهن شديد بغيره فيتم أن ثم شيئا فيه وهن غير  
شديد لم يلزم بيان ثم بين الاعتراض على صلب المصاييح وأجواب  
عنه فقوله **فإن يقال** اعتراضا قد وجدت في **السني** الأربعة الأحاديث  
**الصحاح** وأحسن مع **الضعيف** أي الأحاديث بل ومنكرها و  
أما في السنة أبو محمد أحمد بن مسعود الفراء **البغوي**  
نسبة إلى بغثور على غير قياس **فدجمع** وصف كتابا سماه  
**مصاحبا** بحذف الياء للوزن **وسمى** أحاديثه إلى صحاح وحسن  
**وجعل** **الصحاح** ما في الصحيحين أو أحدهما وجعل **الحسان** ما  
أي جعل الأحاديث التي في **سني** أبي داود وغيره قال ابن الصلاح  
هذا اصطلاح لا يعرف وليس أحسن عند أهل الحديث عبارة  
عن ذلك قال النووي أنه ليس بصواب لما تقرر من اشتغال  
السني على الضعيف أصيب عن ذلك بأن **قلنا** أنه ما ضعفه  
البغوي في كتابه المذكور **اصطلاح** **لأنه** فيه **ينتهي** بالنسبة للمعقول  
أي ينسب إليه خاصة قال التبريزي لا زال العجب من إسناده الصلاة  
والنوى واعتراضهما على البغوي مع أن الفرد أنه لا مشاحة  
في الاصطلاح نعم ضعف الأمر لابن الصلاح بأنه أراد كما قال أكاظ  
ابن حجر أن يعرف أن البغوي اصطلاح لنفسه أن يسمى السنن  
الأربعة أحسان يعني بذلك عن أن يقول عقب كل حديث  
أخرجه أصحاب السنن فإن هذا اصطلاح حادث ليس جاريا  
على الاصطلاح العرفي والله أعلم ثم عاد إلى الكلام في شأن السنن

فان يثقل في السنن المجموع مع  
صغيفتي والبنوت قد جمع  
مصاحبا وجعل احسان ما  
في سنن قلنا اصطلاحا ينتهي



فقال يروي الامام ابوداود في سننه اقوى ما وجب قبوله من  
 الاجاديت صحت وجده ثم يروي الضعيف نظرا حيث غير فقد  
 اي صحت لم يجد الاقوى وحكي كما حفظ ابن منكر انه سمع محمد بن سعد  
 البارودي يقول كان ابو عبد الرحمن احمد بن شعيب النسائي من  
 مذهبه ان يخرج عن كل من لم يكونوا انفقوا اي الحديثون انه كانت  
 تركاله اي متروكا قال ابن منكر وكذلك ابوداود باخذ ما اخذ  
 يخرجه الضعيف اذ لم يجد في الباب غيره اذ هو اقوى عنده من  
 رأي الرجال وهو مذهب احمد فقد فعل عنه ان ضعيف الحديث احب  
 اليه من الرأي اذ لا يبعد اليقاس الا بعد فقد النص قال بعضهم ولنعم ما قيل  
 اذا جاليت خيول النص يوما تجاري في قمار دين الدنيا في  
 غدت شمس اليقاس صرعى في تطير رؤسهم مع الريا في  
 قال المصنف فعلى ما نقل عن ابى داود يحتمل ان يريد بقوله صالح  
 الصالح للاحتجاج في فشميل الضعيف ايضا لكن ذكر ابن كثير ان  
 يروي عنه وما سكت عنه زهوسن فان صح ذلك فلا اشكال  
 والآخر من الحديثين المتأخرين الحقوا بالاصول الخمسة  
 الصحيحين وابى داود والترندى والنسائي ابن ماجه اي شئت  
 احافظ ابى عبد الله محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه القزويني  
 قيل اول من الحق به ابى طاهر المقدسي فتابعه اصحاب الاطراف  
 والرجال والناس قبل لما قيم من النفع القوي في النفع وكثر  
 زوائد على الوطاف صار بذلك اصلا ولكن من ما رويهم اي  
 في ابن ماجه عن الخمسة ولم يدخله في اصله بل يقول ليس  
 معنى الاصل عند المحققين ذلك الذي تبادرت اليه اذهاجم  
 بل معناه ما جهر به في الصحة والاستفاضة والقبول فيرى  
 قلبا درجتها في داود في سيرة فذلك الذي يبعد من الاصول  
 وسنن ابن ماجه ليس كذلك فان فيهم اي روايته وهن

يروي ابوداود اقوى ما وجد  
 ثم الضعيف حيث غير فقد  
 والنسائي لم يكونوا انفقوا  
 تركاله والآخر من الحديثين  
 بالخمسة بن ماجه وقيل من  
 ما رويهم فان فيهم وهن

اي ضعيفا قال الرزى كل ما انفرد به عن الخمسة فهو ضعيف وبه  
 يعلم انه قد شاعل الذي عليه اطلقا اي سنن ابن ماجه  
 مطلقا ان كانت صحيحة وكذا يتساهل من اطلق على الترمذي  
 ايا مع الصحيح وعليه وعلى النسائي اسم الصحيح واشد تساهلا  
 من قال اتفق على صحة ما في الكتب الخمسة اهل الشرق والغرب  
 لما اتفق ان في ما صرحوا بكونه ضعيفا او منكرا او نحو ذلك  
 من اوصان الضعيف وصرح ابوداود بانقسام ما ذكرناه الى  
 صحيح وغيره والترندى بالتمييز بين الصحيح وغيره على ان  
 سمى الحسن صحيحا لا ينكرانه دون الصحيح المتقدم فهو اختلاف  
 في اللفظ دون المعنى والحق لقول الاخرين بالخمسة الدارسي  
 اي كتاب احافظ ابى عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدارسي فقد قال  
 احافظ ابن حجر ليس دون السنن في الرتبة بل الوضع الى  
 الخمسة لكان اول من ابن ماجه فانه امثل منه بكثير وبالجملة  
 بعضهم ضماها صحيحا قال احافظ ولم اربطه سندا في تسميته  
 به واما تسميته بالسند كما اشتهر فلكون احاديثه مسندة  
 اي في الغالب وهو ترتيب على الابواب والحقوا به ايضا الشقي  
 من الاحاديث للحافظ ابى محمد عبد الله بن علي الحارودي البسابوري  
 ودون اي دون تلك الاصول الخمسة وما الحق به في الرتبة  
 مسند لا بى داود الطيالسي وعبيد الله بن موسى واحمد  
 ابن راهويه وعبد بن حميد والسنن بن سفيان والبراز في آخرين  
 قال ابن الصلاح في ذلك عادتهم في ان يخرجوا في مسند كل صحابي  
 ما روه من حديثه غير بان يكون حديثا محتجا به فلها  
 تأخرت مرتبة وان جلت لجلالة مؤلفه عن مرتبة الكتب  
 الخمسة وما التحق به من الكتب المصنفة على الابواب والمثلي  
 من تلك المسانيد واجل السند الذي للامام ابى عبد الله

شاعل الذي عليه اطلقا  
 صحيحه والدارسي والمنشقي  
 ودون مسانيد والمثلي  
 من الذي ل



احمد بن محمد بن حبل الشبان قال التميمي انه اصح صحيحا من غيره  
وقال العباد بن كثير لا يوازي سند احمد كتاب مسند في كثرته وحسن  
سياقاته قبل اهاديه اربعون الفا بالدر قال احاط ابن حجر  
ليس في هذا المسند حديث الاصل الا ثلاثة او اربعة نحا  
حديث عبد الرحمن بن عوف انه يدخل الجنة زحفا قال والاعذار  
عنه انه مما ابراحد بالفرب عليه فترك سهوا وضرب وكسب  
من تحت الفرب وتسل احمد عن حديث فقال انظره فان كانت  
في المسند والافليس بحجة ولذا قال بعضهم انه احق ان يلحق بالاصول  
والمسند الذي للامام ابي يعقوب اسما قد بين ابيهم بن راهويه  
**اخطأ** لانه يخرج فيه امثا ما ورد عن ذلك الصحابي فيما  
ذكر ابو زرعة الرازي عنه وان كان لا يلزم من ذلك ان يكون  
جميع ما فيه صحيحا بل هو امثله بالنسبة لما تركه وفيه الضعيف  
كما قاله احافظ العراق والله سبحانه وتعالى اعلم

احمد والخطابي  
مسألة  
الحكم بالصحة والحسن على  
من رواه الترمذي واشكلا

**مسألة**  
في الكلام على الجرحين الصحة واكسن وعلى اللفاظ المستحالة في  
المقبول **الحكم بالصحة والحسن** معاً وكذا العزابة **على ما ت**  
واحد كذا حديث حسن صحيح رواه ابي ذرر احافظ ابو عيسى  
محمد بن عيسى بن سورة الترمذي زجاصوه وزاغين كعل بن  
المديني ويعقوب بن شيبه وابي علي الطوسي الا ان الترمذي  
الذي هم عمل لذلك وهو **اشكلا** قد بما وهدينا بان  
اكسن كما تفهم بيانه قاصر عن الصحيح فكيف يجمع بين اثبات  
المصور ونعيم في حديث واحد وقد عهد النظر في اجواب عنه  
وذكر كل واحد انه امور ما عنده ثم يعقبه بعض من جاء بعده  
كما ستره قال بعض المتأخرين الحق انه لا يتأتى حل ما اعطل  
علينا الا بجمع الاحاديث التي قيل في ذلك ثم جرح طرف في النظر في

ولا ينو

ولا ينو في التعداد المبرهن في كفاية ومن لثابه في هذا المصروان قد  
ليط بالقبوق ونحن بمنقطع الزيا والله المستعان **ف قيل** في اجواب  
عنه اي قال ابن الصلاح انه غير مشكور ان يكون بعض من قال ذلك  
**يعني** اي يريد باحسن معناه **الغوي** وهو ما قيل اليه النفس  
ولا ياباه القلب دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدد تال المصنف  
كما وقول ابن عبد البر في حديث معاذ بن رفوعا نقلوا العلم فان نقله  
لله خيشنة وطلب عبادة الحديث بطوله قال هذا حديث حسن  
صدا ولكن ليس له اسناد قوي فاراد باحسن حسن اللفظ لانه  
من رواية موسى البلقاوسي وهو كذاب سنيب الى الوضع عن  
عبد الرصيم المسمى وهو متروك وكذا **يلزم** على هذا الجواب كما قاله  
ابن دقيق العيد **وصف الضعف** بل الموضوع اذا كان حسن  
اللفظ با انه حسن **وهو نكر** اي منكرا لم اي للعلماء بل لا يقول له  
احد من الحديثي اذا جردوا على اصطلاحهم **وقيل** اي وقال ابن  
الصلاح ايضا وتبعه الغوي ان ذلك باعتبار تعداد **السند**  
فاذا روى الحديث باسنادين احدهما حسن والاخر صحيح استقام  
ان يقال فيه انه حديث حسن صحيح اي انه حسن بالنسبة الى  
اسناد صحيح بالنسبة الى اسناد آخر وتعقبه ابو الفتح ابن دقيق  
العيد بانه بقي **فيه** اي في هذا الجواب **سئل** من الفئاد **حيث**  
**وصف** بذلك وقع في **ما انفرد** اي الاحاديث قيل في ذلك  
مع انه ليس لها الاخرجه واحد كحديث الترمذي من طريق العلاء  
ابن عبد الرحمن عن ابيهم عن ابي هريرة رضي الله عنه ان ابي بصير  
شعبان فلا تصوموا وقال فيه حسن صحيح لان في الاثر كذا هذا  
الوجه على هذا اللفظ وقد فهم بعضهم بانه انما يقول ذلك مرثدا  
تفردا رواة عن الاثر لا التفرد المطلق قال وفي نسخة ما  
في المتن من حديث كذا كذا عن ابن سهرين عن ابي هريرة برفعه

ف قيل يعني الغوي ويلزم  
وصف الضعيف وهو نكر لم  
وقيل باعتبار تعداد السند  
وفيه شيء حيث وصف ما انفرد



فقال يروي الامام ابوداود في سننه اقوى ما وجب قبوله من  
 الاجاديت حيث وجدته ثم يروي الضعيف نظام حيث غير فقد  
 اي حيث لم يجد الاقوى وحكي كما حفظ ابن منكر انه سمع محمد بن سعد  
 البارودي يقول كان ابو عبد الرحمن احمد بن شعيب النسائي من  
 مذهبه ان يخرج عن كل شيء لم يكونوا انفقوا الى المحدثين انه كان  
 تركاه اي تركوا قال ابن منكر وبذلك ابوداود باخذ ما خذ  
 يخرج الضعيف اذ لم يجد في الباب غير اذهواقوى عنده من  
 رأي الرجال وهو مذهب احمد فقد نقل عنه ان ضعيف الحديث اهد  
 اليه من الرأي اذ لا يبعد الى القياس الا بعد فقد النص قال بعضهم ولم ما قيل  
 اذا جازت خيول النهي يوما في تجاري في قيا ديني الكفا في  
 عند سب القياس صرعى في تقرير رؤسهم مع الريا في  
 قال المصنف فعلى ما نقل عن ابى داود يحتمل ان يريد بقوله صالح  
 الصالح للاحتجاج في فضيل الضعيف ايضا لكن ذكر ابن كثير انه  
 يروي عنه وما سكت عنه فهو حسن فان صح ذلك فلا اشكال  
 والآخر من المحدثين المتأخرين الحقوا بالاصول الخمسة  
 الصحيحين وابى داود والترندى والنسائي ابن ماجه اي سكت  
 احفظ ابى عبد الله محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه القزويني  
 قيل اول من الحق به ابى طاهر المقدسي فتابعه اصحاب الاطراف  
 والرجال والناس قبل لما فيه من النفع القوي في النفع وكذا  
 زوائد على الموطا فصار بذلك اصلا ولكن من ما ترجمهم  
 في ابن ماجه عن الخمسة ولم يدخله في اصله بل يقول ليس  
 معنى الاصل عند المحققين ذلك الذي تبادرت اليه اذهبا  
 بل مضافا ما جهر به في الصحة والاستفاضة والقبول فيرقى  
 قليلا درجتها في ما دون في سائر فذلك الذي يعيد من الاصول  
 وسنن ابن ماجه ليس كذلك فان فيهم اي رواه وهن

يروي ابوداود اقوى ما وجب  
 ثم الضعيف حيث غير فقد  
 والنسائي لم يكونوا انفقوا  
 تركاه والآخر من المحدثين  
 بالخمسة بن ماجه وقيل من  
 ما ترجمهم فان فيهم وهن

اي صنعنا قال الرزي كل ما انفرد به عن الخمسة فهو ضعيف وبه  
 يعلم انه قد شاعل الذي عليه اطلقا اي سنن ابن ماجه  
 مطلقا ان كان كانت صحيحة وكذا يتساهل من اطلق على الترمذي  
 اجماع الصحيح وعليه وعلى النسائي اسم الصحيح واشد تساهلا  
 من قال اتفق على صحة ما في الكتب الخمسة اهل المشرق والمغرب  
 لما اتفقوا ان في ما صرحوا بكونه ضعيفا او منكر او نحو ذلك  
 من اوصاف الضعيف وصرح ابوداود بانقسام ما ذكرناه الى  
 صحيح وغيره والترندى بالتمييز بين الصحيح وغيره على ان  
 سمى الحسن صحيحا لا ينكرانه دون الصحيح المتقدم فهو اختلاف  
 في اللفظ دون المعنى والحق هؤلاء الآخرون بالخمسة الدارمي  
 اي كتاب احفظ ابى عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدارمي فقد قال  
 احفظ ابن حجر ليس دون السنن في الرتبة بل لو ضم الى  
 الخمسة لكان اول من ابن ماجه فانه امثل منه بكثير وبالنسبة  
 بعضهم فسماه صحيحا قال احفظ ولم ادر له سلفا في تسميته  
 به واما تسميته بالسند كما اشتهر فلكون احاديث مسند  
 اي في الغالب وهو ترتيب على الابواب والحقوا به ايضا المتفق  
 من الاحاديث للحافظ ابى محمد عبد الله بن علي الحارودي البزازي  
 ودون اي دون تلك الاصول الخمسة وما الحق به في الرتبة  
 مسند لابي داود الطيالسي وعبيد الله بن موسى واحمد  
 ابن راهويه وعبد بن حميد والسنن بن سفيان والبزار في آخرين  
 قال ابن الصلاح في ذلك عاداتهم في ان يخرجوا في مسند كل صحابي  
 ما رواه من حديث غير بان يكون حديثا يحتاج به فلهذا  
 تأخرت مرتبة وان جلت لجلالة مؤلفه عن مرتبة الكتب  
 الخمسة وما التحق به من الكتب المصنفة على الابواب والمغلي  
 في اي من تلك المسانيد واجل في السند الذي للامام ابى عبد الله

شاعل الذي عليه اطلقا  
 صحيحه والدارمي والمتفق  
 ودون مسند والمغلي  
 من الذي



احمد بن محمد بن حنبل الشيباني قال التميمي انه اصح صحيحا من غيره  
وقال العماد ابن كثير لا يوازي مسند احمد كتاب مسند في كثرته وحسن  
سياقاته قيل احاديثه اربعون الفا بالمراد قال كما خط ابن حجر  
ليس في هذا المسند حديث الاصل الا ثلاثا اوردته من  
حديث عبد الرحمن بن عوف انه يدخل الجنة زحفا قال والاعذار  
عنه انه مما ابراهم بالقرآن عليه فترك سهوا وضرب وكذب  
من تحت الضرب وسئل احمد عن حديث فقال انظره فان كانت  
في المسند والافليس بحجة ولذا قال بعضهم انه احق ان يلحق بالاصول  
والمسند الذي للامام ابو يعقوب اسحاق بن ابراهيم بن راهويه  
**اخطأ** لانه يخرج فيه امثله ما ورد عن ذلك الصحابي فيما  
ذكر ابو زرعة الرازي عنه وان كان لا يلزم من ذلك ان يكون  
جميع ما فيه صحيحا بل هو امثله بالنسبة لما تركه وفيه الضعيف  
كما قاله الحافظ العراقي والله سبحانه وتعالى اعلم

احمد والخطابي  
مسألة  
الحكم بالصحة والحسن على  
ممن رواه الترمذي واستكلا

**مسألة**  
في الكلام على الجمع بين الصحة والحسن وعلى اللفاظ المستعملة في  
المقبول **الحكم بالصحة والحسن** معاً وكذا الغزالية **على ما**  
واحد هذا حديث حسن صحيح رواه اي ذكر الحافظ ابو عيسى  
محمد بن عيسى بن سورة الترمذي زجاجة وزاد غيره كعلي بن  
المديني ويعقوب بن شيبة وابو علي الطوسي الا ان الترمذي  
الذي لم عمل لذلك وهو **استشكلا** خديما وحديثا بان  
الحسن كالتعظيم بانه قاصر عن الصحيح فكيف يجمع بين اثبات  
المصور ونعيم في حديث واحد وقد عرهد النظر في اجواب عنه  
وذكر كل واحد انه اجود ما عنده ثم يعقبه بعض من جاء بعده  
كما ستره قال بعض المتأخرين الحق انه لا يتأتى حل ما اعضل  
علينا الا بجمع الاحاديث التي قيل في ذلك ثم جرح طريقه في النظر في

ولا ينو

ولا ينو في التعداد البرزخي كحفاظ ومن كتابه في هذا المصروان قد  
نيط بالقبول ونحن نمنع الزيا والله المستعان **فيل** في اجواب  
عنه اي قال ابن الصلاح انه غير مشترك ان يكون بعض من قال ذلك  
**يعني** اي يريد بالحسن معناه **الغوى** وهو ما تميل اليه النفس  
ولا ياباه القلب دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدد تال المصنف  
كما وقع لابن عبد البر في حديث معاذ بن رفوعا نقلوا العلم فان نقله  
لله خبيثة وطلب عبادة الحديث بطول قال هذا حديث حسن  
صحيح ولكن ليس له اسناد قوي فاراد بالحسن حسن اللفظ لانه  
من رواية موسى التلعفازي وهو كذاب سبب الى الوضع عن  
عبد الرهيم العمي وهو متروك وكذا يلزم على هذا الجواب كما قاله  
ابن دقيق العيد **وصف الضعف** بل الموضوع اذا كان حسن  
اللفظ بانه حسن **وهو** كذا في منكر لاهم اي للعلماء بل لا يقول له  
احمد بن محمد بن اذ اجروا على اصطلاحهم وقيل اي وقال ابن  
الصلاح ايضا وتبعه الغوى ان ذلك باعتبار تعداد **السند**  
فاذا روى الحديث باسنادين احدهما حسن والاخر صحيح استقام  
ان يقال فيه انه حديث حسن صحيح اي انه حسن بالنسبة الى  
اسناد صحيح بالنسبة الى اسناد آخر وتعقبه ابو الفتح ابن دقيق  
العيد بانه يعني **فيه** اي في هذا الجواب **سئل** من القناد **حيث**  
**وصف** بذلك وقع في **ما** **الفرد** اي الاحاديث قيل في ذلك  
مع انه ليس لها الاخرجه واحد كحديث الترمذي من طريق العملاء  
ابن عبد الرحمن عن ابيهم عن ابراهيم بن رضى عن عمه ابي نضف  
شعبان فلا تقوموا وقال فيه حسن صحيح لا تعرف الا في هذا  
الوجه على هذا اللفظ وقد فهم بعضهم بانه انما يقول ذلك مرئيا  
تفرد الرواة عن الآخر لا المفرد المطلق قال ويوضحه ما  
في المتن من حديث خالد الكاذب عن ابن سهر بن ابراهيم بن رضى

فيل يعني الغوى ويلزمهم  
وصف الضعيف وهو كذا  
وقيل باعتبار تعداد السند  
وفيهم بين حيث وصف ما انفرد



من اشار الى اخيه بجديته الحديث قال فيه من صحيح غريب من هذا الزم  
 فاستغربه من حديث خال لا يملكها قال الحافظ العراقي وهذا لا يسمى  
 في المواضع التي يقول فيكون لا يفرق الا من هذا الوجه كالمشيه المتقدم وقيل  
 اي واجاب ابن دقيق العيد عن اصل الاشكال بان الحسن لا يشترط فيه  
 المصون عن الصحة الا حيث انفرد الحسن اما اذا اتفق الى درجة الصحة  
 فالحسن حاصل فيه اذما بلغاه المرتقى الى الصحة حال كونه **بحر**  
 الصنف **العليا** وهو الحفظ والاتقان فذان لا محالة ها وايد للصنف  
 الدنيا كالصدق اذ لا منافاة فيه ان يقال حسن باعتبار الصنف  
 الدنيا صحيح باعتبار العليا وعليه هذا **كل صحيح حسن ولا ينعكس** اي  
 ليس كل حسن صحيحا وسبق الى نحو ابن المواق واورد عليه البصري  
 وغيره بان الترمذي وموافقيه اشترطوا في الحسن ان يروى من غير  
 وجه بخلاف الصحيح فان شئ ان يكون كل صحيح هنا فالازداد الصحة  
 ليست حسنة عنه واجيب بان الترمذي انما اشترط في الحسن ذلك  
 اذ لم يبلغ رتبة الصحيح والافلا يشترط دليل قول كثير في بعض  
 الاحاديث حسن وفي بعض صحيح وفي بعض غريب وفي بعض صحيح وفي  
 بعض صحيح وفي بعض غريب واشترط ما ذكرنا وقرع على الاول فقط  
 لا غير كما يرشد اليه كلامه في آخر كتابه وقيل اي واجاب العماد  
 ابن كثير عن ذلك بان هذا الذي يقال فيه حسن صحيح حيث  
 رأى اياهم في الحديث بلبس عليه فاجمع بينهما درجته  
 متوسطه والذي يقال فيه حسن صحيح اعلى رتبة من الحسن دون  
 الصحيح قال الحافظ العراقي هذا الحكم لا دليل عليه وهو بعيد  
 توسط **صاحب النخبة** الحافظ ابن حجر بان يخص ذا اي جواب  
 ابن دقيق العيد بانه ان انفرد **اسناده** اي الحديث اذ لا يسمى  
 الا عليه وذا **الثان** من جواب ابن الصلاح بانه حيث راويه

وقيل ما بلغاه بحر العليا  
 فذان ها وايد للدنيا  
 كل صحيح حسن لا ينعكس  
 وقيل هذا حيث راى يلبس  
 وصحب النخبة فان انفرد  
 اسناده والثان حيث

ذو عدد

ذو عدد اثنان مضاعفا لانه لا يسمى الا عليه لهذا غير النخبة ونحوها  
 واما من اجلنا فاجاب عن اصل الاشكال بان تردد ائمة الحديث في حال  
 ناقلة اتفقت للمجهول ان لا يصنفه باحد الوصفين بل يقول فيه حسن  
 باعتبار وصفه عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند آخرين قال وفائده  
 ما فيه انه هذا من مرق التردد لان حقيقة ان يقول حسن صحيح  
 وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان الجزا قوى  
 من التردد وهذا من حيث التردد والافا طلاق الوصفين معا على الحديث  
 يكون باعتبار اسنادين احدهما صحيح والاخر حسن وعليه من  
 قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فردا اذ  
 كثرة الطرق تقوى قال المصنف وهذا مركب من جواب ابن كثير  
 وابن الصلاح وهو الذي ارضيه ولا يخار عليه واسد اعلم  
**والحكم بالصحة للاسناد** وبالحسن له دون الحكم بذلك المتن  
 اي ما انتهى اليه السند من الكلام للائمة **النقاد** اي  
 البصائر بعلم الحديث جمونا قد نشير لهم بالصير في الناقد للدرهم  
 والدناير فقولهم هذا حديث صحيح الاسناد او حسنة دون  
 قولهم حديث صحيح او حسن لانه قد يصح او يحسن الاسناد لثقة  
 رجاله دون المتن **لعلة اول** وشدوز كثير اما يستعمل ذلك  
 الحكم في المستدل **والحكم بالصحة والحسن للممت** ايضا  
 ان اطلق ذلك **ذو حفظ** اي حافظ معتدني بان اقتصر عليه  
 ولم يذكر علة ولا قاعدا فان الظاهر صحة المتن وحسنه اذ عدم  
 العلة والقاعدة هو الاصل والظاهر من حاله انه انما يطلق ذلك  
 بعد النقص عن استقارح قال الحافظ ان الذي لا شك ان الامام  
 منهم لا يعيد عن قول صحيح الى صحيح الاسناد الا لامر ما ثم بيت  
 الالفاظ المستعملة في قبول الاحاديث فقال **والقبول** اي المقبول  
 في الاحكام وغيرها **يطلقون** اي يستعمل اهل الحديث **جيذا** ونحوها

ذو عدد  
 والحكم بالصحة للاسناد  
 والحسن دون المتن للنقاد  
 لعلة او شدوز وواحكم  
 للمتن ان اطلق ذو حفظ  
 والمقبول يطلقون جيذا



**والثابت والصالح والمعروف والمحفوظ والمجود** بفتح الواو المشددة  
 والمشبّهة فاما الجيد فقال حافظ ابن حجر كما حكى ابن الصلاح عن  
 احمد بن ابي الاسود الزهري عن سالم عن ابيه عباره احمد  
 اجود الاسانيد كذا اخرج عنه اكام وهذا يدل على ان است  
 الصلاح يرى التسوية بين الجيد والهيء وكذا قال البلخيني ان  
 الجودة يعبر بطم عن الصحة وفي الترمذي هذا حديث جيد حسن  
 وكذا قال غيره لا مغايرة بين الجيد والهيء عندهم وسياق  
 ما فيه **وهل يخص بالهيء الثابت** وكذا **الثابت** ويشمل الثابت  
**اكن** فيه نزاع بين المختلين **ثابت** وبالشمول جزئه في الحديث  
 قال واما الصالح فقد تقدم في شان سنان بن داود انه شامل  
 للهيء والحسن لصلاحيتهما للاختصاص ويستعمل ايضا في ضعيف  
 يصح للاعتبار واما المعروف فهو مقابل المنكر والمحفوظ مقابل  
 الشاذ كما سيأتي في محله **وهذه** الالفاظ المذكورة في المتن وكذا القوي  
 كما في التدریب دائرة **بني الهيء والحسن** فان الجيد من اهل  
 الحديث لا يعدل كما قال حافظ بن هيء الى حيث مثلا الالفة  
 كان يرتقى الحديث عنه من الحسن لذاته ويتردد في بلوغه  
 الهيء فالوصف به انزل رتبة من الوصف بصيى وكذا القوي  
 واما المشبهه فذكر المصنف بقوله **وقربوا** اي اهل الحديث  
 احاديث **مشير** بفتح الباء من حديث **حسن** مروي بالنسبة  
 اليه كنسبة نحو الجيد الى الهيء قال ابو هاتم الرازي اخرج  
 عمرو بن حصين الكلبي اول **بني** احاديث مشبهه حسانا  
 ثم اخرج بعد احاديث موضوعه فافسد علينا ما كتبنا انزل  
 ثم بين القسم الثالث فقال **الضعيف** اي هذا مبني  
**لهو** لغة من الضعف بضم الصاد وفتح صند الفتحة  
 واصطلاح الحديث الذي منسلكه عن صفة **اكن خلا**

والثابت الصالح والمجود  
 وهل يخص بالهيء الثابت  
 او يشمل الحسن نزاع ثابت  
 وهذه بين الهيء والحسن  
 وقربوا مشير من حسن  
**الضعيف**  
 هو الذي من صفة الحسن خلا

بأن لم

بأن لم يجمع فيه صفات اكدت الحسن المتقدمة فضلا عن صفات  
 الهيء ولذا لم يذكر فان ما لم يجمع صفة اكن فهو عن صفات  
 الهيء **والهو** اي الضعيف **على مراتب متفاوتة قد جعل**  
 حسب شدة ضعف روايته وفضله كصحة الهيء وحسن الحسن  
 وفيه اشارة الى ان منه اولي كما ان في الهيء اصح منها الضعيف  
 ماله لقب خاص كالمتزوج والشاذ والمفلوب والمسل والمضطرب  
 والمرسل والمنقطع والموصول والمندرسيا في كل ذلك واما حافظ ابو  
 عمرو **ابن الصلاح** الشرزوري **فله** في مقدمته بعد ان قال ان  
 ابن حبان البستي في تقسيم الضعيف فبلغ به خمسين الاواحد  
**تقديم** للضعيف **الكثير** ايضا باعتبار شدة ضعفه من صفات القول  
 الستة وهي الاتصال والعدالة والخط والمباينة في المتن وعدم  
 الشذوذ وعدم العلة وباعتبار فضل صفة اخرى تليها او لا وسع  
 اكثر من صفة الى ان تفقد الستة فبلغت على ما ذكره العراقي  
 اثنين واربعين قسما ووصله غيره الى ثلاثة وستين واورد  
 ذلك الشرف المناوي في تاليف ونوع فيه ما تفقد الاتصال  
 الى ما سقط منه الصحابة او واحد غيره او اثنان وما تفقد العدالة  
 الى ما في سند ضعف او مجهول وقسم في هذا الاعتبار الى مائة  
 وتسعة وعشرين قسما باعتبار العقل والى واحد وثمانين  
 باعتبار ان كان الوجود وان لم يتحقق وقولنا قال المصنف **وهو** اي  
 تقديم ابن الصلاح كغيره من ذكر **لا ينفيد** كما لا  
 حجر ان ذلك تعبد ليس وراءه اية لانه لا يخلو اما ان يكون  
 لاجل ان يعرف مراتب الضعيف وما كان منطرا اضعف او لا فان كان  
 الاول فلا يخلو من ان يكون لاجل ان يعرف ان ما تفقد الشرط  
 اكثر اضعف او لا فان كان الاول فليس كذلك اذ لما ينفقد  
 شرطا واحدا ويكون اضعف مما ينفقد الشرط الخمسة الباقية

وهو على مراتب قد جعل  
 وابن الصلاح فله تقديم  
 الى كثير وهو لا ينفيد







الحافظ ابو عمر ابن عبد البر السند اول اى مرفوع اليه صلى الله عليه وسلم  
خاصة كان متصلا كالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم او منقطعاً كالك عن الزهري عن  
ابن عباس رضي الله عنهما عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
اليه وهو منقطع اذا الزهري لم يسمع من ابن عباس قال المصنف  
وعلى هذا يستوى السند والمرفوع وقال الحافظ ابن حجر يزم عليه  
ان يصدق على المرسل والمفضل والمنقطع اذا كان مرفوعاً ولا تايل به  
وقيل اى وقال الخطيب البغدادي وتبع ابن الصباغ ان المسند  
هو **الثاني** اى المتصل بسند من راويه الى متره فدخل المرفوع  
والموقوف والمذموم قال ابن الصباغ وقال ما يستعمل ذلك  
فيما جاء عنه صلى الله عليه وسلم دون غيره قال المصنف والمراد  
اتصال السند ولو ظاهراً فدخل ما فيه انقطاعه فحق كنفه  
المرسل والمعامر الذي لم يثبت لغيره لا طبعاً قسراً فخرج المسند  
على ذلك وعلى من الاقوال انقسم المسند الى صحيح وحسن وضعيف  
والدواعي **المرفوع** اى هذا بحثه وما يتعلق  
به وهو النوع الخامس على ما مر انفا في المسند وما يضاف  
من قول او مقل او تفريرا وغيرهما **اللبني** صلى الله عليه وسلم خاصة  
هو المرفوع اى المسمى به ولو كان المرفوع من **تابع** ومن بعده  
او اى وما يضاف **لصاحب** قولاً او مقلداً او نحوها يسمى  
**وفقاً** اى موقفاً **اروا** اى المحدثون سواء الموصول **سندك**  
والمقطوع بسقوط الصحابة من سندك او غيره **في ذين**  
اى المرفوع والموقوف فيدخل في الاول المتصل والمنقطع والمرسل  
ونحوها فهو والمسند سواء في بعض الاقوال السابقة وفي الثاني  
المتصل والمنقطع واما قول الخطيب ان المرفوع ما اخبر فيه  
الصحابة عن صلى الله عليه وسلم او فعله فالظاهر هو كما قال

اول وقيل ثالث

المرفوع

وما يضاف للبنى المرفوع لو  
من تابع او صاحب وقفاً روى  
سواء الموصول والمقطوع في  
ذين

الحافظ

الحافظ ابن حجر انه لم يشترط ذلك وانما كلامه خرج بخبره الغالب  
لان غالب ما يضاف اليه صلى الله عليه وسلم إنما يضيف الصحابة  
**وجعل المرفوع** اى المرفوع **للموصل فقط** **مضى** اى تبع عبارة ابن الصباغ  
من جعل اصل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل اى حيث يقولون  
رفعه فلان وارسله فلان فقد عني بالمرفوع المفضل قال في  
التقريب وعند فخر وخراسان تسمية الموقوف بالمرسل والمرفوع  
بالخبر وعند الحديثين كل هذا يسمى اثر اى لانه مأخوذ من اثر  
الحديث وليثته وما شرطية **يضعف** من قوله او مقل او نحوها  
**للتابع** كبيراً وصغيراً ومن بعده فهو **مقطوع** يجمع على مقلع ومقاطيع  
وهو غير المنقطع الا في نعم قال ابن الصباغ وجدت التعبير به عنه  
في كلام الشافعي والطبراني وغيرهما كالحديث والدواعي قال  
المصنف الا ان الشافعي استعمل ذلك قبل استفاد الاصطلاح  
كما قال في بعض الاحاديث حسن وهو على شرط الشيخين واما البرقي  
فجعل المنقطع هو قول التابعي عكس ما في المتن ان شئت قلت  
ان ما اضيف للتابع هو **الوقف** اى الموقوف لكن **ان تيدته**  
كان نقول موقوف على ابن المسيب مثلاً فان ذلك **مسموع** عن  
المحدثين عبارة ابن الصباغ وقد يستعمل الموقوف متيداً في  
غير الصحابة فيقال حديث كذا وكذا وقفه فلان على عطاء او على  
طاووس او نحو هذا انتهى أما مطلقاً فلا للابن س ثم بين ما  
حكمه حكم المرفوع فقال **وليفظ حكم المرفوع** اى الحديث المرفوع اليه  
صلى الله عليه وسلم **في الصواب** من ثلاثة اقوال وهو الذي عليه  
جمهور العلماء **نحو** قول امرنا بكذا انما عن كذا **من السنة** كذا  
اذا كان من **صحاب** لقول علي بن ابي طالب من السنة وضعف الكف  
في الصلاة تحت السنة رواه ابو داود وقول عمر في المسح اصبحت  
السنة رواه الدارقطني وصححه وذلك لان مطلقاً ما ذكر يعرف

٧

وجعل المرفوع للموصل فقط

وما يضاف للتابع مقطوع  
والوقف ان تيدته مسموع  
وليفظ حكم المرفوع والصواب  
نحو من السنة من صحاب



بظاهره الى من يجب سنة ومن له الامر النهي وهو النبي صلى الله عليه وسلم  
ولان مقصود الصحابة بيان الشرع لا اللغة ولا العادة والشرع انما  
يتلقى من الكتاب والحديث النبوي والاجماع والقياس لها برات  
يريد امر الكتاب به لكون ما فيه مشهورا يعرفه الناس ولا الاجماع لان المتكلم  
من اهل الاجماع ويستحيل امر نفسه ولا القياس اذ لا امر فيه  
فتعين كون المراد امر صلى الله عليه وسلم وثاني الاقوال ان ذلك  
ليس بمرفوع لاحتمال كون الامر غير صلى الله عليه وسلم وان يريد  
سنة غيره واجيب بغير ذلك جدا من ان الاول هو الاصل بل في  
الجاري عين قال ابن عمر رضي الله عنهما بالحج ان كنت تريد  
السنة فخير بالصلاة قال ابن شريك فقلت لاسالم اخطاه صلى الله  
عليه وسلم فقال وهل يفتنون بذلك الاستثناء فنقل سالكه  
وهو من هو عن الصحابة انهم اذا اطلقوا السنة ليريدوا  
بذلك الاستثناء صلى الله عليه وسلم وثالث الاقوال  
التفصيل فان كان ذلك مما لا يخفى على الناس فهو حكم المرفوع  
والا كان موقوفاً وبه حزم الشيخ ابواسحاق الشيرازي قال في  
المدرسي وخص بعضهم اطلاق بغير الصديق رضي عنه فان  
قال ذلك مرفوع بلا خلاف ولا فرق في ذلك بين قوله  
في زمنه صلى الله عليه وسلم او بعده اما اذا قال النابغ فانه  
مرسل جزم ما كما قاله ابن الصباغ وقيل فيه وجيز ثم ما تقدم  
اذ لم يصرح بعلم النبي صلى الله عليه وسلم واما في حال نفي  
اي الصحابة في القصص بعلمه صلى الله عليه وسلم بذلك كقول  
ابن عمر كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حتى افضل هذه  
الامة بعد نبي في ابو بكر وعمر وسيمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فلا ينكره رواه الطبراني وكذا امرنا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بكذا فاختلف بعضهم اجزاء وسكون اللام

ثالث ان كان لا يخفى وفي  
تصريح بعلمه اختلف

الخلاف

الخلاف قد نفى اي فلا خلاف فانه مرفوع قال في التدريس الاما حكمه  
داود وبعض المتكلمين انه لا يكون حجة حتى ينقل لفظ وهذا  
ضعيف بل باطل لان الصحابة عدل عارف باللسان فلا يطلون ذلك الا  
بعد التحقيق وليقتطع حكم المرفوع ايضا نحو قول المغيرة بن شعبه  
كانوا اي الصحابة يرفعون بابنه صلى الله عليه وسلم بالظفر رواه البيهقي  
في المفضل والخاري في الادب عن انس رضي عنه فيما قد رواه اوصوابه  
وروا عنه من قال بخلافه تقولوا انكم انتم هذه ائمة من ليس  
من اهل الصفة مسند ابي مرفوعا لذكر رسول الله عليه وسلم  
فيه وليس بسند بل هو موقوف وذكر الخطيب نحو مرفوعه عليه  
بان الصواب انه من المرفوع بل اول من يخبر قول الصحابة كنا نفعله  
فرضه صلى الله عليه وسلم الذي اعترفوا انهم يرفعون لان هذا  
اخرى باطلا صلى الله عليه وسلم من ذلك نعم اول ابن الصلاح  
كلام ابيكم بانهم ارادوا ان ليس بسند لفظ بل هو موقوف لفظا  
قال وكذا كنت سائر ما سبق موقوف لفظا وانما جعلنا من حيث المعنى  
والله اعلم وليقتطع حكم المرفوع مالى الصحابة من قول او نقل  
ومثله اي الاجماع والاراء الا الاجماع لا يقال ولا يفعل فيحمل  
على السماع جنم به الامام شخرايين وطائفة من ائمة الحديث  
ومثله انكم يقول ابن مسعود رضي عنه من اتى سائرا او  
عراقا فقد كفر بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم وابن عبد البر  
بحديث مرسل بن ابي خيثمة رضي عنه في صلاة الخوف وقال  
هذا موقوف على سبيل ومثله لا يقال من قبل الرأي واذا حفظ ابن  
مجرى صلاة على بن ابي طالب كرم الله وجهه في الكسوف في كل ركعة  
اكثر من ركوعين نعم ذاك مفيد بكونه اذ عن سالف من الامم ما  
نا فيه هلا باهله ياخذ من اهل الكتاب وبهذه القيد جزم في  
الترهة ومثله بالاضمار عن الامور الماضية من بدء الخلق واخبار

نفى

ونحو ما نوافيرون باب  
بالظفر فيما قد رواه اوصوابه  
وما في ومثله بالرأي لا  
يقال اذ عن سالف ما حملا



الانبياء والائمة كاللحم والفن واحوال يوم القيمة وما يحصل بفعله  
ثوابه مخصوص او عقاب مخصوص اما اذا حمل على السالف فلا  
يكون ما ذكره حكم المرفوع وليست **هكذا** اي حكم المرفوع **تفسير من**  
**قد صحبا** النبي صلى الله عليه وسلم القرآن اذا كان **في سبب النزول**  
كقول جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان  
من دبرها في قتلها جاء الولد احمول فانزل الله سائرهم هوث حكم  
الآية رواه مسلم **او فيما راي اليه** بان كان مما لا يمكن ان يؤخذ  
الا منه صلى الله عليه وسلم ولا يدخل فيه للرأي واما غير ذلك  
فهو موقوف **وعنه الحاكم** ابو عبد الله في كتابه **المستدرک** اذا قال  
فيه ليعلم طالب الحديث ان تفسير الصحابة الذي شرط الوحي  
والنزل بل عند الشيخين حديث مسند **وهو** الحاكم في كتابه  
علوم الحديث **بخلافه** اي ما في المستدرک **كالحكي** انما واعقده  
الناس كابن الصلاح والنووي ومتابعيهما **اذا قال** الحاكم هنا  
ومن الموقوفات ما روينا عن ابي هريرة فلا نترك للحما على خطه  
فهذا واسباهم كغيره في تفسير الصحابة ولا يكون من الموقوفات  
**من قائل** مذكور بل من الموقوفات كما تقدم قال فانما ما تقول ان  
تفسير الصحابة مسند فانما نقوله في غير هذا النوع ثم اورد  
حديث جابر السابق ثم قال لهذا واسباهم مسند ليس بموقوف  
فان الصحابة الذي شرط الوحي والنزل فاجبر عن آية من  
القرآن ان نزلت فكذا فانهم حديث مسند قال المصنف اظن  
ان ما حمله في المستدرک على التفسير الحصر على جميع الصحابة  
حتى اورد ما ليس من شرط المرفوع والافقيه من الضرب الاول  
الحكم القفير على اني اخول ليس ما ذكره عن ابي هريرة من الموقوفات  
لما تقدم من ان ما يتعلق بذكر الآخرة وما لا يدخل للرأي فيه  
من قبيل المرفوع وليست حكم المرفوع حكم الصحابة من الافعال

وهكذا تفسير من قد صحبا  
في سبب النزول او راي اليه  
وعنه الحاكم في المستدرک  
وهو في خلافه كالحكي  
قال لا من قابل مذكور

بأنه طاعة لله او لرسوله صلى الله عليه وسلم او موصيته كقوله **قد عصى**  
النبي **الراي** صلى الله عليه وسلم وهذه اشارة الى  
قول جابر بن اسير رضي الله عنه من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم  
رواه الترمذي وغيره وصححه فله حكم المرفوع **في القول المشهور**  
وبه جزم الزركشي نفلا عن ابن عبد البر وقال البلخي الاقرب  
ان هذا ليس بمرفوع لجواز احواله الاثم على ما ظهر من القواعد  
وسبقه الى ذلك ابو القاسم الجوهري نقله عنه ابن عبد البر ورواه  
عليه **وليفظ هكذا** اي حكم المرفوع اذا قيل في الحديث عند ذكر  
الصحابة **يرفعه** او رفع الحديث كقول ابن عباس الشافعي ثلاثة  
شربة غسل وشربة مجتمعة وكيفية ما روي في الحديث رواه البخاري  
او **يلج فيه** كحديث الاعرج عن ابي هريرة يبلغ به الناس بجمع  
لغيره متفق عليه **او رواية** كحديث الاعرج عن ابي هريرة  
تأنيون قوما صغار الاعين اخبرهم البخاري **او يفي**  
حديث الموطا عن ابي حازم عن سهل بن سعد قال كان الناس  
يؤمرون ان يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة  
قال ابو حاتم لا اعلم انه ينبغي ذلك **والذي شبه** ذلك كبرويه  
ورواه ومنه كما قاله المصنف الاقتصار على القول مع حذف  
العامل كقول ابن سيرين عن ابي هريرة قال قال اسلم وغفار  
وسبئ من منية الحديث قال الخطيب الا ان ذلك اصطلاح ضاهي  
بأهل البصرة لكن روي عن ابن سيرين انه قال كل شيء حدثت  
عن ابي هريرة فهو مرفوع **وكذا** انك من نحو من السنة الى هنا  
اذا كان **من** قوله **ثاني** فهو **مرسل** لا يفي حكم المرفوع **لا**  
اول **ورابع** وهو التفسير في سبب النزول وذلك **جزم**  
لا خلاف في قيم **لهم** اي العلماء واما الرابع فقال المصنف ان  
قد يقبل اذا صح السند الى الثاني وكان من ائمة التفسير

وقد عصى الراي في المشهور  
وهكذا يرفع يالج ب  
رواية ينميه والذي شبه  
وكل اثن ثابتي مرسل  
لاربع جز مالهم



الاخدين عن الصحابة كجاءه في عكرمة وسعيد بن جبيرة او المفضل  
 برسل آخر ونحو ذلك **واما الاول** فهو نحو من السنة كذا **في**  
 الامام النووي في بشرح مسلم الوقفا حيث قال فيه اما اذا قال  
 التابعي من السنة كذا فالصحيح انه موقوف وقال بعض اصحابنا  
 الشافعيين انه مرفوع برسل **والفرق فيه** بينه وبين ما قبله  
**واضح لا يخفى** على من له الملم باللفظ وعلم مما تقدم انما السنة قول  
 وفعل وتقرير وقسم على الحافظ الى صريح وحكم ثم قال المرفوع  
 قول صريح قول الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا  
 وسمعت وحكا قوله ما لا يدخل المراد فيه والمرفوع من الفعل  
 صريحا قوله فعل او رايته يفعل قال بعض المحققين ولا يتألف  
 فعل مرفوع حكما وان مثل بما تقدم عن علي في صلاة الكسوف  
 اذا لا يلزم من كونه عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون  
 عنده من فعله لجواز ان يكون عنده من قوله والتقرير صريحا  
 قول الصحابي فعلمت بحضرة صلى الله عليه وسلم وحكا حديث المفيد  
 المتقدم والله اعلم **الموصول** وهو النوع السابع **والمنقطع** وهو الثامن  
**والمعطل** وهو التاسع وكل من سواه كان **مرفوعا** الى النبي صلى الله  
 عليه وسلم او **موقوفا** على الصحابي **او متصل** **اسناده**  
 تبعا على كل واحد من روايته حتى فوقه او اجازته الى من رآه  
 فهو **الموصول** اي السري به ويقال له ايضا **المتصل** مثال الموصول  
 المرفوع مالك عن الزهري عن سالم عن ابن عمر رضى عنهما  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والموصول الموقوف مالك  
 عن نافع عن ابن عمر قوله وما قرنا به كلام المصنف من  
 اختصار الموقوف بالصحابي هو ظاهر ابن الصلاح هنا وصريح  
 به في موضع آخر وقد اوضحه الحافظ العراقي فقال اما قول النابغاي  
 اذا اتصلت الاسانيد اليهم فلا يسمون **متصلا** في حالة الاطلاق

والاول

صح فيه النووي الوقفا  
 والفرق فيه واضح لا يخفى  
**الموصول والمنقطع والمعطل**  
 مرفوعا او موقوفا او متصل  
 اسناده الموصول والمتصل

امام

٢

امام التقييد بنجائز ووافر في كلامهم كقولهم هذا متصل الى سعيد بن  
 السب او الزهري او مالك ونحو ذلك قيل والنكتة في ذلك انما  
 شاعى مطايع فاطلاق المتصل على كل صنف الى واحد ايضا  
 لانه اذا كان **واحد** من السنة **قبل الصحابي** فهذا هو الصواب ووقع في  
 تفسير جماعة قبل التابعي وهو خطأ افاده في التدرج **سقط** قبل يجوزوا  
 كان الواحد او صمما وهو مبني على ان فلا ناعن رجل يسمى منقطعاً  
 والذي عليه اكثر من انه متصل في سنة مجهول كما سار في مجت  
 المرسل فهو **منقطع** اي يسمى به **قبل** **او سقط** **الصاحب** **نقط** وعليه  
 فالمرسل والمنقطع واحد قال ابن الصلاح وهذا اقرب صار اليه  
 طوائف من الفقهاء وغيرهم وهو الذي في كفاية الخطيب الان انما  
 ما يوصف بالارسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم وبالاقتطاع ما رواه من دون التابعين عن الصحابة  
 مثل مالك عن ابن عمر ونحو ذلك قال جميع من المحققين والمشهور هو  
 الاول بشرط ان يكون الساقط او احد غقوط فالواو **منقطع** ايضا اذا  
**سقط من موضعين** مختلفين **اشان** بل او اكثر من حال كونهما  
**توالي** اي متواليين وبقي قول ثالث وهو ان المنقطع ما روى عن  
 التابعي او من دونه موقوفا عليه خوفا او فعلا وتركه المصنف  
 لغرابته اذ المعروف كما تقدم ان ذلك منقطع لا منقطع ثم ان  
 الانقطاع قد يكون ظاهرا وقد يخفى بحيث لا يدرك الناقد البصائر  
 وقد يعرف بجيشه من وجه آخر بزيادة رجل او اكثر وذكر الرشيد  
 العطار ان في صحيح مسلم بصفتهم عشرة شيئا في اسنادها انقطاع  
 ولكن اريب على بيبيات اتصالها امان وجه آخر عنده او من  
 ذلك الوجه عند غيره وقد استوفاهما في التدرج فراجع **ومعطل**  
 اي يسمى به **هبت** سقطان الاسناد **اشان** **ولا** كان يروى تابعي  
 التابعي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن الصلاح

٤ منباج ذوي النظر في مشي منقومة علم الاثر

واحد قبل الصحابي سقط  
 منقطع قبل او الصاحب سقط  
 منقطع من موضعين اشان لا  
 تواليا ومعطل هبت ولا



أصحاب الحديث يقولون أعضائه فهو بعض بفتح وهو اصطلاح مشكل  
 المأخذ من حيث اللغة أي لأن متعلق بفتح العين لا يكون إلا من ثلاث  
 لازم عدى بالهيف وهذا لازم مع قول ويجوز في حديث لم يولد  
 أمر عضيل أي مستغلق شديد وفعليل بمعنى فاعل يدل على الثلاث  
 فعلى هذا يكون لنا عضيل فاصرا وعضل مستقديا كما قالوا ظلم الليل  
 وظلم ومنه أي من العضل كما نقله ابن الصلاح عن إمامكم **هذه**  
**صاحب والمصطفى** عليه وسلم من السند **ومنه** متصل بسند  
 إليه صلى عليه وسلم وهو **بالتابعي وقفا** أي موثوق عليه ومثله  
 بما روى عن الأعمش عن الشعبي قال يقال للرجل يوم القيمة  
 عملت كذا وكذا فيقول ما عملت فيختم عليه فيه الحديث أعضله  
 الأعمش ووصله فضيل بن عمرو عن الشعبي عن أسن قال كنا عند  
 النبي صلى عليه وسلم فذكر الحديث قال ابن الصلاح وهذا  
 حسن جيد لأن هذا الانقطاع بواحد مضمي ما إلى الوقت يستعمل على  
 الانقطاع بأشياء الصحابة ورسول الله صلى عليه وسلم  
 بذلك باسم الأعضاء أولى انتهى وفيه نظم بأن مثل ذلك لا يقال  
 من قبل الرأي فحكمه حكم المرسل وهو ظاهر وقد قيل عن الحافظ  
 ابن حجر أن لما ذكر ابن الصلاح شرطين كونه مما يجوز نسبة إلى  
 غيره صلى عليه وسلم والآخر سل وكونه مسندا من طريق ذلك  
 الذي وقفه ولا فوق فوق لا بعض لا احتمال أنه قاله من طريق  
 عنه فلم يتحقق شرط الشبهة من سقوط اثنين ومن العضل  
 أيضا كما قاله ابن الصلاح قول المصنفين قال رسول الله صلى  
 عليه وسلم كذا وكذا والله سبحانه وتعالى أعلم  
**المرسل** أي هذا مبحثه وهو النوع العاشر  
**المرسل** بفتح السبقت لفظة اسم مفعول يجز على مرسل ومراسيل  
 من الدرسال بمعنى الإطلاق وعدم المنع أو من ناقه من سال أي

ومنه خفي مشب والمصطفى  
 ومنه بالتابعي وقفا  
 المرسل  
 المرسل

للسريعة

للسريعة السير واصطلاحها هو الحديث **المرفوع** إليه صلى عليه  
 وسلم **للتابع** من غير ذكر الواسطة بينه وبين النبي صلى عليه  
 وسلم فصورته أن يقول التابعي سواء كان كبيرا أو صغيرا قال  
 رسول الله صلى عليه وسلم كذا أو فعل كذا أو فعل بجهرته  
 كذا ونحو ذلك أو مقيدا بتابعي **ذي كبر** أي كبير وهو من أخص  
 بكثير من الصحابة أو أكثر الرواية عنهم كقبيد الله بن عدي بن  
 الحبار وقيس بن أبي هازم وابن المسيب والصغير بخلاف ذلك  
 كالزهرى ويحيى بن سعيد الأنصاري **أو سقط** أي قبل الصحابي  
 مطلقا هذه ثلاثة أقوال **فدهكوا** أي فدهكوا هذا المرسل ونريد رابع  
 وهو أن الرسائل رواية الرجل عن من لم يسمع منهم **أشهرها**  
 عند الحديث هو **الأول** ثم الثاني وأما الثالث فهو قول الأصوليين  
 والفقهاء قال النووي وهذا اختلاف في الاصطلاح والعبارة  
**ثم** اختلف العلماء في الاحتجاج بالمرسل **فالحج** أي به **رأى**  
 أي ذهب إليه **الأئمة الثلاثة** أبو حنيفة ومالك وأحمد والمشيرو  
 عنها لاد العدل لا يسقط الواسطة بينه وبين النبي صلى الله  
 عليه وسلم الأول وهو جعل عدل عنه والإمكان ذلك بليسا  
 تأدها فيه قال بعضهم محل قبول المرسل عند الحنفية إذا كانت  
 مرسله من أهل الميزون الثلاثة الفاضلة والإسلام الحديث  
 الثاني ثم ينسوا الكذب وبالبح بعضهم بجمله أخون من  
 المسند لأن العدل لا يسقط الأمن يجزم بعد الله بخلاف من  
 يذكره فيحيل الأمر فيهم على غيرهم وهذا معنى قولهم من اسند  
 فقد أحالك ومن أرسل فقد تكفل ذلك **وكن** **رده** أي المرسل  
 فلا يحتج به هو القول **الأقوى** **وقول الأكثر** من الفقهاء  
 الأصوليين كما مامنا الأعظم **الثاني** رده عنه والفاضي  
 أي بكره ابن عبد البر وابن المسيب وغيرهم لأنه إذا كان المجهول

المرفوع للتابع أو  
 ذي كبر أو سقط أو قد حكوا  
 أشهرها الأول ثم الحجته  
 به راوا الأئمة الثلاثة  
 ورواه الآخرون ونول الأكثر  
 كالشافعي





المسح لا يقبل فالمجهول عينا والاول في ان لا يقبل فانه المحدث في محتمل  
 كونه صحابيا وكونه تابعيا وعلى الثاني محتمل كونه ضعيفا وكونه  
 ثقة وعلى الثاني محتمل كونه حمل عن صحابي وكونه حمل عن تابعي  
 اخر وعلى الثاني فيعود الافتعال السابق ويتمد دائما بالتجوز العلق  
 فالى ما لا ينطويه واما بالاستغناء فالى ستة او سبعة كما قال جمهور من  
 الحفاظ وهو اكثر ما يوجد من رواية بعض التابعين عن بعض  
 وانه انفق كون المرسل لا يرسل الا عن ثقة فالتوثيق من الاربعة  
 غير كافي قال احكام والدليل على عدم الاحتجاج بالمرسل غير  
 المسموع من كتابه قوله تعالى ليتفقدوا آياتي وليذكروا نعمهم  
 اذ ارجعوا اليهم ومن السنة ويستمع من سيمع منكم وهكذا قال  
 الامام مسلم في مقدمة صحيحه المرسل في اصل قولنا وقول **اهل علم**  
**المجهر** ليس بحجة قال بعض المحققين وفي هذا رد على من زعم ان  
 الشافعي رضي الله عنه اول من رد المرسل لا يقال كونه قول الاكثر  
 لاني في كون اولهم الشافعي لانا نقول انه جعله اصل قول اهل العلم  
 بالاجتهاد مطلقا فكيف يكون هذا من اصولهم المقررة عندهم  
 وهو قول اخترهم الشافعي رضي الله عنه بعددهم منطاوله  
 ثم استدرك على ما اطلق من رد المرسل فقال **نعم به** اي المرسل  
 والياء منقطع بقوله **يجوز** عند الاكثر ان **يعضد** اي يتقوى  
 باحد هذه الامور وشذ الفاضل ابو بكر فقال لا قبل المرسل  
 ولا في الاماكن التي قبلها الشافعي حتما للباب بل ولا مرسل  
 الصحابي اذا احتل سماعة من تابعي انتهى ويعلم رده مما  
 ياتي كالاغضاد **بمرسل آخر** يرويه عن غير شيوخه الاول  
 كما قيل عن رضي الشافعي رضي الله عنه واهتم به كما قال بعض  
 المحققين عن مثل مرسل الى العالية في انتفاض الوضوء بالتميز  
 في الصلاة فانه روى من مراسلات غيره لكن تشبهت بوجوه كلام

واهل علم المجهر  
 نعم به يجتزى ان يعضد  
 بمرسل آخر

ترجع الاسناد العالية او الاغضاد **بمسند** من مرسله او غيره ضعيف  
 او صحيح قال ابن الصلاح ومنه انكر هذا زاعما ان الاعتماد ضعيف يقع على  
 المسند ون المرسل فيقع لغوا لا حاجة اليه نجوابه انه بالمسند ثابت  
 صحة الاسناد الذي فيه الارسال حتى يحكم له من ارساله بانه اسناد  
 صحيح فيقوم به الحجته على ما مر بنا سبيله في النوع الثاني وانما ينكر  
 هذا في الامتداد في هذا الشأن وانما حصل ان المرسل يجزى **مسند**  
 ضعيف يحصل لهما قوة بالاجتماع ويتقوى كل منهما بالآخر **بالمسند**  
 الصحيح يثبت صحة المرسل ويصيران دليلين يرجحان اذا عارضهما  
 دليل آخر او الاغضاد بقول **صاحب** النبي صلى الله عليه وسلم او فعله  
 لان الظن يتقوى عنده ودل على انه اصل في الشريعة وتراجيح  
 بعضهم بالمرسل وبعضهم بقول الصحابي فاذا اجتمعا تأكد اخرجهما  
 بالآخر او الاغضاد بقول **المجهر** من اصحابه المذهب ليس فيهم صحاب  
 قال البدر الزركشي ظن الفاضل ابو بكر ان الشافعي يريد الاجماع او  
 قول العوام فرد عليه وانما اراد اكثر اهل العلم او الاغضاد  
**ببني** ولو قياسي معنى وهو ما قلنا فيه العلة وكان اجمع بنفي  
 الفارق بينه وبينه وهي جملة المعصنات المشهورة بين الاغضاد  
 بايديها وصرح المحقق ابن حجر في التعريف بانها بضعة عشر **وسب**  
**شروط** اي المرسل المجتزى به عند وجود العاضد كما روه عن رضي  
 الشافعي رضي الله عنه في الرسالة **كون** التابعي الذي **ارسله**  
**من كبار** التابعين وهم من اكثر رواياته عن الصحابة كسعيد بن  
 المسيب وابنه عثمان النهدي واما صغار التابعين فلا يقبل  
 مرسلهم مطلقا قال الشافعي رضي الله عنه لا مورد احدها منهم  
 اشد مجوزا فيمن يروون عنه والافرانهم بوجه عليهم الدلائل  
 فيما ارسلا بضعة فخرجه والافرانهم في الاحوال والاختيار واذا  
 كثرت الاحوال فيمكن ان يكونوا للوهم وضعت في يقبل عنه

اول مسند

او قول صاحب او المجهر او  
 قيس وفي شروط كما راول  
 كون الذي ارسل من كبار



ومن شروطه ان يفتح الرقعة مصلية **مضى** الذي ارسله مع مثل  
**حافظ بخاري** في صحيفته يعني انه اذا شاركه كحفاظا لما موثوق لم يخالفوا  
 ومن شروطه انه ليس في شيوخه اي الذي ارسله في ضعفه بحيث اذا  
 سمى في روى عنه لم يسم بجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه قال  
 الشافعي رضي الله عنه ومن خالف ما وضعنا اضر بحديثه حتى لا يسمع  
 احد منهم قبول مرسله ثم مثل المصنف للمرسل المضعف بقوله **كفى** **ببيع**  
**الحكم بالاصل** اي اكيوان قال الشافعي في مختصر الزبيري اضرنا مالك عن  
 زيد بن اسلم عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 روى عن بيع الحكم باكيوان وعن ابن عباس ان جزورا يخرج على عهد  
 ابي بكر رضي الله عنه فجا بجل بعتان فقال اعطوني جزءا ببيع العتيق  
 فقال ابو بكر لا يصح هذا وكان العباس بن محمد وابن المسيب وعروة بن  
 الزبير وابو بكر بن عبد الرحمن يخرجون بيع الحكم باكيوان قال وزيد ناخذ  
 ولا نعلم احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خالف ابا بكر الصديق  
 وارسال ابن المسيب عندهنا حسن انتهى واسأل بقوله **وما الى ان**  
 هذا المثال يصلح مثلا لا لاقسام المرسل المقبول فانه عضده قول  
 صحابه وافقوا اكثر اهل العلم بمقتضاه ولم ياضد مرسل آخر ارسله  
 من اخذ العلم عن غير رجال الاول وعاضد آخر مرسل يروي البيهقي  
 عن طريق الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريح عن ابي بزة قال  
 قدمت المدينة فوجدت جزورا قد جردت نجرت اربعة اجزاء  
 كل جزء من بعتان فاردت ان اباع من كل جزء فقال لي رجل من  
 اهل المدينة انه صلى الله عليه وسلم روى ان يباع من بعتان فقلت  
 عن ذلك الرجل فاجبت عنه خيرا فالظاهر ان هذا الرجل غير  
 ابن المسيب اذ هو اشهر من ان لا يعرفه ابي بزة حتى يسأل عنه  
 ورواه من حديث الحسن عن سمرة عن صلى الله عليه وسلم  
 فقل القول بثبوت سماع الحسن عن سمرة في غير حديث

وان مضى مع حافظ بخاري  
 وليس في شيوخه من ضعفه  
 كفى بيع الحكم بالاصل وفا

المعينة

المعينة يكون مثالا له عاضد مسند وعلى عدم ثبوته يكون  
 مرسل انضم الى مرسل سعيد لهذا كله في غير مرسل الصحابة و  
 اما مرسل **الصحابة** كالاخبار عن شيء فعله النبي صلى الله عليه وسلم  
 او نحو مما يعلم انه لم يخبره لصفر سنة او تاخر اسلامه  
 فهو **وصل** محكوم بصحته محتج به في المذهب **الاصح** بل الصحيح  
 الذي قطع به الجمهور وانفق عليه اهل الحديث المشروطون  
 للصحة في العالمون بضعف المرسل وزالهي عن ذلك في كثير  
 لان اكثر رواياتهم عن الصحابة وهم عدول ورواياتهم عن غيرهم  
 نادرة واذا وروا عنهم بنوه على ان اكثر ما رواه الصحابة عن  
 التابعين اما اسرائيليات او حكاي او موقوفات  
 لا احاديث ومقابل الاصح قول ابو بكر وابي اسحاق الاسفرائيني  
 انه مرسل غيره لا يحتج به الا ان تبين الروايات له عن صحابه  
 قال النووي الصواب هو الاول **كسأج** من النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم في حال **كفر** ثم السلم واتفق **اسلامه** اي ذلك المانع  
**بعد وفاة** النبي صلى الله عليه وسلم قال في التدريب فهو تابعي  
 اتفاقا وحديثه ليس بمرسل بل موصول لا خلا في الاحتجاج به  
 به كالنوع في رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية قيس فخلد اخرجه حديثه  
 الامام احمد وابو يعلى في مسنديهما وسأخاه مساق الاحاديث  
 المسندة انتهى واما الصحابة **الذي رآه** اي النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا حال كونه **مميزا** كالحمد بن ابي بكر الصديق رضي الله عنه فانه  
 صحابه لكن لا يدخل حديثه **تحت** **ذلك** المسئلة بل روايته حكم  
 المرسل لا الموصول ولا يتأثر منه ما قيل في مراسيل الصحابة  
 لانه اكثر رواية مثل هذه عن تابعي بخلاف الصحابة الذي  
 ادرك وسمع فان احتمال روايته عن التابعي بعيد جدا  
 لهذا قال النووي اشترط عن اصحابنا ان مراسيل سعيد

ومرسل الصحابة وصل في الاصح  
 كسأج في كفر ثم اتضح  
 اسلامه بعد وفاة والذي  
 رآه لاميرا لا تحت ذلك



ابن المسيب جده عند الشافعي رضي الله عنه وليس كذلك وانما قال كان قنصم و  
ارسل الى ابن المسيب عندهما حتى فاضلوا الصحابه في معناه على وجهين  
احدهما انهما لم يجتهدا في خلاف غيرهما في المراسيل قالوا لا في فقت  
فوجدت مسانيد والثاني ان الشافعي جده عنده بل هي كغيرها قالوا  
وانما رجع به والترجيح بالمرسل كما قال في طب وهو الصواب والاول  
ليس بشيء اذ في مراسيله ما لم يوجد مسندا من وجه يفيق وهذا ذكر  
البيرقي نحو ان الشافعي لم يقل مراسيل ابن المسيب حيث لم يوجد  
ما يؤيدها وانما يريد ان ابن المسيب على غيره انما هي الناس  
ارسل فيها زعمه احفاظ قال النووي فهذا كلامهما وهما هما  
في معرفة نصوص الشافعي رضي الله عنه وطريقته واما قول القفال  
مرسل ابن المسيب جده عندنا فهو محمول على كلامهما ولا يصح تعلق  
من قال انه جده بقوله الشافعي ارسله حسن لانه لم يعتمد عليه  
وهو بل لما انضم اليه والقاء اعلم **وقوله** اي الحديثين حيثما خلا  
فلان **من رجل** او عن شيخ فيه ثلاثة آراء ارجح انه **متصل** في سنده  
بمحمول **وقيل** لا بل **منقطع** ولا يسمى رسلا ايضا وهذا منقول عن  
الحاكم ابو عبد الله في معرفة علوم الحديث او اي وقيل انه **مرسل**  
اي من المراسيل وهذا يحكى عن البرهان لامام الحرمين وكل من القولين  
خلاف ما عليه الاكثرون كما قال العزقي فانهم على القول الاول وكذلك  
**في الارجح** من ثلاثة آراء كتب اي كتب النبي صلى الله عليه وسلم  
الف لم يسم **حامل** فان الاثرين على انه متصل وعند الامام  
مرسل وقيل منقطع او من ليس يدرى ما اتم اسمه بان يسمي باسم  
لا يعرف به فبينه ثلاثة آراء ايضا وعلى الارسل مشي ابوداود  
في مراسيله فانه يروي فيه ما ابره فيه الرجل قال احفاظ العلاني  
ونزاد البيرقي على هذا في سننه فجعل ما رواه الثابتي عن رجل  
**من الصحابة** رضي عنهم لم يسم فما الى البيرقي ان يجعله رسلا

وقوله عن رجل متصل  
وقيل بل منقطع او مرسل  
كذلك في الارجح كتب لم يسم  
حامل او ليس يدرى ما اتم  
ورجل من الصحابة ما امكن

قال

قال العلاني وليس يجيد الا ان كان يسميه رسلا ويجعله حجة كراسيل  
الصحابة فهو قريب وقد روى البخاري عن الحديث قال اذا صح  
الاسناد عن الثقة الى رجل من الصحابة فهو حجة وان لم يسم  
ذلك الرجل وقال الاثرين لا احمد بن حنبل اذا قال رجل من التابعين  
حدثني رجل من الصحابة ولم يسمه فالحديث صحيح قال نعم وفرق  
ابوبكر **الصيرفي** من الشافعية بين ان يرويه الثابتي من  
الصحابة **معنعنا** او مصرحا بالسماع قال المصنف كالعلائق  
**وليجنب** بالف الاسباع اي ليجتر هذا القول ما بالنفصل لانه  
حسن وجميه وكلام من اطلق بقوله محمول عليه هذا قال المصنف  
ان لم يكن في الباب سوى المرسل فثلاثة اقوال للشافعي  
ثالثه وهو الاظهر يجب الانكشاف لاجلهم فتلخص مما تقدم  
كله في الاحتجاج بالمرسل عشرة حجة مطلقا لا يجتزى به مطلقا  
يجتزى به ان ارسله اهل القرون الثلاثة يجتزى به انه لم يرو  
الا عن عدل يجتزى به انه ارسله سعيد فقط يجتزى به ان  
اعضد يجتزى به ان لم يكن في الباب سواه هو اقوى من المسند  
يجتزى به ندبا لا وهو بايجتزى به ان ارسله صحابه ثم يني حكم  
ما اذا اختلف الرواة في الحديث الواحد بين الرفع وعدمه  
ونحوها فقال **وقوم الرفع** اليه صاوي عليه ولم كالانصال  
اذا كان من ثقة ضابط واللام في قوله **للقوف** على الصحابة بمعنى  
على متعلق بغيرهم وعلى الارسل فاذا روى بعض الثقة الضابطين  
الحديث رسلا وبعضهم متصلا لحديث لانكاره الابوي رواه  
اسرائيل بن يوسف في آخره عن جده ابي اسحاق الشافعي عن ابي بردة عن  
متصلا ورواه شعبة والثوري عن ابي اسحاق عن ابي بردة  
عنه صلى الله عليه وسلم رسلا فالحكم فيه لمن وصله كانت  
المخالف له مثله او اكثر لان ذلك زيادة ثقة وهو مقبول

الصيرفي معنعنا وليجنب  
وقوم الرفع كالانصال  
من ثقة للوقوف والارسل



وكذا يقال في الرفع والوقف وقيل **قدم** **عكسه** اي الاسال والوقف  
 وقيل **قدم** **الذكر** فالحكم لهم وقيل **قدم** **الحفظ** اي فاذا كان من  
 ارسله مثلا احفظ من وصله فالحكم لمن ارسله والصحيح عند  
 الحديثين والنفط الاصوليين هو الاول وقد سئل البخاري عن  
 حديث لا تكلم في الاصول المذكور فحكم لمن وصله وقال الزيادة عن  
 الثقة مقبولة هذا مع ان من ارسله شعبة وسفيان وهما  
 جيلان في الحفظ والافتان والاشهر اذا جرينا عليه اي على الرابع  
 وهو قديم الاحتفاظ لا يندرج هذا الارسال منه اي من الاحتفاظ  
 في **اهلية** اي عدالة الواصل المحكوم عليه بتأخير وصله ولا  
 يندرج ايضا في حديثه الذي يعني بوصله وقيل من اسند حديثا قد  
 ارسله احكاما فادرسا لهم له يندرج في اهليته وفي مسنده و  
 ما تفرد به عند نقد الرواة فاما ان يكن من ثقة **واحد تعارضا**  
 اي الوصل والارسال مثلا ولا يكون ذلك الا مع تعدد المجلس فاحكم  
 له اي له الواحد في القول **المقتضى** الذي صححه الاصوليون  
 بما مضى قريبا من ان الحكم لما وقع منه اكثر فان كان الوصل او  
 الرفع اكثر فقدم اوصدها فكذلك وقال الماوردي لا تارض  
 بين ما ورد مرفوعا مرة وموقوفا على الصحابي اخرى لانه يكون  
 قد رواه وافتي به هذا ووقع في صحيح مسلم اهاديث مرسلة  
 فان قلت عليه وقيل ما وقع الارسال في بعضه فعذر في هذا  
 القدر انه يورده محتجا بالسند منه لا بالمرسل ولم يقتصر عليه  
 للخلاف في تقطيع الحديث على ان المرسل منه قد تبين اتصاله  
 من وجه آخر وفيه من هذا الخط نحو عشرة احاديث والحكمة  
 في ذلك افادة الاختلاف الواقع فيه وبما اورد ولم يصله في  
 موضع اخر حديث العلامة من الصحيح كان حديث رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ينسج بعضهم بعضا قال المصنف لم يرد موصولا في الصحابة

وقيل عكسه وقيل الاكثر  
 وقيل قدم الاحتفاظ ولا شئ  
 عليه لا يندرج هذا منه في  
 اهلية الواصل الذي يعني  
 وان يكن من واحد تعارضا  
 فاحكم له في المقتضى بما مضى

مناويع

من ومبصر والله اعلم **المعلق** اي هذه امبخته وهو النوع الحادي عشر  
 اعلم ان ابن الصلاح وبنيهم النووي فرق احكام المعلق فذكر بعضه  
 هنا وهو صنفته وبعضه في نوع الصحيح وهو حكمه واحسن من صنفها  
 صنف المراتي اذ جمعها في موضع واحد في نوع الصحيح واحسن من  
 ذلك صنف المصنف بتعالين جماعة حيث افرد في نوع مستقل هنا  
 فما اي الحديث الذي اول **الاسناد منه بطلان** اي يحذف وسيطه  
 سواء كان المحذوف واحدا او اكثر على التوالي او لا ولو الى اخره اي  
 الاسناد فهو حديث **معلق** يفتح اللام المشددة اي المسمى به  
 فكانه كما قاله ابن الصلاح ما خوذ من تعليق اجداد وحيه لما  
 يشترك في جميع من قطع الاتصال وعلم من التعريف ان المعلق على  
 صورته ان يحذف جميع السند ويقال مثلا قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وفيه ان يحذف الا الصحابي او الا الصحابي والثاني  
 معاذ من ان يحذف من حديثه ويضعفه الزم فوقع في الصحيح اي  
 صحيح البخاري كما هو المراد حيث اطلق ذا المعاني كثير جدا كما تقدم  
 عدده بعضهم بصفة الجزم وبعضه برونه ثم اكثر ما فيه من ذلك  
 موصول في موضع اخر من كتابه وانما اوردته معلنا اختصارا و  
 بجانبه للتكرار والذي لم يوصله في الكتاب ما يه وتكون حديثا  
 قد وصل احكاما في ابن حجر في تاليف مستقل سماه التوفيق واما في  
 صحيح مسلم في موضع في التيسر وموضعين في الحدود والسير رواها  
 بالتحقيق عن النبي بعد روايتهما بالاتصال ثم اربعة عشر موضعا  
 رواه متصلا ثم عقبه بقوله ورواه فلان ثم بين المصنف حكم  
 ذلك بقوله واكبره **الذي** لاني الامام البخاري به في جامع  
 الصحيح **بصفة** **اخر** كمال وقيل واقره ذكر فلان فخذ **صحته**  
**عن** **المضاف** عنه لانه لا يستجيز ان يحذف عنهم بذلك الا عند  
 صح عنه عنهم لكن لا يحكم بصحة الحديث مطلقا بل يشوق على النظر

المعلق

ما اول الاسناد منه بطلان  
 ولو الى اخره معلق  
 وفي الصحيح ذاكثير والذكي  
 اي به بصيغ الجزم فذلك  
 صحته عن المضاف عنه



فمن أبرز من رجاله وذلك أقسام أحدها ما يلتحق بشرط وإنما لم  
يصله إما استغناء بغيره عنه مع افادة الإشارة إليه وعلم  
الهمالة بما مراده مطلقا أو ما لم يسمعه من شيخه أو  
سمعه من أكره أو شك في سماعه فما رأى أن يرويه مساق  
الأصول الثاني ما لم يلتحق بشرط ولكنه صحيح على شرط غيره  
الثالث ما هو حسن صالح للبحث الرابع ما هو ضعيف لا وجه له  
في رجاله بل من جهة انقطاع تيسير في أسناده وامثلة ذلك في  
التدريس وغيره أي غير ما أتت به بصيغة الجزم كروي وذكر  
ويحيى وذكر وحكي عن فلان أو في الباب عنه صلى عليه وسلم  
**ضعف** أي أحكم بضعف عن المضاف إليه لأن مثل تلك  
ال عبارات يستعمل في الحديث الضعيف أيضا قاله ابن الصلاح  
ولكن **لا يثبت** أي لا يحكم على ذلك بأنه ساقط جدا لدخاله إياه  
في الكتاب المرسوم بالتحفة فأمراده له فيه شعربصية أصله  
اشعارا يؤنس به ويركن إليه ومن ثم رد المصنف على أبي الجوزي  
إذا ورد في الموضوعات حديث ابن عباس مرفوعا إلا أني أحكم  
بهديته فجلساؤه شركاؤه فيل فانه أورده في طريق عنه  
ومن طريق عن عائشة بانه لم يصب في ذلك لأن البخاري  
أورده في الصحيح فقال وينكره ابن عباس ولم شاهد آخر  
حديث الحسن بن علي في خوائد أبي بكر الشافعي وأما ما عزا  
الامام البخاري **ليث** بصيغته **قال** بالنسبة للإطلاق أي قال فلان  
وزاد فلان ونحوها فليس حكمه حكم التعليق عن شيوع شيوع  
**في الصحيح** الذي جزم به ابن الصلاح هنا وصوبه العراقي وعليه  
عمل جماعة كابن دقيق العيد والجزري **أحكم له** أي لما عزا ليث  
بني قال **اتصالا** كما لم يثبت بشرط اللقاء والسلامة من  
التدليس فقد قال أبو جعفر بن حمدان النيسابوري وهو من عرف

وغيره ضعف ولا يثبت  
وما من الشيخ به قال  
مفي الصحيح أحكم له اتصالا

الناس البخاري كل ما قال البخاري قال فلان أو قال فلان أي  
كتمان والتعني فهو عرض ومناولة ومقابل الأصح قول بعض  
المؤرّبين أن ذلك قسم من التعليق **وما** ثانية **لما** أي ليس كلمة  
قال فلان مثلا **لدى** سواء أي عند غير البخاري **صاحب** يرجع إليه  
فإن اصطلاحهم في ذلك مختلف فبعضهم يستعمل في السماع دائما  
كجاء بن موسى المصنف في العود وبعضهم بالعكس لا يستعمل  
الا فيما لم يسمعه دائما وبعضهم **تارة** وصل أي استعمال في الوصول  
**وتارة** **أخرى** ساقط أي استعمال في غير الوصول فلا يحكم على  
بحكم مطرد ومثل قال ذكر فلان استعمالا بوقوع في سماع السماع  
لم يذكر سواها فيما سمع من شيوخه في جميع الكتاب وذكر بعضهم مطلق  
التعليق في قسم المردود وقال الجرحيل بحال المخدوف وقد قدم بصيغته  
أن عرف بأن يحيى **بسمي** من وجه آخر فإن قال جميع من أضاف  
تقاة جاشت مسألة التثنية على الراجح وأجزم لا يقبل حتى  
يسمى ثم نقل عن ابن الصلاح مثل ما تقدم في قول المصنف والذي  
أن بعضه بصفة الجزم فهو صيغة الخ والله سبحانه وتعالى أعلم  
**المعنى** أي هذا مبحث وهو النوع الثاني عشر  
وهو اسم مفعول من عنعن الحديث إذا رواه يعني قيل وهو موزون  
المؤثر **وهو** الحديث بصيغة عن كأن يقول فلان عن فلان  
من غير تصريح بالتحديث والأخبار والسماع والواو في بصيغة **أن**  
بعضه أو كأن يقول حدثنا فلان أن فلانا قال كذا ونحو ذلك **فأحكم**  
على حديثه **بوصلة** أي بانه حديث متصل كما قال جمهور الحديث  
والفقهاء والأصوليين بل صرح بعضهم بانه مجمع عليه ومن ثم  
أوردوه المسترطون للصحة في تصانيفهم وذلك بشيطين ذكرها  
يقول إن **الثناء** أي لثناء المصنفين بكسر العين الثانية لم يروى  
عن بلطف عن أو أن يعلم بأن ثبت ذلك ولو لم يكن المصنفين

ومال لدى سواء ضابط  
تارة وصل وأخرى ساقط  
**المعنى**  
ومن روى يعني وأن تأحكم  
بوصلة أن اللقاء بغير  
ولم يكن



مدلسا فيحكم بالاتصال الا ان يبين خلاف ذلك وهذا قول  
 البخاري وشيخه ابن المديني والمحققين قيل ان البخاري لم يشترط  
 بثبوت اللقاء في اصل الحكم بل التزمه في جامعهم وابن المديني  
 يشترط بينهما ونفى عن ذلك الشافعي في الرسالة وقيل ان المديني  
 المعنف لا يحكم باتصاله بل منقطع حتى يثبت اتصاله وكذا الكوفي  
 وقيل بالانفصال بينهما الذي يصنفه ان يحكم باتصاله بل **انقطع**  
 اي احكم عليه بانه منقطع حتى يثبت السماع في ذلك الخبر  
 بعينه من جهة اخرى **واما** الذي يصنفه **عن** **فصل** اي احكم  
 بانه متصل بالشرطين المتقدمين وهذا القول مكى عن الامام  
 احمد والبرقي في طائفة ولكن اجماعهم على التولية بين  
 عن وان كما تقدم بشرط قال ابن عبد البر ولا اعتبار بالحروف  
 والالفاظ وانما هو اللقاء والسماع والشاهدة ولا معنى  
 لاشتراط تبين السماع لاجماعهم على ان الاشتراط المتصل بالسماع  
 سواء ان فيه يقين او بان او يقال او يسمعت فكله متصل بكن  
 قال العراقي لما نزل ان يفرق بان للصحابي مزية حيث يعمل بارساله  
 بخلاف غيره والامام **مسلم** بن الحجاج لم يشترط بثبوت اللقاء  
 في صحة المعنف وانما شرط **تقاصدا** اي وقوع المعنف ومن  
 روى عنه في عصر واحد **خفظ** لا مكان للمقضي فيشترط ادعى الاجماع  
 عليه بل شنع على من قال بخلافه بان اشتراط ثبوت اللقاء قول  
 مخترع لم يسبق قائله اليه وان القول الشافعي المنقطع عليه بان  
 اهل العلم بالاخبار قد بما وهدى انه يكفي ان يثبت كونها في  
 عصر واحد وان لم يأت في غير قط انما اجتمعا وان تشافعا والال  
 في ذلك وسيأتي اجواب عنه **وبعضهم** وهو ابو المظفر منصور بن  
 احمد السهمي في الشافعي **طول صحابة** بين المعنف ومن روى  
 عنه شرط ولم يكلفه بثبوت اللقاء **وبعضهم** وهو ابو عمرو عثمان

مدلسا وقيل لا  
 وقيل اذا قطع واما عن صلا  
 ومسام شرط دائما صرافا  
 وبعضهم طول صحابة شرط  
 وبعضهم

ابن سعيد المقرئ الذي شرط **عرفانه** اي كون المعنف معروفا بالاضد  
 اي الرواية **عن** من روى عنه ولم يكلف بالصحة وهكذا ابن الصلاح  
 عن القاسم بن سترط ان يتركه اذ كان بيننا وهذا كما قال العراقي  
 داخل فيما تقدم من الشروط ومن ثم استظم الناطق قال حافظ ابن حجر  
 من حكم بالانقطاع في شدد ويليه من شرط طول الصحبة ومن الثاني  
 بالمعاصرة **سئل** والوسط الذي ليس بعلم الا التفت مذهب  
 البخاري ومن وافقه والدليل له ان الظاهر من غير المدلس انه  
 لا يطلق ذلك الا على السماع والاستقرار يدل عليه اذ عادت ثم عدم  
 اطلاق ذلك الا في مسوعهم فاذا اشتت التلا في غلب على الظن  
 الاتصال والباب مبني على غلبته فالتقينا به وهذا غير موجود  
 بجر دامكان التلقا ولم يثبت فانه لا يفيق الظن على الاتصال  
 فلا يجوز اكل عليه ويصير كالمجهول فان روايته مردودة لا المفعول  
 بكذبه او ضعف بل للشك في حاله واما ما اوردته مسلم عليه  
 من لزوم رد المعنف دائما لعدم احتمال السماع فليس بوارد اذ  
 المسئلة مفروضة في غير المدلس ومن عنق مالم يسمع زهرا لرس  
**واستعملا** اي عن وان **اجازة** اي في اجازة **في هذا الزمن** الاخير فاذا  
 قال احدكم صلا قرأت على فلان عن فلان او ان فلانا حدثنا فمراده  
 بذلك انه رواه عنه بالاجازة وذلك لا يخرجهم عن الاتصال قال  
 المصنف هذا في المشاركة واما المقاربة فيستعملونها في السماع  
 والاجازة معا وكل من ادرك من الرواة **ماله روى** من القصص  
 والوفائع **متصل** اي يحكم له بانه متصل **وبعضهم** اي غير ما اوردكم  
 من ذلك **قطعا** اي منقطع **قوي** حكمه فالراوي اذا روى حديثا  
 في قصة او واقعة فان كان ادرك ما رواه بان مكى قصة وقعت  
 بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين بعض الصحابة والراوي له  
 صحابه ادرك تلك الواقعة في حكمهم لها بالاتصال وان لم يعلم

عرفانه بالاضد عن  
 واستعملا اجازة في الزمن  
 وكل من ادرك ماله روى  
 متصل وغير قطعا قوي



انه شاهدها وان لم يدرك تلك الواقعة فهو رسل صحابه وان كان الراوي  
 تابعا فهو منقطع وان روى التابعي عن الصحابي قصة ادرك وقوعها  
 فمتصل وكذا ان لم يدرك وقوعها ولكن استداله ولا فتمتصه  
 وذلك لم يحكى عن اتفاق اهل التميز من الحديث ومن ثم حمل عليه  
 بعض الحفاظ ما تنتم عن احمد بن النفرقة باين عن وان فقد سئل  
 عن قال قال عروة ان عابشة قالت يا رسول الله وعني عروة عن  
 عابشة سواء فاجابه كيف هذا سواء ليس هذا بسواء قال اعني ذلك  
 البعض فانما فرق احمد بين اللفظين لان عروة في الاول لم يسند ذلك  
 الى عابشة ولا ادرك القصة فكانت مرسله واما الثاني فاسند  
 ذلك اليه بالمتصلة فكانت متصلة ناهل والديحان وكما اعلم  
**التدليس** اي هذا المصنف وهو النوع الثالث عشر  
 وهو من التدليس بحركة اهل الظلام بالنور ويطبق على نفس الظلمة  
 يسمى هذا النوع بذلك لاستراطها في الخفاء وهو على قسمين  
 تدليس الاسناد وتدليس الشيوخ وتحت انواع كبنية بقول  
**تدليس الاسناد** اي صورته بان يروي شخص عن معاصره  
 او ملاقيه ما في الحديث الذي اوحدها لم يجد به بل انما حدثه  
 به رجل عنه بان يأت ذلك الشخص بلفظ يروى اي يوقع في الوهم اب  
 الذهن اتصالا ولا يقتضيه وذلك كعن فلان لشخص من معاصريه  
 وكان فلانا ونحو ذلك **قالا** فلان فان لم يكن عاصره فليس الرواية عنه  
 بذلك تدليس على المشهور وقيل اي وقال جماعة انه تدليس  
 فمفهومه بان يروي الرجل عن الرجل ما لم سمعه **هذه** بلفظ  
 لا يقتضي تقرجا بالسماع ولو تعاصر لم يجمع بينهما قال ابن عبد البر  
 وعلى هذا فما سلم احد من التدليس لاهالك ولا خيره وقال البزار  
 وابن القطان لو ان يروي عن سمع منه ما لم يسمع منه من غير  
 ان يذكر انه سمعه منه وعليه فالفرق بين التدليس وبين الاسناد

**التدليس**  
 تدليس الاسناد بان يروي عن  
 معاصر لم يجد به بان  
 يأت بلفظ يروى عن  
 كعن وان وكذلك قال  
 وقيل ان يروي ما لم يسمع  
 منه ولو تعاصر لم يجمع

ان الاسناد روايته عن لم يسمع منه ولكن المشهور كما قاله العراقي هو  
 الاول نعم قيل لحافظ ابن حجر بقسم اللقاء وجملتهم المعاصرة  
 او سالا خينا **ومنه** اي من تدليس الاسناد **ان يسمى الشيخ فقط**  
**قطعه** يعني يسمى بتدليس القطع حيث الاداة اي اداء الرواية  
**مطلقا** اي حديثا او حديثا منه **سقط** بان لم يذكرها مثاله ما حكى  
 عن علي بن هشام قال كنا عند ابن عيينة فقال الزهري فقبل له  
 حديثك الزهري فسكت ثم قال الزهري فقبل لي سمعت من  
 الزهري فقال لا ولا سمع سمعته من الزهري حديثا عبد الرزاق  
 عن معمر بن الزهري **ومنه** اي من تدليس الاسناد ايضا **عطف**  
 اي تدليس عطف مثاله ما نقل عن هشيم ان اصحابه قالوا له  
 تريد ان نخبرك اليوم شيئا لا يكون فيه تدليس فقال خذوا ثم  
 اكلوا عليهم مجلسا يقول في كل حديث من حديثنا فلان وفلان  
 ثم يروى السند والمتن فلما فرغ قال هل دلت لكم اليوم شيئا  
 قالوا لا قال بل كل ما عرفت في فلان وفلان فانه لم اسمع منه وكذا  
 من تدليس الاسناد ايضا **ان يذكر لفظ حديثنا مثلا وقصده**  
**الاسم** اي اسم الشيخ **طرا** بعده ذكر محمد بن سعيد ان  
 ابا حفص المديني كان يدلس تدليسا شديد يقول سمعت  
 وحديثا ثم يسكت ثم يقول هذان بن عروة الا عسى وكان  
 ابو اسحاق يقول ليس ابو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن بن الاسود  
 عن ابيه فقول عبد الرحمن تدليس يروى ان سمع منه  
**وكله** اي تدليس الاسناد **زم** اي مذموم عند اكثر العلماء حتى  
 بالفرقة شعبة وقال لان ان زنه اهب اليه من ان ادلس وقال التدليس  
 افوا للذنب قال ابن الصلاح هذا منه اخرا لم يحول على الزجر  
 عنه والتفكير **وقيل بل جرحه** به **فاعله** فمن عرق به صار  
 مجرما مرودا الرواية **ولو لم يرق** واحدة **وضي** بل وان بين السماء

ومنه ان يسمى الشيخ فقط  
 فطوبى له الاداة مطلقا سقط  
 ومنه عطف وكذا ان يذكر  
 حديثا وفصله الاسم طرا  
 وكلمة زم وقيل بل جرحه  
 فاعلم ولو جرحه وضح



وقيل من قبل الراسيل بغير مطلقا وما نقل من الاتفاق على رد ما  
 حتمته تحول على اتفاق من لا يجتزى بالرسول على ان ابن عبد البر نقل  
 عن ائمة الحديث انهم قالوا لا يقبل تدليس ابن عيينة لانه اذا  
 قرئت اهل من ابن جريح ومعه ونظرهما ووجه ابن حبان قال  
 وهذا سبى ليس في الدنيا الا لابن عيينة فانه كان يدلس ولا يدلس  
 الا عن ثقة متفق ولا يكاد يوجد له خبر دلس فيه الا وقد  
 بين سماحه عن ثقة مثل ثقة الكراسيل كبار التابعين فانهم  
 لا يرسلون الا عن صحابه وسبق الى ذلك الزاوي والازدي **والمرتضى**  
 من اختلافه في ذلك **بقوله** اي المدلسين على التفصيل الذي ذكره  
 بقوله **ان صرحوا بالوصل** بان بين فيه بالسماح كسمعت وصرنا  
 واضربنا **فالأكثر** من الاثمة كالشافعي وابن العربي وابن معاذ  
 في آخرين **هذا** الخبر الذي صرح به بالسماح فيه **صح** فيقبل لان  
 التدليس ليس كذباً وانما هو ضرب من الايطام وان لم يصرحوا  
 بذلك لم يقبل وفي التدريس نقلاً عن الصيرفي من ظهر تدليسه  
 عن غير الثقات لم يقبل خبره حتى يقول حدثني او سمعت  
 فعلى هذا هو قول آخر مفصل غير التفصيل المذكور **وما انا**  
 من روايات المدلسين كقناعة وسفيان بن عجمي والزقاق والوليد  
 ابن سلمة **في الصحيحين** وغيرها من الكتب الصحيحة بلفظ **عن**  
 وان نحوها **فجعله على ثبوته** بالسماح من جهة اخرى **ثم** اي حقيق  
 وانما اخذنا رطب الصحيح طريق المعقنة على طريق التصريح بالما  
 يكون على شرط دون تلك **دسره** اي اخفى انواع التدليس  
**التجويد والتسوية** اي التدليس المسمى عند طائفة بالتجويد  
 وعند آخرين بالتسوية وهو اسماط غير شيخه كشيخ الشيخ  
 او اعلى منه لكونه ضعيفا او صغيرا ولا يستطع شيخه بل يشبهه  
 واتر فيه بلفظ محتمل من الثقة الثاني **كذلك** فلان وان فلانا

نما رواه بلفظ محتمل  
 والمرضى بقوله ان صرحوا  
 بالوصل فالأكثر هذا صح  
 وما انا في الصحيحين يعني  
 فجعله على ثبوته فمن  
 وشبه التجويد والتسوية  
 اسماط غير شيخه ويشبه  
 كذلك عن

وذلك لان الثقة الاولى قد لا يكون معروفا بالتدليس ويجعل الواقع على  
 السند كذلك بعد التسوية تدروا عن ثقة آخر فتحكم له بالصحة  
 وفيه غرور شديد وفيه ثم كان فاعلم **قطعا** **يجزى** اي يجوز عند  
 النقد بلا خلاف قال الكافي ابن حجر وان وصف به الثوري والاعمش  
 فلا اعتد ارضا لا يفعلانه الا في حق من يكون ثقة عندهما ضعيفا  
 عند غيرهما ثم ان ابن القطان انما سمي ذلك تسوية بغير لفظ التدليس  
 فيقولوا سواء فلان وهذه تسوية والقضاء يسمونه تجويدا  
 فيقولون جوده فلان اي ذكر من فيه من الاجواد وهذا غير لهم قال  
 اعني الكافي والتحقيق ان يقال متى قبل تدليس التسوية فلا بد ان يكون  
 كل من الثقات الذين خذفت بينهم الوسائط في ذلك الاسناد قد  
 اجتمع الشك فيهم من شيخ شيخه في ذلك الحديث وان قيل تسوية بدون  
 لفظ التدليس لم يجز الى اجتماع احد منهم من فوقه كما قلنا لك فانه  
 لم يقع في التدليس اصلا ووقر في هذا فانه يروي عن ثور عن ابن  
 عباس وثور لم يلحقه وانما روى عن عكرمة عنه فاستطع عكرمة  
 لانه غير حجة عنه وعلى هذا يعارض المنقطع بان شرط الساقط هنا  
 ان يكون ضعيفا فهو مستطوع خاص **ودونه** اي دون تدليس الاسناد  
 باذاعه **تدليس شيخ** اي المسمى به في اخف من ذلك وهو ان  
 يصح اي يظهر باسم او كنية لا يعرف برجاله او بوصف **بضم لا يعرف**  
 لا يعرف بل كقول ابن كثير في مجاهد المقرى حدثنا عبيد الله بن ابي  
 عبيد الله يعني به ابا بكر بن داود السجستاني ويدخل ايضا  
 في هذه القسم كما قاله الكافي ابن حجر التسوية بان يصف شيخه  
 بذلك وسبب كراهته نوعا غير طريق معرفته على السماع قال المصنف  
 وفيه تصح للمروى عنه والمروى ايضا لانه قد لا يقطن له  
 فيحكم عليه بالجهالة **فان يكن** هذا التدليس **لكونه** اي شيخه  
**بضعف** اي محكوما بضعفه فيدلس حتى لا يظهر روايته عن

وذلك قطعا يجوز  
 ودونه تدليس شيخ ليصح  
 بوضعه بضعف لا يعرف  
 فان يكن لكونه بضعف



الضعفاء فليل اي قال ابن الصباغ انه جرح اي مجروح يجب ان لا  
يقبل خبره بل وان كان له يثبت فيه الثقة لاحتمال ان يعرف  
غيره من جرحه ما لا يعرفه هو وقال ابن السمعاني ان كان مجرب  
سئل عنه لم يبينه نجرح والا فلا والاصح كما قاله المصنف انه ليس  
بجرح على ان بعضهم منخ الملاقاة اسم التدليس على هذا فحق محمد بن  
رافع قلت لا بل عامر كان الثوري يدلس قال لا قلت اليس اذا قيل  
كورة يعلم ان اهل لا يلبسون حديث رجل قال حدثني رجل واذا  
عرف الرجل بالاسم كناه واذا عرفه بالكنية سماه قال هذا  
تزيين ليس بتدليس او يكن التدليس **للاستغفار** في السن  
فانه اخف مما تقدم انما لا **استغفار** بان سمع من شيخه كثيرا  
فامتنع من تكراره على صورة واحدة اي ما لكثرة الشيوع او تفينا  
في العبارة فانه اخف ايضا مما تقدم وكذا التأخر الوفاة حيث  
شا ركه من هودونه فقد تسمي جماعة من المصنفين بذلك **ومنه**  
اي من تدليس الشيوع عكس هذا وهو **اعطاء شيوع** في اب  
في اسانيد اسم مسمى آخر مشهور **تيسير** ليقول ابن السكيت اخبرنا  
ابو عبد الله كما حفظا يعني الذهبي تشبيل باليسهقي حيث يقول  
ذلك يريد به احكامه وقول المصنف حدثنا ابو الفضل كما حفظ  
يعني ابن فهد تشبيل كما حفظ ابن حجر يقول ذلك ويريد به  
العراقي وكذا يلزم التقي والرحلة كثرنا من وراء الزهر يرههم انه  
جتيون ويريد به عيسى بن عبيداد واخبره بصرو ليس ذلك بجرح  
قطعا كما قال جماعة من المحققين لان ذلك من باب المعارضة لامن  
الكذب واستدل على ان التدليس غير حرام بقول البراء رضي  
عنه لم يكن فينا فارس يوم بدر الا المقداد رضي عنه قال  
ابن عساكر قوله فينا يعني المسلمين لان البراء لم يشهد بدر  
وذكر بعض احفائه انه لا يعلم لائمة الحرمين ومصر والعوالي

فليل جرحه او للاستغفار  
فانه اخف لا الاستكبار  
وهو اعطاء شيوع في  
اسم مسمى آخر تشبيلها

وهو اسان

وهو اسان تدليس قال والثر المحدثين تدليا اهل الكوفة ونفريسي  
من اهل البصرة وما بقصدنا اول من احدثه بل ابو بكر محمد الباغي  
ومن تدليس من اهل طرا انما تبين في ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم  
**الارسال الخفي** اي قد ابعثناه وهو النوع الرابع عشر  
**والزيد في متصل الاسانيد** وهو الخامس عشر وجميع يزيها لانه يعترض  
بكل منها على الآخر اذ ربما كان الحكم للزائد وربما كان  
للتاقي والزايد ولهم وهو مشتبه على كثير من اهل الحديث ولا يدر كنه  
الا لثقا وقد الف الخليل البغدادي في الاول كذا باسماء التفصيل  
لهم المراسيل وفي الثاني كذا باسماء تمييزا لمزيد في متصل الاسانيد  
وبعض **الارسال** اي الانقطاع **في ذلك** اي الخفي **يعني السماع**  
مع شدة اللغاة او عدم سماع ذلك الخبر بعينه مع سماع غيره  
**واللغاة** اي او عدم اللقاء بين روى عن مع المعاصر بخلاف  
رواية الرجل عن لم يعاصره فانه ظاهر كرواية الناسم بن محمد  
عن ابن مسعود ومالك عن ابن المسيب **ومنه** اي من الرسل الخفي  
**ما يحكم بالانقطاع** لمحجته **في جرحه** اي زيادة **شخص**  
**واي** يزيها كحديث رواه عبد الرزاق عن الثوري عن ابي اسحاق  
عن يزيد بن يسير عن حذيفة رضي عنه مرفوعا ان وليتموها  
ابا بكر فقوى اميق قال المصنف فهو منقطع من موضوع لان  
روى عن عبد الرزاق قال حدثني النعمان بن ابي شيبه عن  
الثوري وروى ايضا عن الثوري عن شريك عن ابي اسحاق  
**وما يحكم بزيادة** **تجدي** في الاسناد لانه زيادة ثقة وهي مقبولة  
**وربما** **يقضي على الزائد بان قدوها** **حيث وجدت قرينة** تدل  
على الوهم مثاله ما روى ابن المبارك قال حدثنا سفيان  
عن عبد الرحمن بن يزيد حدثني بشر بن عبيد الله قال سمعت  
ابا ابراهيم قال سمعت واثلة يقول سمعت ابا مرثد

منه قوي النظر في شرحه منظومة علم الاش



**الارسال الخفي** والزيد في متصل الاسانيد  
ويعرفه **الارسال** الخفي  
يعني السماع واللغاة  
ومنه ما يحكم بالانقطاع  
من جهة يزيد شخص واي  
وبزيادة تجدي وربما  
يقضي على الزائد ان قدوها  
حيث قرينة



يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها قال جماعة عن اخفاظ ذكر مسفيان وابنه ادريس فيه زيادة وهم وهون مسفيان من دون ابن المبارك لان ثقات كابن المهدي والحسن بن الربيع وهذا روى عن ابن المبارك عن ابن يزيد نفسه ونحوه ادريس من ابن المبارك لان ثقات كعلي بن حجر والوليد بن مسلم وعيسى بن يونس او وهن ابن يزيد ولم يذكر ابو ادريس وقد حكم الائمة كالبخاري وغيره على ابن المبارك بالولم في ذلك قال ابو حاتم وكثيرا ما يحدث لسير عن ابو ادريس فغلط ابن المبارك فظن ان هذا ما روى عن ابو ادريس عن واثلة وقد سمع هذا البصر عن واثلة نفسه قال المصنف ثم الحديث على الوجهين عند مسلم والترمذي **والا** بان لم توجد قرينة دالة على الوهم **احتمالا** **سماعة** اي الراوي **في** الشخصين **ما قد حملا** اي الحديث الذي رواه بان يكون سمعه من رجل عنه ثم سمعه منه قال النووي ويمكن ان يقال الظاهر من وقعه له هذات يذكر السامعين فاذا لم يذكرها حمل على الزيادة **وانما يعرف** ما ذكره **بالاخبار** اي اخبار الراوي **عن نفسه** بذلك في بعض طرق الحديث كما حديث ابن عبيدة عن ابيه عبد الله بن مسعود رضى عنه عن محمد بن عمرو بن مرق قال لا يجد عبيدة هل تذكر من عبد الله شيئا قال لا **واما بالنسبة** بعض ائمة الحديث رواه ابن ماجه من رواية عمر بن عبد العزيز عن عتبة عام رضى عنه عنهما مرفوعا روى الله حارس الحرس فان عمر لم يلق عتبة كما قاله كفاية المزي في الاطراف وبما تقرير علم ان هذا النوع كالذي قبله مرهم عظيم الفائدة وانما يدرك بالاسماع في الرواية وجميع طرق الحديث مع المعرفة الثامنة والله اعلم

**الساذي** هذا مجتبه وهو النوع السادس عشر  
والمنفرد

والاحتمالا  
سماعة من ذين ما قد حملا  
وانما يعرف بالاخبار  
عن نفسه والضمين كبار

**والمنفرد** وهو السابع عشر وجميعها المتقابلها وذا **والشذوذ** اي الشاذ على المعتد في الاصطلاح ما رواه الراوي **المقبول** حال كونه **مخالفا** كان **ابن** منه لم يرد ضبط او كثيرة عدد او غير ذلك من وجوه الترجيحات وهذا **المقبول** **ابن** يقال له **مخفوط** مثاله ما رواه الترمذي وغيره من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عن سبعة عن ابن عباس رضى عنه عن رجل قال توفى علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا الا مولى هو اعتق الحديث وابع ابن عيينة على وصلة ابن جريح وغيره ورواه حماد بن زيد عن عمرو بن عوسجة ولم يذكر ابن عباس فذكر ابو حاتم ان المخفوط حديث ابن عيينة قال الحافظ ابن حجر نجا من اهل البعدالة والضبط ومع ذلك برح ابو حاتم روايته من لهم اكثر عدد امية ومن امثله في المتن ما رواه ابو داود وغيره من حديث عبد الواحد ابن زياد عن الاعشى عن ابن صالح عن ابن جريح مرفوعا اذا صلى احدكم ركعتي الفجر فليضبط عن يمينه فقد ذكر البيهقي ان عبد الواحد خالف العدد الكثير فيه فانهم لما روى من فعله صلى الله عليه وسلم لم يلاحظ قوله وانفرد عبد الواحد من بين ثقات اصحاب الاعشى بهذا اللفظ **وقيل** ان الساذي **انفرد** به واثق **تخل** كان اولاد **للم** **مخالف** فما كان منه عن غير ثقة فمترك لا يقبل وما كان عن ثقة توقف فيه ولا يحتج به فلا يعتبر به هذا القول في مخالفة قيل **اوضابطا** فقد بان لم يكن حافظا وقال الحاكم نعموا انفرد به ثقة وليس له اصل بمناقبه لم يندرج في نفس الناقد انه غلط ولا يفد على اقامته الدليل على ذلك وذكر انه يغير المعلل من حيث انه المعلل وقف على علته الدالة على جهلته الوهم فيه والساذي لم يوقف فيه على علته كذا قال الحافظ ابن حجر فهو على هذا ادق من المعلل بكثير فلا يمكن من الحكمية الامن

**الساذي والمنفرد**  
وذا الشذوذ ما روى المقبول  
مخالفا اربع والمجموع  
ابن مخفوط وقيل ما انفرد  
للم يخالف قيل اوضابطا فقد

على القول الحكيم



مارس الفن غاية الممارسة وكان في الذروة من الفهم **الثاقب**  
 ورسوخ النظم في الصناعة قال المصنف ولعمري لم يفرده اجبال تصنيف  
 والله اعلم **النكر** اي هذا مجتبه وهو النوع الثامن عشر **والمعروف**  
 وهو النوع التاسع عشر وجعلها معا بلترها فالجيش **المنكر** يفتح الكاف  
 اسم معقول من الانكار وهو الذي رواه **غير الثقة** وهو ضعيف حال  
 كونه **مخالفا** للثقة هكذا في **نخبة** اي نخبة الفكر في مصطلح  
 اهل الاثر **قد حققته** اي ذكر على الوجه الحق **قابلة** الحديث **المعروف**  
 اي المسمى به قال في النزعة مثال المنكر ما رواه ابن ابراهيم عن طريق  
 حبيب بن صبيح اخي حمزة الزيات المقرئ عن ابي اسحاق عن  
 حمزة بن عمار عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال من افاد الصلاة وارتى الركاة وحج وصام وقرأ الضيف دخل  
 الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان غير من الثقات روى عن ابي اسحق  
 موقوفا وهو المعروف **واما الذي رأى** **ترادف المنكر والشاذ** كتاب  
 الصلاة حيث قال الصواب فيه التفصيل الذي بيناه في الشاذ  
 وعند هذه النقطة المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرنا في الشاذ فانه  
 بمعناه **المفرد** اي يفتقر عن مقتضى الاصطلاح وانما بينهما عموم  
 وخصوص من وجه لان بينهما اجتماعا في اشتراط مخالفة واقترافا  
 فان الشاذ راويه ثقة او صدوق والمنكر راويه ضعيف بل قال  
 بعض المحققين هذا كلام ظاهر الحق ان بينهما التمايز لان ما  
 اجتمعا فيه جنس مثل الحيوان والفرس والاشنان ولا يقال ان بيت  
 الفرس والاشنان عموما وخصوصا من وجه تأمل والله اعلم  
**المتروك** اي هذا مجتبه وهو النوع العشرون  
 قال بعضهم وفي اللغة الساقط وفي الاصطلاح ما ذكره في قوله **وسم**  
 بالحديث **المتروك** **فردا** لا مخالفة فيه لكن **انصب** **راو** واحد **لل**  
 وهو منهم بالكذب في الحديث النبوي قال بان لا يروى ذلك الحديث

**المنكر والمعروف**  
 المنكر الذي روى عن الثقة  
 مخالفا في نخبة قد حققته  
 تأبله المعروف والذي رأى  
 ترادف المنكر والشاذ نأى  
**المتروك**  
 وسم بالمتروك فردا انصب  
 راو منهم بالكذب

هو

الان

الان جهله ويكون مخالفا للقواعد المعلومة قال بعضهم اي بان يخالف  
 عن هو او ثبوت ميم وليس المراد بالقواعد قواعد الشريعة لان لها بياناً آخر  
 بل المراد شان الرواة وعاداتهم كما تقرروا الشرط ان يكون من جهة واحدة وان  
 يخالف من هو او ثبوت منه وان لا ينفرد بالاختصاص الشيخ في بعض الاحيان  
**او عرفت** اي الكذب منه اي من ذلك الراوي الواحد **في غير الاثر** اي  
 الحديث بان يحرف بالكذب في كلامه وان لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث  
 النبوي وهذا دون الاول **او ظهر** اي فسق الراوي بالفعل او  
 القول مما لا يليق الكفر وانما قدرت ظهر لان جعله موجبا للترك  
 انما هو بغير العلم به وظهوره واما الفسق بالمعتقد فسيارة بيانه  
**او كثر غفلة** اي غفلة الراوي عن الاتقان واقا بعضهم ان المراد  
 بكثرة المساواة او القلطة اكثر من الصواب قال وما يجد القلطة  
 والبيان فلا يجلو اعني اهد **او وهم كثر** بان يروي على سبيل التوهم  
 قال في النزعة من تحسن غلظه او كثر غفله او ظهر فسقه فحديثه  
 منكر قال المصنف كحديث صدقة الدقيق عن مرقه عن ربع عن ابي بكر  
 وحديث عمر بن شمر عن جابر الجعفي عن الحرث عن علي والله اعلم  
**الافراد** اي هذا مجتبه وهو النوع الحادي والعشرون  
 قال ابن الصلاح قد سبق بيان المهم من هذه النوع في انواع التي تليها  
 قبله لكن افردته بترجمة كما افردته احكام وما بقي **فان** **الفرع** تسمي  
 لانه **ما مطلق** هو **ما انفرد** **راو واحد به** في الموضع الذي يدور  
 الاسناد عليه ويرجع ولو تعددت الطرق اليه وهو طريق الذي يروي  
 عن الصحابة وهو النابغى لا الصحابة لان المقصود ما يترتب عليه  
 من القول والرد والعجاب بكمهم تعدول **فان** **كان لضبط بعدا** **اي**  
 بعيدا عن الاحتياط صدرا وكذا بان يورد اي مردود **وان قرب** الراوي  
**منه** اي من الضبط فحديثه **حسن** بحيث يه **او بلغ** ذلك الواحد **الضبط**  
**فروحي** **حيث** **اي** ظهر كحديث الرضى عن بيع الولد ولهيت تفرد ب

**او عرفت** منه في غير الاثر  
 اوفس او غفلة او وهم كثر  
**الافراد**  
 الفرذ ما مطلق ما انفردا  
 راويه فانه لضبط بعدا  
 رد وان قرب منه فحسن  
 او بلغ الضبط صححي



عبد الله بن دينار عن ابن عمر وقد انفرد به راو عن ذلك المنفرد كحديث  
 شعب الايمان تفرد به ابو صالح عن ابيه لهرق وتنفرد به عبد الله بن دينار  
 عن ابي صالح وقد يستقر التفرد في اكثر روايته كحديث الاعمال بالنيات بل  
 وجبرهم ففي مسند البزار وغيره امثلة كثيرة له واما غير مطلق كما قال  
**وصفه** اي عن المنفرد **يسمي** اي بالنسبة الى جهة خاصة وان كانت  
 الحديث في نفسه مشهورا كالذي **يعتمد** **بثقة** كان يقال  
 لم يرو عنه الا فلان او **يبيد** **عن فلان** وان كان مؤرخا من وجوه عن  
 غيره او **يبيد** **بل** ملكة والمدينة والبصرة والكوفة وصريحه انما هو ان حجر  
 بان اطلاق التفرقة على ذلك قليل لانهم غايروا بين الغريب والتفرد  
 فاكثرا ما يستعمل الغريب في النبي واكثر ما يستعمل التفرد في الفرد المطلق  
 لكن هذا من حيث اطلاق الالسمية عليها واما من حيث استعمال الفعل  
 المشتق فلان فرق بينهما فانهم قالوا فيها تفرد به فلان او غريب به فلان  
 وقريب من هذا الاختلاف في المنقطع والمرسل هل هما متغايران او لا  
 فاكثروا في المتغاير لكنه عند اطلاق الاسم واما عند استعمال  
 الفعل المشتق فيستعملون الاشارة فقط فيقولون ارسله سواد  
 كان ذلك رسلا ام منقطعا ومن ثم اطلق غير واحد من لم يلاحظ  
 مواضع استعمالهم على كثير من الحديث انهم لا يفتا يرون بينهما وبينك  
 لا هرناء وتل من يسم على التثنية في ذلك **فيقر به الاول** اي المفيد  
 بالثقة **من فرد مطلق** **ورد** لان روايته غير التثنية كالأرواية  
 فينظر في المنفرد به هل بلغ رتبة من يجيء به او لا وفي غير الثقة  
 هل بلغ رتبة من يعتبر بحديثه او لا مثاله حيث مسلم وغيره  
 انه صلى عليه وسلم كان يقرأ في الاصحى والفطريتان واقررت  
 الساعة قال المصنف تفرد به ضمرة بن سميد عن عبيد الله بن  
 عبد الله عن ابي واقد الليثي ولم يروا من الثقات غير ضمرة  
 ورواه من غيرهم ابن اربعة وهو ضعيف عند الجمهور وعن خالد

ومنه يسمي بغيره ليعتمد  
 بثقة او عن فلان او ببلد  
 فيقر به الاول من فرد ورد

ابن زبير

ابن زبير عن الزهري عن عروة عن عائشة **وهكذا الثالث** اي المفيد  
 يقرب من الفرد المطلق المردود **ان فردا يرد** قال المصنف **مثال**  
 حديث النخاعة كذا بالبحج بالتم قال الحاكم هو من افراد البصريين عن  
 الذين تفرد به ابن زبير عن هشام ومثاله ما تفرد به فلان عن  
 فلان فان في السنف الاربع من طريق ابن عيينة عن وائل بن داود عن ابنة  
 بكر بن وائل عن الزهري عن انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 اولم على صفيته بسوي وتم قال الحافظ ابن طاهر تفرد به وائل عن  
 ابنه ولم يرو عنه غير ابن عيينة وقد رواه محمد بن الصلت الترمذي  
 عن ابن عيينة عن زياد بن سميد عن الزهري ورواه جماعة عن ابن  
 شينة عن الزهري بلا واسطة والله اعلم **الغريب** اي هذا  
 صحيحه وهو النوع الثاني والعشرون **والغريب** وهو الثالث والعشرون  
**والشهور** وهو الرابع والعشرون **والمتنفيض** وهو الخامس والعشرون  
**والمتواتر** وهو السادس والعشرون وكل ما سوى الاخير لحداد وخيار  
 واحد وهو لغة ما يرويه شخص واحد واصطلاحاً ما لم يجمع  
 شروط المتواتر قيل ان اهل الحديث لا يذكرون باسمه الخاص  
 المشتمل على الخاص وان وقع في كلام الخياط ففي سياقه اشعار  
 بأنه المتوفيه غير اهل الحديث ورد بأن الحاكم وابن عبد البر وابن  
 هزم ذكره واجيب بانهم لم يذكروا باسمه المشتمل على بل  
 وقع في كلامهم تواتر اعنه صلى الله عليه وسلم كما وان الحديث الثلثة  
 متواتر ووجه جميع الخمسة في ترجمته مع الترجمة في كتابي **فالاول**  
 اي الغريب **المطلق فردا** يعني ما انفرد بروايته شخص في اي  
 موضع وقع التفرد به من السند على ما تقدم والافراد **الحديث**  
**الذي** **له طريقان** اي شخصان **فقط** عن اثنين فقط ولو في مرتبة  
 واحدة **له حدو** **يسم** اي علامة الحديث **الغريب** **سمي** به لثلاثة وجوه  
 وعرضه اي قوته بجيشه من طريق اخرى وليس شرطاً للصحيح

وهكذا الثالث ان فردا يرد  
 الغريب والعيزر والشهور  
 المتنفيض والمتواتر  
 الاول المطلق فردا والذي  
 له طريقان فقط له حدو  
 وسمي الغريب



خلد المان زعمه والحديث الذي رواه **ثلاثة** هو مشهورنا اي المسمى  
 بالمشهور عند الحديث من الشيوخ وهو الضيق وقد **راه** **قسم**  
 من ائمة الفقهاء انه **سباوي** الحديث المستفيض سمي بذلك  
 لانتشاره من فاض الماء يفيض فيضا كثر حتى صار على طرف الرواي  
 ومنهم من غاير بينهما وهو **الاصح** فهذا المستفيض يكون بروايته **الكثيرة**  
 من ثلاثة من ائمة الحديث الى انشائه والمشهور اعظم من ذلك  
 ومنهم من عكس وعبارته في الاسماء وقيل ان اقلهم اكد  
 المدة الذي تثبت به الاستفاضة اكثر من الثلاثة وهذا  
 لابن ابي حبيب فانه قال المستفيض ما زاد نقله على ثلاثة  
 وقال الامدي فهو ما نقله جماعة تزيد على الثلاثة والاربعة  
 ولهذا قول آخر غير قول ابن ابي حبيب كما هو ظاهر **وكن** على هذا  
 الاصح ما نافية **وضي** اي لم يفتح **حدوثا** بناء على الاصح الات  
 فيه ولا يحصل التمييز بينهما اللهم الا ان يراد بالاكثرة هنا ما دون  
 العشرة وجرينا هنا ك على ما رجح المصنف من تحديد عدد التواتر  
 بالعدد فما فوقه فليتا مل **وكل** من الغريب واليزيد والمشهور  
 والمستفيض **ينقسم** لما حكم **بصحته** وحسن **وصفه** **ينقسم**  
 ففي كل من المتيقن وهو ما يجب العمل به عند الجمهور وفي كل  
 المردود وهو الذي لم يرجح صدق الخبر به وسيارة بعض امثلة  
**ولكن الغالب** هو **الضعف** في الحديث **الغريب** والحق فيه نادر  
 قال مالك شر العلم الغريب وفيه الظاهر الذي قد رواه الناس  
 وقال علي بن الحسين انما العلم ما عرف وتوطأت عليه اللسان وقال  
 عبد الرزاق كنا نرى ان غريب الحديث خير فاذا هو شر وقال  
 ابو يوسف من طلب غريب الحديث كذبه وقال احمد بن حنبل  
 لا تكثروا هذه الاحاديث الغرائب فانها مناكير وعامة على غف  
**الضعفاء** **وقسم** **الزرد** اي الغريب في متنه **في سند**

اي سنده

والذي رواه  
 ثلاثة مشهورنا — راه  
 قسم سباوي المستفيض والاصح  
 هذا بالكثرة ولكن ما وضع  
 حد تواتر وكل ينقسم  
 لما يصح وصفه ينقسم  
 والغالب الضعف على الغريب  
 وقسم الزرد الى غريب  
 في متنه وسند

اي سنده وهو الحديث الذي انفرد بروايته متنه راو واحد **والثاني**  
 اي غريب في سنده **قد** اي فقط دون متنه كالحديث الذي متنه  
 معروف مروى عن جماعة من الصحابة اذا انفرد بعضهم بروايته عن  
 صحابه آخر كان غريبا عن ذلك الوجه ومتنه غير غريب ومثل ذلك  
 بحديث عبد المجيد بن ابي رواه عن مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء  
 بن سيار عن ابي سعيد عنه صلى الله عليه وسلم قال الاعمال بالنيات  
 قال ابن سبيد الناس اليوم هذا السناد غريب كله والمتن  
 صحيح وفي مثل هذا هو الذي يقول فيه الترمذي غريب من هذا  
 الوجه **ولازي** هذا النوع ينمكس بحيث يكون **غريب** **متن** **لا سند**  
 فلا يوجد ما هو غريب متنا وليس بغريب اسنادا قال ابن الصلاح  
 الا اذا اشهر الحديث الفردي عن فرد به فرواه عنه عدد كثير  
 فانه يصير غريبا مشهورا وغريبا متنا وغير غريب اسنادا  
 لكن بالنظر الى احد طرفي الاسناد فانه متصف بالفراية في طرفه  
 الاول متضمن بالشهر في طرفه الآخر كحديث الاعمال بالنيات وكسائر  
 الغرائب التي اشقلت على القضايف المشتهرة **و** ينقسم  
 المشهور كما تنقسم الى صحيح وحسن وضعيف مثال الاول حديث  
 ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه ومثال الثاني حديث  
 طلب العلم فرضية على كل مسلم فقد قال احافظ المزي ان لكل  
 طرفا يرتقي الى رتبة الحسن ومثال الثالث الاذيان من  
 الراس مثل به احكام وهذا على الاصطلاح وقد يطلق **المشهور**  
 للحديث الذي **اشتهر** في الناس اي بين الناس من الحديث  
 وغيرهم العلماء والعامة بل قد يراد به ما اشتهر على اللسان  
**من غير شرط تعبير** في الاصطلاح فيطلق على ماله اسناد واحد  
 مضار بل مبالاة اسناد اصلا وفيه مؤلفات للزركشي والمصنف  
 وغيرهما مثال المشهور عند الحديث وغيرهم العلم من سلم السلوك

والثاني قد  
 ولازي غريب متن لا سند  
 ويطلق المشهور للذي اشهر  
 في الناس من غير شرط تعبير



من لسانه ويده وعند القائل ان الفضل الحلال عند الله الطلاق صححه  
الحاكم من سئل عن علم فلفقه الحديث حسنه الترمذي لاصلا لجار  
المسجد الا في المسجد ضعف احافظ وعند الاصوليين رفع عن امتي  
الخطا والبيان وما استكرهوا عليه صححه ابن حبان وغيره بلقطه  
ان الله وضع وعند النجاة نعم العبد صريه لو لم يخف الله لم يعصه  
قال احافظ العرائر لاصل له ولا يوجد بهذا اللفظ في شيء من كتب  
الحديث ومثال المشهور بين العامة ليس اخبركم بالمعانيه صححه  
ابن حبان والحاكم والمستشار مؤمن حسنه الترمذي جليل القلوب  
عليه من احسن اليك قال المصنف ضعيف يوم صوركم يوم نخوكم  
قال المصنف باطل لاصل له والله اعلم ثم بين المتراف فقال  
**وما** اي الحديث الذي رواه **عندهم** بفتح الجيم اي كثير قال  
في القاموس اجمع الكثير من كل شيء واجمع جهام وجهور **يجب**  
في العادة **احالة اجتماعهم** وتواطؤهم **على الكذب** ورووا  
ذلك عن مثلهم من الابد الى الابد وكان مستند انظر لهم  
الحسن من المشاهدة او سماع وانضاف الى ذلك ان يجب  
خبرهم افادة العلم لسامعه فهو الخبر **المؤثر** اسم ما عل من  
المؤثر بمعنى التابع قال بعضهم لا دخل لصفاته المخبرين هنا  
كما هو ظاهر قولهم انه لا يبحث فيه عن رجاله لكن التحقيق ان  
الاحالة العادية قد تكون من حيث الكثرة بلا ملاحظة الوصفية  
وقد تكون بانضمام كما اذا روى عن العشرة المبشرة عشر  
من التابعين فانه لا شك ان العادة تحيل اتفاق الاولين  
على الكذب ولا تحيل اتفاق المشركين من التابعين عليهم  
ولو كانوا عدولا وحشيد فالمدار الاصل هنا على الاحالة  
دون اعتبار العدد والعدالة فتق اخبر اجمع الكثير وافاد  
خبرهم العلم علمنا انه مؤثر والاولا ومن ثم كان **العكس**

ومارواه عدد جمع يجب  
احالة اجتماعهم على الكذب  
فالمؤثر

عدم

عدلتين عليه وحسنة **قوله** من العلماء **نجدوا** اقل عدله **لمشيرة**  
اي رسم فلا تنقص الكثرة على لان لا تزيد اذ الزيادة هنا مستحقة  
من باب اول لان العلم اذا حصل بدون الزيادة فمعك لا شك ان  
اخرى بالوصول واخرى المقبول وهكذا يقال في الاقوال الاليتية  
وهذا مقبول عن ابي سعيد الاصمغيني ورجح المصنف اذ قال  
**ولم يروى** اي عندي **اجود** من الاقوال الاليتية قال لان اول مجموع  
الكثرة وما يوزن احاد وعليه شرط كذا به المشار اليه الا في  
النظم قال الطاهر **ولم يروى** اذ لا يتباط بين خروج العدد عن جميع  
الغلة وبين افادة العلم انتهى وفيه تأمل **ويحكى القول** بتجديده **بأن**  
**عنه** عدله نقباء بني اسرائيل في بعضنا اليوم اثني عشر نقباء فكونهم على  
هذا العدد ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك **او** ان  
والقول بتجديده **بعشرين** **اي** يحكى لقوله تعالى ان يكن منكم عشرون  
صابرون يغلبون ما يثبت فكونهم على هذا العدد ليس الا **اي** يحكى  
القول بتجديده **بأربعين** لقوله تعالى يا ايها النبي حسبك الله ومن  
اتبك من المؤمنين وكانوا ضئيلة اربعين فكونهم على هذا العدد  
ليس الا **اي** يحكى القول بتجديده **بستين** لقوله تعالى  
واخبر موسى فومه سبعين رجلا لميقاتنا فكونهم على هذا  
العدد ليس الا **اي** يحكى القول بثلاثمائة وبضعة كعدة اهل بدر  
واصحاب طالوت فكونهم على هذا العدد ليس الا **اي** قال جميع هذه  
الاقوال ضعيفة والميسنة المذكورة في الدلائل متنوعة وهذا  
صادق ينبغي ان العلم مطلوب في نفس الامور المذكورة في كل ما يكفي  
الظن في كل ما يثبت ذلك العدد على تسليم ان المطلوب هو العلم في  
تلك الامور ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم بل يجوز ان يكون  
لغرض آخر كزيادة الاستطاعة والاحتياط واما اخطا ابى  
مجرد ذلك بقوله وليس بلزوم ان يلزم في غيره لاحتمال

وقوله جدوا  
لعشرة ولم يروى اجود  
والقول بان ثني عشر وعشرين  
يحكى واربعين او سبعا





الانقطاع من تأمل **وبعضهم** كابن حبان والبخاري قد ادعى فيه **العدم**  
 اي عدم الحديث المتواتر **وبعضهم** ادعى **عزته** اي قلته جدا  
 كابن الصلاح حيث قال ولا يكاد يوجد في المتواتر في رواياتهم  
 قال ومن سئل عن ابراز مثال لذلك فيما يروى من اهل الحديث  
 اعياء تطلبه الى رتبته في الترتيب قال المصنف تبعا لما حفظ ابن  
 حجر **وهو** انه كل من الادعاء **ولهم** اي غلط لان ذلك نشأ عن قلة  
 الاطلاع على كثرة الطرق واحوال الرجال وصفاتهم المتضمنة  
 لاهالة المادة ان يتوطأ على الكذب او يحصل منهم اتفاقا **بل**  
**الصواب انه** اي الحديث المتواتر موجود **وكثير** في الكتب المشهورة  
 زاد المصنف **وفيه** اي في هذا النوع بالخصوص **لي مؤلف نصير**  
 اي حسن لم يسبق الي مثله سماه الزهرا المتناثر في الاخبار  
 المتواترة وهو مرتب على الابواب او رده فيه كل حديث باسناد  
 من خرم وطرق ثم حقه في جزء سماه قطف الزهرا واقتصر فيه  
 على عز وكل طريق لمن خرج من الائمة واورده فيه احاديث  
 كثيرة وقد اشار الى بعض هذه بقوله **خمس وسبعون** صحابيا  
 وبعبارة الفراء في بعضه **وسبعون روا** حديث **من كذا** على  
 متعمدا فليستوا متعمدا من النار **ومضم** اي من هؤلاء الخمسة  
 والسبعون **الفتنة** المشهورة لهم بالجنة وذكر في التدريب  
 بفتحهم مع الرمز لكل من خرج حديثه من الائمة فراجع وذكر  
 بعضهم اكثر من مائة وبعضهم نحو مائتين لكنهم كمال الفرائد  
 في مطلق الكذب لان هذا المائتين بعينه وانما الخاضع به ما ذكره  
 الناظم **ثم انتبا** **لوح** اي للاحاديد المتواترة **حديث الرنة**  
**للبين** في الصلاة فانه من رواية نحو خمسين افرد البخاري  
 في جزء **وحديث الشفاعة** **والمحمض** فانه ورد من رواية ثمانين  
 وخمسين صحابيا **وحديث المسح على الخفين** في الوضوء فانه

وبعضهم قد ادعى فيه العدم  
 وبعضهم عزته وهو وهم  
 بل الصواب انه كثير  
 وفيه لي مؤلف نصير  
 خمس وسبعون روا من كذا  
 ومنهم الفتنة ثم انتبا  
 لرا حديث الرنة للبيدي  
 واكثر من المسح على الخفين

ورد من

ورد من رواية سبعين صحابيا وحديث نضر الله امره سمع مقالتي  
 ورد من رواية نحو ثلاثين وحديث نزل القرآن على سبعين امرف  
 ورد من رواية سبع وعشرين صحابيا وغير ذلك مما اورد في الزها  
 هذا وصفه الاصوليون المتواتر الى لفظ وهو ما تواتر لفظه ومعنى  
 وهو ان ينقل جماعة يستحيل عادة تراطهم على الكذب وقائع مختلفة  
 اشتركت في امر متواتر ذلك القدر المشترك كما اذا نقل رجل عن حاتم  
 مثله انه اعطى جلا وخرانه اعطى فرسا وخرانه اعطى دينارا  
 وهكذا فتواتر القدر المشترك بين اخبارهم وهو الاعطاء  
 اذ وجوده مشترك من جميع تلك القضايا قال المصنف وذلك ايضا  
 يتاثر في الحديث فمنه ما تواتر لفظه كالاصلة السابقة ومنه  
 ما تواتر معناه كاحاديث دفع اليدين في الدعاء فقد روى عنه  
 صلى عليه وسلم نحو مائة حديث فيه رفع يديه في الدعاء وقد  
 جمعت في جزء كثر في قضايا مختلفة نكل قضية من المتواتر  
 والقدر المشترك في كل هو الرفع عند الدعاء **ولا بن حبان** البسنت  
 ثم عاد الى الكلام على الفيزر والمشهور فقال **ولا بن حبان** البسنت  
**الفيزر** من الاحاديث ما نافية **وجد** قط **بجمله السابق** فانه  
 قال ان رواية اثنين عن اثنين الى ان ينضم لا توجد اصلا  
 قال المصنف **لكن لم يجد** بضم الياء من الاجادة اي لم يأت  
 بكلام جيد فيما قاله فقد تعقبه كما حفظ ابن حجر بانه ان اراد  
 ان رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد اصلا فيمكن  
 ان يسلم ويمكن ان يكون موجودا او لم يطلع عليه قال وامر  
 صورة الفيزر التي صرناها موجودة بان لا يروى اقل من اثنين  
 مثال ما رواه الشيخان من حديث اسن والبخاري من حديث  
 ابي هريرة ان رسول الله صلى عليه وسلم قال لا يؤمن  
 احدكم حتى اكون احب اليه من والده وولده الحديث ورواه

ولا بن حبان الفيزر ما وجد  
 بجمله السابق لكن لم يجد



عن انس قنادة وعبد العزيز بن صهيب ورواه عن قنادة شعبة وسعيد  
 ورواه عن عبد العزيز اسما عيل بن علية وعبد الوارث ورواه عن كل  
 جماعة **والحافظ الجلاء** صلاح الدين بن ابي مسعود بن خليل بن كليل  
 انه جاء في الحديث **المأثور** عنه صلى الله عليه وسلم حديث **ذو وصني**  
 الفزع والشرع **بالعز والمهور** كذلك ومثله مجديث نحن  
 الآخرون السابقون يوم القيامة الحديث ذكرنا في غير هذا من النبي صلى  
 عليه وسلم رواه عنه حذيفة بن اليمان وابراهيم بن وهيب وهو مشهور  
 عن ابي هريرة ورواه عنه سبعة ابوسلمة بن عبد الرحمن وابراهيم بن  
 الطاهر ورواه عن الاصبغ وهام وابوصالح وابوعبد الرحمن بن موسى بن وهيب  
**الاعتبار** اي هذا مجتبه وهو السابع والعشرون **والثاني** وهو  
 الثامن والعشرون **والشاهد** وهو التاسع والعشرون وهذا  
 مقتضى صنيعه وهو يبين ان الاعتبار بقسم لهما وليس كذلك  
 بل هو هيئة التوصل اليهما كما يعلم من قوله **الاعتبار** وهو **سب**  
 اي يتبع ما اي الحديث الذي **برويه** بعض الرواة من اجماع  
 المسانيد والجزاء بان يأخذ الى حديث له فيعتبره بروايات  
 غيره من الرواة بسبب طريق الحديث ليعرف **هل يشارك** ذلك  
**الراوي** راو سواه **فيه** اي في هذا الحديث الذي ظن انه فرد  
 ام لا فان **يشاركه** في الرواية لذلك الحديث الراوي **الذي اعتبر به**  
 نفسه فهو متابقة تامة او شاركة في **شيخه** او من فوقه  
 فرواه عن روى عنه وهكذا الى آخر الاسناد **فنازع** اي نقل  
 لكنه متابقة قاصرة وان يكن اي يومه **متف** آخر من الفرد  
 النسبي بلفظ ومعناه او بمعناه فقط **ورد** من روايته  
 صحابه اخر فهو **شاهد** لذلك قال بعضهم فالفرق بين المتابقة  
 والشاهد اني هي ان يوجه رواه اخر عن روى عنه  
 ذلك الاول والشاهد ان يروي غيره مثله عن غيره

والمعلا في جاء في المأثور  
 ذو وصني العزيز والمهور  
 الاعتبار والمتابعة والشاهد  
 الاعتبار سبب ما يروي  
 هل يشارك الراوي سواه في  
 فان يشارك الذي به اعتبار  
 او شيخه او فوقه تابع اثر  
 وان يكن متى بمعناه ورد  
 فشاهد

من روى

من روى عنه الاول **وفاقد دين** المتابع والشاهد فهو حديث  
**انفرد** اي فرد قال المصنف مثاله ما اجتمع فيه المتابعة التامة  
 والخاصة والشاهد ما رواه الشافعي رضي الله عنه في الامم عن  
 مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا  
 الهلال ولا تنظروا حتى ترووه فان غم عليكم فاكلوا العدة ثلاثين  
 فهذا الحديث ظن قوم ان الشافعي تفريجه عن مالك فعلقه في  
 غرابيه لانه اصاب مالك روى عنه بهذا الاسناد بلفظ فان غم  
 عليكم فاقدروا له لكن وجدنا للشافعي متابعا وهو عبد الله  
 ابن مسلمة القصبني كذلك اخرجه البخاري عنه عن مالك  
 وهذه متابقة تامة ووجهنا الى متابقة قاصرة في صحيح ابن  
 خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن ابيه محمد بن زيد عن جده  
 عبد الله بن عمر بلفظ فاكلوا ثلاثين وفي صحيح مسلم من روايته  
 محمد بن الحسين عن ابن عباس عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما  
 حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظ سوا ذروا البخاري  
 من رواية محمد بن زياد عن ابي هريرة بلفظ فان غم عليكم فاكلوا  
 علة شعبان ثلاثين وذلك شاهد بالمعنى قال الحافظ  
 ابن حجر وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية  
 ذلك الصحابي ام لا والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك **وربما يدعى**  
 الحديث الآخر الذي **ورد بالمعنى** لذلك **متابقة** **وعكسه** اي الذي  
 باللفظ شاهد **قد يفتى** فلا فرق بينهما الا بقلية استعمال  
 الشاهد في احد معنييه عند قوم وكثرة استعمال المتابع عند  
 آخري فالحال في لفظ على ان الامرين سهل من حيث ان كلا فيفيد  
 التقوية سواء متابعا او شاهدا ويدخل فيما مسن لا  
 يجنبه ولكن لا يصلح لغيره كل صنف كما يان والله اعلم

وفاقد دين انفرد  
 وربما يفتى الذي بالمعنى  
 متابعا وعكسه قد يفتى



**زيادات الثقات** أي هذه المصطلح وهو النوع الثلاثون

قال ابن الصلاح وذلك من لطيف شحن العناية به وقد كانت  
ابو بكر بن زياد البسابوري والبرقيم الجرجاني وابو الوليد الرشي  
ائمة مذكورين بمعرفة زيادات الالفاظ النحوية في الاحاديث  
وفي قبول **زيادات الثقات** أي المدول الضابطون **الخلف** بين  
العلماء **جسم** أي كثير على ثمانية اقوال الاول قبول مطلقا سواء  
وقعت من نفس من رواه أي الحديث ناقضا او من آفته وسواء  
تعلق به حكم شرعي ام لا وسواء غيرت الحكم الثابت ام لا وسواء  
اوجب نفى احكام مثبت بخبر ليست هي ميم ام لا وهذا القول  
يحكى عن جمهور النحاة والمحدثين بل ادعى ابن طاهر الاتفاق  
عليه والثاني لا تقبل مطلقا الا من كان ناقضا ولا من غير  
**والثالث** أي الاقوال **انما تقبل** ان زادها غير من رواه ناقضا  
**ولا تقبل من رواه خزل** بمعنيين أي قطع ونقص قال ابن  
الصلاح وقد قدمنا حكايته عن اكثر اهل الحديث فيما اذا وصل  
الحديث قوه وارسله قوه ان الحكم لمن ارسله مع ان وصله زيادة  
من الثقة **والرابع ما قيل** ان ذكر انه سمع كل واحد من الخبرين  
في مجلسين وفي كل مجلس منهما **حل بعضا** من ذنبك الخبرين او  
هذه ذلك الى مجلس واحد ولكن **السيان** للزيادة **بدعيه**  
بأن قال كنت استب **تقبل** الزيادة منه وكنا خبرين ببل ربما  
**والا** بأن لم يذكر السماع في مجلسين ولم يدع السيان **يتوقف**  
**فيه** أي في العمل بالتعارض وهذا القول نقله في التدريب  
عن ابن الصباغ **والخامس ما قيل** ان العبد بما روى منه  
وكثر فان **اكثره** في أي الزيادة **ترد** فانه استوى قبلت  
منه ومن باب اولي ان كثر الزيادة وهذا منقول عن المحصل  
للإمام الرازي والسادس ما قيل **فيما ان روى كلا** من الزيادة

**زيادات الثقات**  
وفي زيادات الثقات **الخلف** جسم  
من رواه ناقضا او من اتم  
ثالث تقبل لا من خزل  
وقيل ان في كل مجلس حمل  
بعضا او السيان بدعيه  
تقبل والاشوقف خيل  
وقيل ان اكثره خزل ترد  
وقيل فيما ان روى كلا

وعده عدد اثنان فالكثيران **كان من** ان الراوي الذي يحد في أي  
الزيادة **لا يقبل** بعضهم الفاء في الاشهر ويجوز الفتح عن **مطل** في عادة  
بأن كانوا في الكثرة بحيث لا يتصور **تقبل** من مثل تلك الزيادة  
سواء كانوا عدد التواتر ام لا وسواء كانت النقلة ابتداء وروا  
او ابتداء فقط او دوما فقط **لا تقبل** الزيادة والاقبلت **وهذا** منقول  
عن الأمدى وابن الحاجب وعن ابن الصباغ ايضا وقال ابن السمعاني  
شله وزاد ان يكون مما يتوفر الدواعي على نقله واختاره في جميع  
الاجامع لا يقال اذا كانوا عدد التواتر كانت الزيادة مقطوعا  
بكذبها فلا تكتم محل الخلاف لاننا نقول محل القطع بالكذب انما  
هو عند مخالفة العادة وما هنا لا يخالفها كالمفروض المسئلة -  
ولم يدع ناقل الزيادة ان غير شاركة في السماع واما مسئلة -  
القطر بالكذب مفروضة فيما اذا شارك المنفرد بالخبر خلق كثير  
فيما بدعيه سببا للعلم ثمانية **والسابع ما قيل** لا تقبل الزيادة  
از أي حيث **لا تقيد حكما** بخلاف ما اذا افادته فتقبل **والثامن**  
**ما قيل** خذ الزيادة واقبل ما لم **تغير نظما** يعني اعرابا ذات  
غيرته تقارضا قال في التدريب حكاه ابن الصباغ عن التكمين  
والصنم الهندى عن الاكثريين كان يروى في اربعين شاة  
ثم في اربعين نصف شاة وزيد تاسع لا تقبل است  
غير ان الاعراب مطلقا وعاشرتقبل ان كان راوي حافظا وحاد  
عشر تقبل في اللفظ دون المعنى وتعال الحافظ ابن حجر اشترى عن  
جمهور من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل ولا  
بيان ذلك على طريق المحدثين المشترطين في الصحيح أي والحسن  
ان لا يكون شاذ اثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من  
لعمري وثق منه قال والمنقول عن ائمة الحديث المتقدمين  
كبحي النطان وابناء مهنه وهبل ومعين والمدين والنجار

**عدد**  
ان كان من يحد في لا يقبل  
عن مطل في عادة لا تقبل  
وقيل لا اذ لا تقيد حكما  
وقيل خذ ما لم تغير نظما



وأنفق عته وهاتم والناس والدار فطف وغيرهم أغبار الترجيح فيما ينقل  
 بالزيادة المناقبة بحيث يلزم من قبول الرواية الأخرى ولا يعرف  
 عن أحدهم إطلاق قبول الزيادة **وهو المعتقد** في هذه الرسالة  
 حيث قال وينبغي النووي قال المصنف **وهو المعتقد** في هذه الرسالة  
 قد رأت تفسير ما ينفر به الثقة إلى ثلاثة أقسام أحدها أن خالفنا  
 الزيادة **مما لا شك فيه** بأن تقع مخالفة لما روي في الزيادة **رد** أي  
 مردودة كما سبق في النوع الثاني والثالث ما أشار إليه بقوله **ولا تخالف**  
 حاله بأن لا يقع مخالفة في الرواية الغير أصلاً **تخذ تلك** الزيادة  
 وأقبل كالحديث الذي تفرد بروايته جملة ثقة ولا تعرض فيه لما  
 رواه الغير بخالفة أصلاً وذلك **باجماع** وضع عبارة ابن الصلاح  
 وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه قال في التذريب أسنده  
 إليه ليبرأ من علمه والثالث ما أشار إليه بقوله **أو خالف**  
 أي الزيادة **الإطلاق** فقط وهو بين القسمين الأولين كزيادة  
 لقطعة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث ومثل ذلك  
 بحديث حذيفة جعلت لنا الأرض مسجداً وظهرت أفرد أبو مالك  
 الأشجعي فقال وترتبت طهور أو سائر الرواة لم يذكر ذلك  
 قال أعني ابن الصلاح فهذا ما أشبهه بشبه القسم الأول أي  
 المردود من حيث أن ما رواه الجماعة عام وما رواه المنفرد بالزيادة  
 مخصوص وفي ذلك مفاير في الصفة ونوع من المخالفة يخالف به  
 الحكم وبشبهه أيضاً القسم الثاني من حيث أنه لا منافاة بينهما  
 هذا كلامه ولم يفسر بحكم هذا القسم قال المصنف **فأقبل**  
 الزيادة هنا في الأصح وكذا أصح النووي لأنه في حكم الحديث  
 المستقل الذي يتفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه فيه قال  
 المصنف ومن أمثلة هذا حديث الشيخين عن ابن مسعود قال سألت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أي العمل أفضل قال الصلاة لو قرأتها لم ينقص

وإن الصلاح قال وهو المعتقد  
 أن خالفنا مما لا شك فيه  
 أو لا نخذ تلك باجماع وضع  
 أو خالف الإطلاق فأقبل في الأصح

إنه مكرم

ابن مكرم فنبذ في روايتها في أول وقت صحيح الحاكم وابن حبان وصح  
 الشيخين عن انس أمير بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة منه زاد  
 سماك بن عطاء إلا الإقامة صحيح الحاكم وابن حبان وحديث  
 علي بن السنينة وكما للمعين زاد البرقي عن موسى بن نام فليتوضأ والحمد لله  
**المعل** أي هذا مبحثه وهو النوع الحادي والثلاثون  
 وتعبير به أجود من المعلل بل لا يفت لأن الأول مفعول أعلى قياساً  
 بخلاف الثاني فإنه مفعول علل قال المصنف وهو لغة بمعنى الرأه  
 باليسر وسفله وليس لهذا الفعل يستعمل في كلامهم ووقع في عبارة  
 جماعة من الحفاظ البشير بالمعقول قيل إنه لأن اسم  
 المفعول من أجل الرابع لا يتأخر عن مفعول **وعلة الحديث** أي  
 علة **أسباب** كالإرسال والاضطراب والدرج وغيرها **فخصت**  
 وغضت **تقدم في صحته** أي الحديث **حين وقت** تلك الأسباب  
 فيه **مكونه** أي الحديث بحسب ظاهر **السلامة** من مخرجه معرفة علل  
 الحديث من أجل علومه وأدركه وأشرفه وأغاب طبعه بذلك  
 أهل الحفظ والخبر والزم الثابت ومن ثم لم يتكلم في الإلتزام  
 كإبن المديني وأحمد والبخاري ويعقوب بن أبي شيبة وإبراهيم  
 والدارقطني قال ابن مهدي لأن أرف علة حديث أحب إلى  
 من أن الكتب عشرين حديثاً ليس عندي وإذا تقرر ذلك  
**فليجحد الحديث المعل** بالنصب مفعول مقدم عن فاعله وهو من  
**فدرامه** أي قصد حله بأن ما أي الحديث الذي رأى فيه **علة**  
**تقدم في صحته** أي الحديث بعد ظهور **سلامة** تفي فيه ولا  
 يدرك إلا **الحفاظ** المتقن قال الحاكم إنما يعلل الحديث من أوجه  
 ليس للبرج في مدخل الحج في التعليل عندنا بالحفظ والزم  
 والمعرفة لا غير فيعرف **بالفرد** أي تفرد الراوي له **وبالحالف**  
 أي مخالفة حين له مع قرأتين تنضم إلى ذلك **فيمهد** أي الحفاظ

**المعل**

وعلة الحديث أسباب خفت  
 تقدم في صحته حين وقت  
 مكونه ظاهر السلامة  
 فليجحد المقل من تدرامه  
 ما رأى فيه علة تقدم في  
 صحته بعد سلامة تفي  
 يدرك الحفاظ بالفرد  
 والخلف مع قرأتين فيمهد



للهم اي الرواية على سبيل التمام من الراوي بالارسال في الموصول  
او بالوقف في المرفوع او بتدخل بين حديثين اي دخول  
حديث في حديث او غير ذلك من كل ما حكوا من الاشياء  
القادمة لما ليس القادر والاضطراب بحيث يقوى ويقلب  
ما يقطن من ذلك فقصي الحافظ حينئذ بضعفه اي الحديث او  
بحيث رابه اي شككه وترد فيه فاعرضا عنه وتوقف فيه  
ورجما نقص عبارة المعلق عن اقامة الحجج على دعواه فربما قيل  
للعالم بعلل الحديث من اين قلت هذا انه قيل فسكت عن جوابه  
كالصير في نقد الديار واللهم وكلم في شخص لا يرد ذلك  
وسئل ابو زرعة الرازي ما الحجج في نقلكم الحديث فقال الحجج  
ان سألني عن حديث له علة فاذكر علة ثم نقضت احدى دلائله  
فتسأله عنه فيذكر علة ثم نقضت باحاطة بتمامه ثم يتركها  
على ذلك الحديث فان وجدت بيننا اختلافا فاعلم ان كلامنا تكلم  
على مراده وان وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم  
فعمل الرجل ذلك فاتفقت كلمتهم فقال اشرحه ان هذا العلم  
الحرام وقال الخليل البغدادى ما معناه الوجه في ادراك اى علة  
الحديث جمع الطرق اي الاسانيد المشتبهة على الموثق  
واستقصاؤها من اجوامع المسانيد والافراد وسبر احوال  
الرواة والفرق اي يتبع على بان ينظر في اختلافهم ويتبين  
بما نزلهم من الحفظ ومنزلهم في الاتقان والضبط وروى عن  
علي بن المديني انه قال الباب اذا لم يجمع طرقه لم يثبت خطوه  
وغالب ما وقع على اى العلة في السند لحديث موسى بن عتبة  
عن سويل بن ابرص عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال من جلس مجلسا فكثر فيه غلط فقال قبل ان  
يقوم سبحانك اللهم ومجربك لآله الا انت استغفرك وانت

للهم بالارسال او بالوقف او  
تدخل بين حديثين حكوا  
بحيث يقوى ما يقطن فقصي  
بضعفه وراه فاعرضا  
والوجه في ادراك اى علة  
وسبر احوال الرواة والفرق  
وغالب ما وقع على في السند

الذكر

اليك غفر له ما كان في مجلسه ذلك فروى ان مسلما سأل البخاري  
عنه فقال لهذا حديث ملحق الا انه معلول حديثا به موسى بن  
اسماعيل ثنا وهيب ثنا سويل عن عوف بن عبد الله وهذا اول  
لانه لا يذكر لوسى بن عتبة سمع من سويل وثنا في العلة في  
المتن قليلا كحديث فني البسطة الذي انفرد به مسلم في السند يعني  
في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم حديثا الا في عوف عن ثناء انه  
كذب اليه يخبر عن اسن بن مالك انه حدثه قال صليت خلف  
النبي صلى الله عليه وسلم وابى بكر وعمر وعثمان وكافوا يستنجون  
بالخمد لله رب العالمين لا يذكر عن لبسم الله الرحمن الرحيم في اول  
تراوة ولا في آخرها فهذا الحديث معلل بالاشياء في الدلائل  
والبرهان واني عبد البر وغيرهم يوجبون اوضحه وحفظه المصنف  
في الحديث ثم قال ان لهذا الحديث شرا من الخلفه من الحافظ  
والاكثرين والاختلاف وتدليس الشوية والكتابة وجرم الكاتب  
والاضطراب في لفظه والادراج وشبهت ما يخالفه عن صحابه  
ومما لفته لما رواه عدد الثقات قال الحافظ العراقي وقول ابن  
ابوزري ان الائمة اتفقوا على صحة حديث اسن المذكور فيه نظر  
هذا الشاخي ومن ذكرهم لا يقولون بصحة هذا الحديث كلامه  
هو لانه في الاتفاق الذي ادعاه ثم قال المصنف ونوع الحكم ابو  
عبد الله في كتابه علوم الحديث اجناس العمل اي علم الحديث  
لشدة جعل امثلة لاحاديث كثيرة كل اى كل واحدة من المشقة  
بما ياتي في التحليل اي القدر في الصحة ثم ان الناظم لم يذكر هنا تفصيل  
ذلك نقطة في اربعة عشر بيتا احببت ان الحفظ في هذا الموضع  
شروضا ممتلئة بتقسيم الفائدة فاقول بحول الله وقوته  
وارجو انه القبول اول اى العلة ما اي الحديث الذي ظاهره  
الاسناد له في محله باستيفائه لشروط الظاهر ولكن باطن

منه يروى النظر في شرح منظومة علم الاثر

س

ولحديث البسطة في السند  
وفى الحكم اجناس العمل  
لشدة كل في اى التحليل  
اولا ما ظاهر الاسناد له  
محله وباطنه



ان من نقله لم يعرف البناء للمنفق **السماح** اي سامعه **عني تدروي**  
 ذلك الحديث مثاله ما تقدم في حديث كنانة المجلس وهو خفي جدا حتى  
 علم الامام مسلم ان ابنه بنينا البخاري له ولذا قال مسلم لا ينفذك  
 الا هاسد واشهر من ان ليس في الدنيا مثلك ثم قال هو الحديث الذي  
**ارسله في حفظه هو** بان يكون مرسلان وجه رواه الثقات  
 اخطا وهو باسكان الهمزة في ذلك الحديث **صحيح مستند** من وجه اخر  
 لكن في الظاهر فقط مثاله حديث ببيعة بن عتبة عن سنان  
 عن خالد الخزاز وما هم عن ابنه قلابه عن اسد بن عيسى عنه فروعا  
 ارحم امي ابوبكر واشدهم في الله عمر الحديث قال احكام فلو صح  
 اسناده لا يخرج في الصحيح انما روى خالد الخزاز عن ابنه قلابه  
 مرسلان **والثاني** اي العشرة **مروي صحيح** معني بان يكون الحديث  
 محفوظا فاقهر بان كان هذا الحديث **عني سواء** اي غير ذلك  
 الصحيح يورث اي يروي بخلاف بعض الخاء واسكان اللام اس  
 اختلاف بلديان الرواة له يذكر كالمدينة والكوفة مثاله حديث  
 موسى بن عتبة عن ابن اسحاق عن ابنه بريدة عن ابيه مرفوعا  
 ان لا تستغفر الله واتوب اليه في اليوم مائة مرة قال احكام  
 هذا اسناد لا ينظر فيه حديث الاظن انه من شرط الصحيحين  
 والمحدثون اذا رووا عن الكوفيين رلقوا وانما الحديث محفوظ  
 من روايته ابنه بريدة عن الاخير المدة **ورابع** اي رابع العشرة ما  
 اي الحديث الذي كان محفوظا عن بكسر التوك متبعة صحابته  
 معينين وواهم من يفتي اي يروي عن غيرهم من التابعين في  
 النصيحة بما انصت اليه اي صحة ذلك الحديث مع انه بخلاف  
 صلة الراء للوزن لا يكون عرقا اي مرفوعا **جهة** اي من  
 جهته **بما انجلا** وتحقق في نفس الامر مثاله حديث فيلقين  
 مجمل عن عثمان بن سليمان عن ابيه انه سماع رسول الله صلى

من نقله  
 لم يعرف السماح عني تدروي  
 ثم الذي ارسل من حفظه هو  
 وهو صحيح مستند في الظاهر  
 الثاني مروي صحيح فاقهر  
 ان كان هذا عن سواء يورث  
 بخلاف بلديان الرواة يذكر  
 ويربع ما كان محفوظا عن  
 صحابة وواهم من يفتي  
 بما انصت اليه لا  
 يكون مرفوعا جهة فيما انجلا

نيل

عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور قال احكام اخرج العسكري وغيره  
 هذا الحديث في الوضوء وهو معلول ابو عثمان لم يسمع من النبي  
 صلى عليه وسلم ولا رواه عثمان انما رواه عن تافه بن  
 جبير بن مطعم عن ابيه وانما هو عثمان بن ابي سليمان **خامس**  
 اي العشرة حديث **مفمن** بان يرويه الراوي بالنعمة  
 واحكام انه قد سقط من سننه **راو** واحد فاكثر **بالانصاف**  
**للذي انضبط** بان روى سقط طريق اخرى محفوظة مثاله  
 حديث يونس عن ابن شريك عن علي بن الحسين عن رجال من  
 الانصار انهم كانوا مع رسول الله صلى عليه وسلم ذات  
 ليلة فرمى بنجم فاستار الحديث قال احكام فعليه ان يورث  
 من جهلة لقصره وانما هو عن ابن عباس حديث رجال هكذا  
 رواه ابن عتيبة وشعيب وصالح والاوزاعي وغيرهم عن  
 الزهري **سادس** اي العشرة **اختلاف نحو السند** لرجل ام  
 على راو مقابل له **رواه** يفتي بان اختلف على ذلك  
 الرجل بالاسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه مقابل الاسناد  
 مثاله حديث علي بن الحسين بن واقد عن ابيه عن عبد الله بن  
 بريدة عن ابيه عن عمر بن الخطاب رضي عنه قال قلت يا رسول  
 الله مالك افصحنا الحديث قال احكام وعليه ما اسند عن علي  
 ابن خنيس حديثا علي بن الحسين بن واقد بلغني ان عمر رضي الله  
 عنه فذكره ثم ساقول **اختلاف شيخه عليه** اي الراوي اسما  
 بان اختلف عليه في تسميته شيخه وكذا **تجهيلة** اي اليخ لدية  
 اي الراوي مثاله حديث الزهري عن سفيان الثوري عن  
 حجاج بن ارفصة عن يحيى بن ابراهيم عن ابي سلمة عن ابي  
 بصير رضي عنه مرفوعا المؤمن غر كريم والفاجر هب  
 ليقيم قال احكام وعليه ما اسند عن مجمل بن كثير حديثا سفيان

خامس مفمن وقد سقط  
 راو بالانصاف للذي انضبط  
 سادس اختلاف نحو السند  
 لرجل مقابل رواه  
 ثم اختلاف شيخه عليه  
 اسم كذا تجهيلة لدية



عن جاجي عن رجل ايه سلمة فذكر عليه الثامن وهو ان يكون من روى  
الحديث قد سمع في عن الشيخ الذي ادركه لكن ذلك الراوي  
ما نفيه سمع بان لم يسمع عنه اي عن شيخه الاحاديث التي قد  
عينت فان رواها عنه بلا وسط اي بغير واسطة بينهما فقلة وقت  
انه لم يسمع منه مثاله حديث يحيى بن ابي كثير عن انس رضي عنه  
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا افطر عند أهل بيته قال افطر عندكم  
الصائمون الحديث قال الحاكم في المحلى روى انس رضي عنه فطره في شهر  
وجه انه لم يسمع منه هذا الحديث ثم استدل عن يحيى قال حدثت  
عن انس تاسعوا في المشرق كون الحديث قد عرف في طريقه اب  
استاده فواحد من قد الف بالبناء للمفعول اي احد رجال ذلك الطريق  
روى حديثا من سوى اي غير طريق معروف بينهم قد روى الباقين  
اي وقوهين رواه من تلك الطريق بناء على اعادة في الوهم مثاله حديث  
حديث المنذر بن عبد الله الحرام عن عبد العزيز بن الماجشون عن  
عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان اذا افطح الصلاة قال سبحانك اللهم الحديث قال الحاكم اخذ به  
المنذر طريق اعادة وانما هو حديث عبد العزيز ثنا عبد الله بن الفضل  
عن الاعرجي عن عبد الله بن رافع عن علي كرم الله وجهه ثمة ما  
اي الحديث الذي كان رافعا اي مرفوعا من وجهه ووقفا اي موقفا  
من وجه اخر **هاش** اي عاشر الاجناس وهو اخر ما ذكره الحاكم ابو  
عبد الله مثاله حديث ابي قرة يزيد بن محمد ثنا ابي عن ابيه  
عن الاعرجي عن سفيان عن جابر رضي عنه مرفوعا في ضحك  
في صلاته يمسح الصلاة ولا يعيد الوضوء قال الحاكم وعنده ما اسند  
وكبر عن الاعرجي عن ابي سفيان قال سئل جابر فذكره ثم قال  
الحاكم وبقيت هناك ما لا يذكر من الاجناس وانما جعلنا هذه  
مثال الاحاديث كثيرة ثم ان ما ذكره كما افاده المصنف قد شملنا

يكفيه ان يكون من روى سمع  
عن الذي ادركه لكن ما سمع  
عنه الاحاديث التي قد عرفت  
فان بلا وسط فقلة وقت  
تاسعوا كون الحديث قد عرف  
طريقه فواحد من الف  
روى حديثا من سوى طريق  
قد روى الباقين  
ثمة ما ذكره ووقفا عاشر  
وبقيت هناك ما لا تذكر

للمنفردان

المنفردان اعني ما في المتن وما في السند وهو الاكثر الغلب كما سبق فيها  
انني شرحت ما الحقته قال المصنف ومنه اي ما يندرج في صنفه  
كما في التعليل بالارسال والوقف وما يندرج في صنفه الاسناد فهو وليس  
بقادر في صنفه المتن كان في يده هذا في السند بساوه له في المتن  
حيث عن اي ظهر ومثله ابن الصلاح بما رواه يعلى بن عبيد وهو وثقه  
من رجال الصحيح عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر  
رضي عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال البيهقي بالبخاري الحديث  
قال هذا الاسناد ينقل عن العمل وهو معلل غير صحيح والمتن على كل  
حال صحيح والعلة في قوله عن عمرو بن دينار انما هو عبد الله بن دينار  
عن ابن عمر هكذا رواه الائمة من الصحابة سفيان عن اي كانت  
ذلكي ومحمد بن يزيد ومحمد بن يوسف الغرياني وغيرهم فوهم يعلى  
ابن عبيد وعمل عن عبد الله بن عمرو وكلاهما ثقة **ورعا** يطلق اسم  
العلة على غير ما ذكر من باقر الاسباب الفارصة في الحديث المخرجة له  
من الصحة الى الضعفة المانعة من العمل على ما هو مقتضى لفظ العلة في  
الاصول فقد قيل **بالجمل** من القوادح كالفصل المتصل **المرئي** اي التعليل  
بالانقطاع او الارسال في الحديث المرسل **والمنقذ** اي فسق  
الراوي وكذب ونحو ذلك من كل **خرج** من انواع الجرح كقلة الراوي  
رسو حفظه وذلك موهوب وهو ذكره في كتب العمل **ورعا** قبلت  
اي اطلقت العلة على مخالفة **لغير القوم** في صنف الحديث كارسال  
**وصلت** اي ما وصله الثقة الضابط وهذا منقول عن ابي يعلى  
التحليلي **مطلو** هذا القول **راوا** من اقسام الصحيح ما هو حديث  
**للمنفرد** كقول مالك بن انس الامام بلقيش عن ابي هريرة رضي عنه  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمهاونك طعامه وكسوته  
ولا يكلف من العمل الا ما يطيق فانه اوردته في الموطا معصلا ورواه  
عنه ابراهيم بن طهمان والثعلباني بن عبد السلام موصولا اي عن محمد بن

وصفه ما ليس بقادر كان  
يبدل عبد لابسا وحيث عن  
ورعا قيل بالجمل  
كالقطع للمصل الثوب  
والمنقذ والكذب ونحو الجرح  
ورعا قبلت لغير القوم  
كوصل ثبت مطلقا رواه  
صحيح معل



بخلاف عن بكير عن بخلاف عن أبيه مرة قال اعني الخليلي فقد صاد الحديث بتبيين  
 الاسناد صحيحا يعتمد عليه قيل وذلك عكس العمل فانه ما ظاهره  
 السلامة فالجواب فيه بعد الفحص على قاعد وهذا كان ظاهرا للاعلال  
 بالاعضال فلما يتشكك بين وصله وهو اي الراي مثلما في نوع الشاذ  
 السابق حكوا اذا قالوا في من الصحيح ما هو صحيح شاذ كحديث الزم  
 عن سبيح الولاد ولقبته وحديث النيات وغيرهما من افراد الصحيح  
 والشيخ قد ادرجه في اقسام العمل كحافظ المتن ابو عيسى محمد بن  
 عيسى بن سورة الترمذي فانه سمي الشيخ علة من علل الحديث  
 ولكن خصه اي خصه اهل الحديث كلام الترمذي لهذا بالعمل فقط قال  
 كحافظ ابو الفضل العراقي ان اراد الترمذي رحمه الله شيئا بذلك انه اي  
 الشيخ علة في العمل بالحديث نصيحي او في صحته فلا لان في الصحيح  
 احاديث كثيرة منسوخة لهذا وقد ائت في العمل مصنفات اجاز كتاب  
 كحافظ ابن المديني وكحافظ ابن ابراهيم والجلال واجمل كتاب  
 كحافظ ابى الحسن الدارقطني والحافظ ابى الفضل ابن حجر العسقلاني  
 الزكهر المطلق في اخبار المعلول والله سبحانه وتعالى اعلم  
 المضطرب اي هذا مصححه وهو النوع الثاني والثلاثون  
 فيما اي الحديث الذي اختلفت وجوهه بان يروى علم وجوه  
 مختلفة متفاوطة حيث ورد اي الاختلاف من راو واحد  
 او فوق اي فوق الراود اثبت مرتين او اكثر سواء كان متنا  
 فقط او سند بالوقف على لغة ربيعة اي او سندا فقط وهو الاكثر  
 الاغلب او متنا وسندا معا كما في التريب قال في الترجمة لكن قل  
 ان يحكم الحديث على الحديث بالاضطراب بالنسبة الى الاختلاف  
 في المتن دون الاسناد قال بعضهم يعني ان الحديث لا يسمون  
 الحديث مضطربا غالبا الا فيما وقع الاضطراب في السند اما لو كان  
 الاضطراب في المتن فذلك وظيفة المجتهدين لا الحديث لان

وهو في الشاذ حكوا  
 والشيخ قد ادرجه في اقسام العمل  
 الترمذي وخصه بالعمل  
 المضطرب  
 ما اختلفت وجوهه حيث ورد  
 من واحد او فوق مرتين وسند

وظنهم

وظنهم السند فلتأمل والحال انه لا مرجح لاهدي الروايتين  
 على الرواية الاخرى اذ لا اضطراب مع وجود المرجح كما سياتي في التبريح  
 به ولا يمكن الجمع بينهما كما صرح به غيره هو الحديث المضطرب  
 بكسر الراء اي المصحح به وهو اي الاضطراب تصنيف الحديث  
 فلا يعمل به موجب كبر اكبر لاشعار ذلك بعدم ضبط روايته  
 الذي هو شرط في الصحة واحسن مثاله في المتن حديث البسملة المار فقل  
 قال كحافظ ابن عبد البر اختلف في الفاظ هذا الحديث اختلفا كثيرا متدافعا  
 مضطربا منهم من يقول صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه بكر  
 وعمر ومنهم من يذكر عثمان ومنهم من يقتصر على ابي بكر وعمر وعثمان ومنهم  
 من لا يذكر عثمان ولا يقولون لبسم الله الرحمن الرحيم ومنهم من قال  
 فكانوا انما يحون التزادة بالحمد لله رب العالمين ومنهم من قال فكانوا  
 يقولون لبسم الله الرحمن الرحيم قال في هذا اضطراب لا تقهر معه  
 صحة لاحد ومثاله في السند حديث ابي بكر يار رسول الله اذالت  
 شئت قال سئيت لهور واخوار قال الدارقطني هذا مضطرب  
 فانه لم يرو الا في طريق ابي اسحاق وهذا اختلف عليه غيره على نحو  
 عشرة اوجه منهم من رواه عنه مرسلا ومنهم من رواه موصولا  
 ومنهم من جعله من مسند ابي بكر ومنهم من جعله من مسند سعد  
 ومنهم من جعله من مسند عائشة وغير ذلك قال كحافظ ابن حجر  
 ورواه ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعضي والجمع معتذر  
 نعم يستثنى من ضعف الحديث بالاضطراب ما ذكره بقوله الا اذا  
 ما اختلفوا اي الرواة في اسم او اب لثقة او نسب او نحو ذلك  
 بان يقع الاختلاف في اسم الرجل مثلا ويكون ثقة فيحكم هو  
 اي حديثه بانه صحيح ولا يضر الاختلاف فيما ذكره تسميته  
 بانه مضطرب وفي الصحيحين احاديث كثيرة بهذه المثابة  
 وكذا هنر بذلك بدر الدين ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن خازن

ولا مرجح هو المضطرب  
 وهو تصنيف الحديث موجب  
 الا اذا ما اختلفوا في اسم او اب  
 لثقة فهو صحيح مضطرب





الزكشي فانه قال في مختصره **القلب** مينا وسندا **والشذوذ** كذلك قد  
عن اي ظهر ودخل كل منها وكذا **الاضطراب** في نسبي **الصحيح والحسن**  
فقولهم ان الاضطراب موجب لضعف الحديث انما هو في الاثر والقلب  
ثم بين مفهوم قوله ولا يرجح فقال **وليس منه** اي المضطرب  
**حيث بمضطر** اي الوجه **رجح** على بعض فاذا رجحت احدى الروايتين  
او الروايات فحفظ راد بل مثلاً او كثرة صحة المروي عنه  
او غير ذلك من وجوه الترجيح فالحكم للراجحة ولا يكون الحديث  
مضطرباً الا بالراجح كما هو ظاهر ولا المرجح كما قال **بل نكره منه**  
او **شذوزه** اي الضد **وضي** بما تقدم فيسمى المرجح بالمتكبر والشاذ  
وكذا ان امكن اجمع بحيث يمكن ان يكون المتكلم معبراً بالتعقيب  
فالكثر عن معنى واحد او يحل كلاهما على حاله لا تناقض الاخرى  
فلا يكون الحديث مضطرباً فالاول كحديث الواهبه نفسها  
قد اختلف في اللفظ الواقعة منه صلوة عليه ولم في رواية  
زوهنكرا وفي اخرى زوهناكرا وفي اخرى ملكناكرا وفي اخرى  
ملكناكرا فهذا الحديث صحيح ثابت وتاويل هذه اللفاظ مسول فانما  
داهية الى معنى واحد والثاني كحديث الزمدي ان في المال لحقاً  
سوى الزكاة مع حديث ابن ماجه ليس في المال حق سوى الزكاة  
فالحق المشت في الاول وهو المستحب والمنفي في الثاني وهو الواجب  
على انهما صيغتان من قبل ضعف رواية شريك وقد ضعف الحافظ  
ابن حجر في المضطرب كتاب المقترية فانظر والله سبحانه وتعالى اعلم  
**المقلوب** اي هذا بحثه وهو النوع الثالث والثلاثون  
**القلب** بتقديم وتأخير تدفع في المتن قليلاً كحديث ابن هيرق عند مسلم  
في السبعة الذين يظلمهم الله تحت ظل عرشه فبينه ورجل تصدق  
بصدقة اخفاها حتى لا تعلم بيضاء ما تنفق شيئا له انقلب على  
احد الرواة وانما هو حتى لا تعلم شيئا له ما تنفق بيضاء كما في الصحيحين

الزكشي في القلب والشذوذ عن  
والاضطراب في الصحيح والحسن  
وليس منه حيث بمضطر رجح  
بل نكره منه وشذوزه وضع  
**المقلوب**  
القلب في المتن

وكثير

وكحديث ابن هيرق ايضا عند الطبراني اذا امرتم بشيء فانوه واذا نهيتكم  
عن شيء فانجسوه ما استطعتم اذ المعروف المتفق عليه ما نهيتكم  
عنه فانجسوه وما اقول لكم به فافعلوا منه ما استطعتم و  
مثله ايضا البليغي كحديث ابنه عن احمد وابني خزيمة  
وهما اذا اذن ابنه امر مكنوز فكلوا واشربوا واذا اذن بلال  
فلا تأكلوا ولا تشربوا الحديث اذ المشهور من حديث ابن عمر وعائشة  
ان بلال لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن امر مكنوز قال  
البليغي فالرواية بخلافه مقلوب الا ان ابن خزيمة وحيات  
لم يجعل ذلك من المقلوب بل جعلها بينهما باحتمال ان يكون بيت  
بلال وابن امر مكنوز متناوبين قال ومع ذلك فدعوى القلب لا  
تعد ولو فتحنا باب التاويلات لاندفع كثير من علل الحديث  
ويمكن ان يسمى ذلك بالمعكوس فيغرد بنوعه ولم اذكره في  
لذلك انتهى والقلب يفتح في **الاسناد** وقر كثير من بن كعب وكعب  
ابن ذريح والمخيط فيه كتاب سماه رافع الاريتا في المقلوب من  
الاسماء والانسابة وذلك **اما** حرف تفصيل **باب** الحديث  
الذي به **اشتهر** **بواحد** من الرواة **تظير** منهم **ليغريب** اي ليعرف في  
الغريبة حتى يرغب فيه لغرابته نحو حديث مشهور عن سالم  
فعل عن نافع او مشهور عن مالك فعمل عن عبد الله بن عمر او  
اي واما **يجعل اسناد حديث** الذي **اهتبه** انه اخذ **الاخر** **باب**  
يؤخذ اسناد من فيجعل علم من آخر **وعكسه** اي ويؤخذ اسناد  
لهذا الاخر ويجعل لذلك المتن وهكذا قد يكون **اغرابا** اي لغرض  
الاغرابه قال جمع فيكون كالموضوع وقد يكون **ممتحنا** **الحققة** الحديث  
ومخبر اهل الخلط امر لا وكل يفيل التلخيص اي تجلير بذلك  
القلب مقلوب فان فطن له عرف خفي فخذ عنه وان خفي عليه  
عرف ضعفه فلم يقبل عليه ولهذا يفعل المحدثون كثيراً

وفي الاسناد دفر  
ما بالبال الذي به اشتهر  
بواحد نظير ليغريب  
او جعل اسناد حديث اهتبه  
لاخر وعكسه اغرابا او  
ممتحنا



**كاهل بقيد** في امتحانهم للامام البخاري فقد **كلوا** اي كفاط انه لما  
 قدموا وسمع به اهل الحديث اجتمعوا وعقدوا الى مائة حديث  
 فقبلوا منه من واسبغها وجعلوا من هذا الاسناد لاسناد آخر  
 وهذه المقة ثلث آخر ودمعوا الى عشرة انفس كل واحد عشر من  
 ليبلغوها على البخاري في مجلس الاملاء فاجتمع الناس اهل بقيد وغيرهم  
 من الغزاة فتقدم واحد منهم وسأله عن احاديثه واحدا واحدا  
 والبخاري يقول لم في كل واحد من الاغرفة ثم الثاني كذلك ثم  
 الثالث وهكذا الى ان استوفى القشر رجال المائة حديث وهو  
 لا يزيد في كل من على الاغرفة فكان الغزاة منهم بلغت بعضهم  
 الى بعض ويشول منهم الرجل وغيرهم قضى عليه بالبحر والتقصير  
 وقلية الرضخ فلما علم البخاري فراغهم التفت الى الاول منهم فقال  
 اما حديثك الاول فصوابه كذا وحديثك الثاني فهو كذا والثالث  
 والرابع على الولاء حق اتى على تمام العشر فرد كل من الى اسناده  
 وكل اسناد الى مثله وفعل بالآخرين مثل ذلك ورد من الاحاديث  
 كلها الى اسانيدها واسانيدها الى متونها فاقر له الناس بالخط  
 واذعنوا له بالفضل وعلو الجاه والمزلة في هذه الشأن قال  
 احافظ ابن حجر في العجب من رده الخطا الى الصواب فانه كان  
 حافظا بل العجب من حفظ الخطا على ترتيب ما القرو عليه  
 من مع واحدة وتوقف احافظ المراق في جواز ذلك لانه  
 اذا فعله اهل الحديث لا يستقر حديثا وقد انكر بعضهم على من  
 فعله وقال ليس ما صنع وهذا يحل ومن ثم قال في النزاهة  
 وشرط ان لا يستمر عليه بل ينهي بانتهى الحاجة **وهو** ان  
 الغلب السابق الذي هو ابرار الذي اشتد بره ونظيره الى  
 فلو عبر بقوله وذلك ان كان اظهر **سبح** عندهم اي عند المحققين  
**بالسيرة** فيطلق على ما علم انه يسرق الحديث قال المصنف

**كاهل بقيد**  
 وهو يسرق عندهم بالسيرة

وهي

ومن كان يفعل ذلك من الرضا عن حماد بن عمرو النخعي والبرقي  
 ابراهيم بن ابي حبة السيع وبنلول بن عبيد الكندي قال احافظ  
 مثاله حديث رواه عمرو بن خالد الحراني عن حماد النخعي عن  
 الاربعين عن ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعا اذ القيت المشركين  
 في طريق فلا تبهروا لهم بالسلام الحديث فنهى حديث مقلوب  
 قلبه حماد بخلافه عن الاربعين وانما هو معروف بشريك بن ابي  
 صالح عن ابيه هكذا اخرج مسلم من رواية شعبة والثوري  
 وجري بن عبد الحميد وعبد العزيز الداردي كلهم عن سويل قال  
 ولهذا كره اهل الحديث تتبع الغرائب فانه قلما يصح من **وقد**  
**يكن القلب** للاسناد والمثني **سهر** **الطفا** كحديث جبرير بن  
 حازم عن ثابت عن ابي هريرة مرفوعا اذا اقيمت الصلاة فلا تقوموا  
 حتى تروى قال المصنف نهى حديث انقلب اسناده على جبرير  
 وهو مشهور ليحيى بن ابي كليل عن عبد الله بن ابي قتادة عن  
 ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا رواه الخمسة وهو عند  
 مسلم والنسائي من رواية حجاج بن اسفان عن يحيى وجبرير انما  
 سهمه من حجاج فانقلب عليه وقد بين ذلك حماد بن زيد  
 قال كنت انا وجبرير عند ثابت يحدث حجاج عن يحيى بن ابي كليل  
 عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه فظن جبرير انه انما حدث  
 به ثابت عن ابي هريرة والله سبحانه وتعالى اعلم  
**المدح** اي هذا منحه وهو النوع الرابع والثلاثون  
 وهو ثمان احدثها **مدح في المتن** وهو **بان يلقى** بالبنا المنقول  
 والناسي عن الفاعل قوله الاتي كلاما رواه في **اوله** الحديث  
 رواه الخطيب من طريق ابي قطن وشيابة فرفهما عن شعبة  
 عن محمد بن زياد عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اسبقوا الوضوء قبل للاعقاب من النار فتولوا

قد يكون القلب سهوا الخطا  
**المدح**  
 ومدح المتن بان يلقى في  
 اوله



استيفوا الوضوء فليدبر من قول أبي هريرة كما ثبت من رواية البخاري  
عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال استيفوا الوضوء  
فإن أبا القاسم قال وبالله للعقاب من النار قال الخطيب ولهم أبو  
ظن وشيئة في روايته له عن شعبة على ما سقناه وقد  
رواه أحمد الفقيه عنه كرواية آدم **أو في وسط** أي أثناء المتن  
كحديث الدارقطني من طريق عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة  
عن أبيه عن بشر بن سمعان قال سمعت رسول الله  
صلى عليه وسلم يقول من مس ذكره أو أنشيه أو دق عليه  
فليتوضأ قال الدارقطني كذا رواه عبد الحميد عن هشام ورواه  
في ذكر الإنشيين والرفع وأدراج ذلك في حديث بشر قال  
والمحفوظ أن ذلك من كلام عروة **أو في طرف** أي آخر المتن  
كحديث أبي خيثمة عن الحسن بن الجهم عن أبي جعفر عن علقمة  
ابن مسعود أنه صلى عليه وسلم علمه الشريف في الصلاة فقال  
قل الحيات لله أي وفيه إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك  
أن شئت أن تقوم فقم وأن شئت أن تقعد فاقعد فقوله  
فإذا قلت أي وصله زهير وهو مدبر من كلام ابن مسعود  
كانقل عن النخعي اتفاق الحفاظ عليه **كلام راوما** أي  
أي راو كان صحابيا أو غيره **بلا فصل** أي من غير تمييز ورفقة  
بين المدرج والمرفوع بما يدل على ما يرتبها سمي بذلك  
لأنه أدرج في المتن شيء وهو مدرج فيه ثم حذف الجار  
وأوصل الفعل والسبب في الإدراج أما استنباط الراوي  
حكما في الحديث قبل أن يتم فيدرجه أو تفسير بعض اللفاظ  
الفنيية أو نحو ذلك **وذا** الإدراج يعرف بالتفصيل في طريق  
**أخرى** كحديث الترمذي المذكور فقد رواه شيابة بن  
سوار عن أبي خيثمة فنصحه فقال قال عبد الله إذا قلت

**أو وسط أو طرف**  
**كلام راوما بلا فصل وذا**  
**يعرف بالتفصيل في أخرى**

ذلك

ذلك الخ قال الدارقطني شيابة ثقة وقد فضل آخر الحديث وجعله  
من قول ابن مسعود وهو أصح من رواية من أدرج وقوله أشبه  
بالصواب لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن كذلك مع اتفاق من  
روى الترمذي عن علقمة وعن غيره عن ابن مسعود على ذلك  
**وكذا** يعرف الإدراج **بعض راو** أي تصريحه نفسه به كحديث  
ابن مسعود برفعه من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة  
ومن مات يشرك به شيئا دخل النار قال المصنف في روايته أخرى  
قال النبي صلى عليه وسلم كلمة وقلت أنا أخرى فذكرهما فافاد  
أن إحدى الكلمتين من قوله ابن مسعود ثم وردت رواية ثالثة  
أفادت أن الكلمة التي من قوله هي الثانية وكذلك رواية  
رابعة اقتصر لي على الكلمة الأولى مضافة إلى النبي صلى الله  
عليه وسلم **أو بعض امام** من الحفاظ به كالتقدم في الإنشيين  
والرفع فقد صرح الدارقطني أن ذلك من كلام عروة وكذا  
الخطيب فمروا لأخرهم من لفظ الخبر من مس ذكره فليتوضأ أن  
سبب نقص الوضوء فطنة الشبهة جعل حكم ما قرب من الذكر  
كذلك فقال إذا مس ذكره أو أنشيه أو دمه فليتوضأ  
ظن بعض الرواة أنه من صلب الخبر فنقله مدرجا فيه  
ونهم الآخرون حقيقة الحال فنصلوا وكذلك يعرف الإدراج  
بإستحالة كونه صلى عليه وسلم يقول ذلك قال المصنف  
وفي الصحيح عن أبي هريرة مرفوعا للعبد المملوك أقرآن والذي  
نفسه بيده لولا إكراه في سبيل الله وألح وبوأني لأهيب أن  
أموت وأنا مملوك فقوله والذي نفسي بيده أي من كلام أبي  
هريرة لأنه يشرح منه صلى عليه وسلم أن يتمي الرق ولأن  
أمه لم تكن إذ ذاك حرة يسيرها **وهي** أي ضعف عرقان  
أي الإدراج **في وسط** أي أثناء الإحدى **أو في أول** أي في أولها

**كذا**  
**بعض راو وامام وذهبي**  
**عرفانه في وسط أو أولها**



الى الحكم بالادراج في الاول والاشياء ضعيف لا سيما ان كان مقدما  
على اللفظ المروي او معطوفا عليه بواو العطف والغالب وقوع  
الادراج في آخر الخبر قال المصنف ووقوعه اوله اكثر من وسطه  
لان الراوي يقول كلاما يريد ان يستدل عليه بالحديث فيأتي به  
بلا فضل فيقولهم ان الكل حديث ومن امثلة ما في الوسط حديث  
عائشة في بدء الوحي كان النبي صلى الله عليه وسلم يتجسس  
في غاد حراء وهو النعبد اللبالي ذات العدد تقول له وهو النعبد  
مدرج في قول الزهري وحديث فضالة انا زعيم والزعيم  
الحمل يبيت في ربيع الكنة الحديث تقول والرفع الحمل مدرج  
من تفسير ابن وهب وثانيهما **مدرج الاسناد** وهو انما مر  
الاول ما ذكره بقوله **منه روى** **سند واحد** كان يكون عند  
الراوي متنانا فخلقا فان باسنادين مختلفين غيرهما راو عنه  
مقتصر على احد الاسنادين كحديث الاعمال بالنيات وحديث  
بني الاسلام على خمس الى يكون كل واحد باسناد غيرهما واحد  
باسناد واحد والثاني ما اشار اليه بقوله **او روى** **ذا** الحديث  
الواحد **سوى** **طرق** اي بعض منه **باسناد اخر فيروي** **او الكل**  
**به** عبارة الترهة الثاني ان يكون المتن عند راو الاطراف منه  
فانه عنده باسناد فيرويه راو عنه تاما بالاسناد الاول  
كحديث ابن داود والنسائي عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل  
ابن حجر في صفة صلواته عليه وسلم صليت خلف الصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم فكانوا اذا سلموا يسبحون بايديهم  
كانوا اذ ناب خيل شرب ثم جئتهم بعد ذلك في زمان فيه برد  
شديد فرأيت الناس عليهم جبة الثياب تحرك ايديهم تحت  
الثياب فان قولهم جئتهم الى اليس بهذا الاسناد بل مدرج فيه  
من رواية عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض اهلها عن

ومدرج الاسناد متان روى  
مسند واحد او اسوى  
طرق باسناد فيروي الكل به

واثل

واثل هكذا رواه مينا زهير بن معاوية وشبابة بن الوليد فميزا قصة  
تحريك الايدي وفضلها من الحديث وذكر اسنادها قال موسى بن  
صرون اجماله لها اثبت من روى رفع الايدي تحت الثياب عن  
عاصم عن ابيه **او روى بعض متن في سواه** اي السند **يشبه**  
كان يروي احد الحديثين باسناده الخاص به لكن يزيد فيه من  
المتن الآخر وليس في الاول كحديث رواه سعيد بن ابراهيم عن مالك  
عن الزهري عن انس مرفوعا لا يتا غصوا ولا تحاسدوا ولا تباذروا  
ولا تنافسوا الحديث فان قوله ولا تنافسوا مدرج ادرج ابن ابي  
مريم من حديث اخر لما لك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة  
مرفوعا ياكم والظن خان الظن اكذب الحديث ولا تجسسوا ولا  
تنافسوا ولا تحاسدوا وكلا الحديثين متفق عليهما من طريق مالك  
وليس في الاول ولا تنافسوا وهي في الثاني وهكذا الحديثان عند  
رواة الموطا قال الخطيب وهب بن ابي مريم عن مالك عن ابن  
شعبة وانما يروى مالك في حديثه عن ابي الزناد الثالث  
ما ذكره بقوله **او قاله** اي روى الحديث **جماعة** من المشايخ حال  
كون الحديث **مختلفا** بفتح اللام **في سند** من غير تبين للاختلاف  
**فقال هم مؤلفا** اي متفقا بان سمع الراوي حديثا عن  
هؤلاء الجماعة فخلقين في اسناده فيرويه عنهم باتفاق  
ويجمع الكل على اسناد واحد ولا يبين ما اختلف فيه كحديث  
القمي عن بنادر عن ابي هريرة عن سفيان الثوري عن  
واصل ومنصور والاعمش عن ابي وائل عن عمرو بن شعيب عن  
عبد الله قال قلت يا رسول الله اي الذنب اعظم الحديث  
في رواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والاعمش  
لان واصل لم يذكر فيه عمدا بل يجعله عن ابي وائل عن عبد الله  
وانما ذكره فيه منصور والاعمش وقديمت الاسنادين معا

وبعض متن في سواه يشبه  
او قاله جماعة متفخفا  
في سند فقال هم مؤلفا



يحيى الغطان في رواية عن سفيان وفصل احدهما عن الآخر كما في  
 البخاري عن عمرو بن علي عن يحيى عن سفيان عن منصور والاعشى  
 كلاهما عن ابي واثل عن عمرو بن شرجيل وعن سفيان عن واصل  
 عن ابي واثل عن عبد الله بن غير ذكر عمرو بن شرجيل نعم في  
 السناد عن واصل وحده عن ابي واثل عن عمرو بن زاذ في السند  
 عمر بن غير ذكر احد قال المراقه وكان ابن مريدي لما حدث عن  
 سفيان عن منصور والاعشى واصل باسناد ظن الرواة عن  
 ابن مريدي اتفاق طرقهم فاقصر على احدثهم سفيان والله اعلم  
**وكل ذا** اي الادراج بجميع اقسامه **محرم** باجماع اهل الحديث  
 والنفع كذا في التدریب قال بعضهم لما فيه من التلبس وان  
 كان بعضه اخف من بعض **وهو قاص** على فاعله قال ابن  
 السمعاني من تعمد الادراج فهو ساقط العدالة ومن جرف الكلم  
 عن مواضعه وهو ملحق بالكذبين قال المصنف لشيخ الاسلام  
 وغيره **وعندي** بفتح الياء **التفسير** اي ان ما ادرجه لتفسير غيره  
**قدسي** ولا ينبغي منه ولذلك فعلم الزهري وغيره من الائمة  
 قال بعض المحققين لا يظهر التحريم في مثله لاسيما في المنفق  
 عليه وقول ابن السمعاني المذكور يحل على ما عدها هذا  
 وقد صنف الخليل في انواع الادراج كتابا سماه الفصل الموصل  
 المدرج في النقل والخصم احفظ ابن حجر وزاد عليه نحو مرتبة  
 والتر في كتاب سماه ترتيب المباح بترتيب المدرج والله اعلم  
**الموضوع** اي هذا المصنف وهو النوع الخامس والثلاثون  
 اورده في الانواع مع انه ليس بحديث نظر الى زعم واضعه لتعرف  
 طرقه التي يتوصل بها لمعرفة ما ينبغي عنه القبول **والخبر الموضوع**  
 وهو الكذب المخلوق المصنوع **نشر الخبر** واقبحه والحكم عليه  
 بالموضوع انما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع اذ قد يصدق الكذب

وكل ذا محرم وقادح  
 وعندي التفسير قدسي  
 الموضوع  
 الخبر الموضوع في شر الخبر

لكن

لكن لا لاهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بذلك وانما يقوم بذلك  
 منهم من يكون اطلاعه تاما وذهنه ثابتا وفهمه قويا ومعرفة  
 بالقرائن ممكنة وسنأق **وذكر** اي الموضوع **لعالم به** اي يكونه  
 موضوعا **أخطأ** اي اضعه فتحرم روايته مع العلم به **في اي معنى**  
**كان** سواء الاحكام والفصوص والترتيب وغيرها **الاوضاع**  
**لوضعه** ببين انه موضوع لحديث مسلم من حديث عن مجدي  
 يرى انه كذب فهو احد الكذابين بخلاف غيره من الاحاديث  
 الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن حيث رواها في الترتيب  
 والترتيب على ما سياتي **والموضوعية** اي في الخبر **عرفنا** باحد  
 امور **اما بالاقرار** اي اقرار واضعه انه وضعه كقول عمر بن  
 صبيح انا وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم التي نسب اليه  
 قال ابن دقيق العيد لكن لا يقطع بذلك لاحتمال ان يكون كذب  
 في ذلك الاقرار قال احفظ ابن حجر منهم بعضهم انه لا يميل  
 بذلك الاقرار اصلا وليس مراده وانما نفى القطع بذلك ولا يلزم  
 من نفى القطع نفى الحكم لان الحكم يقع بالظن الغالب وهو هنا  
 كذب ولولا ذلك لما ساق قتل المترب بالقتل ولا رجم المعتز  
 بالزنا لاحتمال ان يكونا كاذبين فيما اعترفا به **وما يحكيه** اي  
 يشابه الاقرار مما ينزل منزلة قال احفظ المراقه كان يحدث  
 بحديث عن شيخه وسيل عن مولده فيذكر تاريخا تعلم وفاة ذلك  
 الشيخ قبله ولا يعرف ذلك الحديث الا عنده وهذا لم يعرف  
 بوضعه ولكن اعترافه بوقت مولده ينزل منزلة اقراره  
 بالموضوع لان ذلك الحديث لا يعرف الا عن ذلك الشيخ ولا يعرف  
 الا بروايته هذا عنه تامل **واما بركة** اي ركافة في معناه قال  
 احفظ ابن حجر خيما وجدت دل على الموضوع وان لم ينضم اليه ركافة  
 اللفظ لان هذا الذي كله محاسن والركعة ترجع الى الرداءة

وذكر لعالم به اخطأ  
 في اي معنى كان الاوضاع  
 لوضعه والموضوعية عرفنا  
 اما بالاقرار وما يحكيه  
 اوردته



واما دكاكة اللفظ فلفظ فلا تدل على ذلك لاهتمالك ان يكون رواه بالمعنى  
فغير الفاظ غير صحيح نعم ان صرح بأنه من لفظ صلى الله عليه وسلم  
فكاذب **واما بدليل فيه** اي قرينة في الراوى او المروى كما استدل بحاكم  
عن سيف بن عمر التميمي قال كنت عند سعيد بن جبير بن نجاة ابنه من  
الكتاب يبكي فقال مالك قال ضربني المعلم قال لا خير فيهم اليوم  
حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعا معلوما صيا نكم شرادكم  
افلهم رحمة الله عليهم واغفر لهم على المسلمات **واما ان ينادى** اي  
بخالف دليل **قاطعا** بأن يكون مخالفا كدلالة الكتاب القطعية او  
السنة المتواترة والاجماع القطعية او مخالفا للمعقل **وما نافية**  
**قبل تأليفه** بحيث لا يقبل التأويل والحق به ما يدفعه احسن  
والشاهدة قاله المصنف اما المعارضة مع امكان الجمع فلا قاله  
المخالف للمعقل ما استدل ابن الجوزي من طريق محمد بن شعاع البخاري  
عن حسان بن هلال عن حماد بن سلمة عن ابن المرزوق عن ابراهيم  
مرفوعا ان الله خلق النفس فاجراها ففرقت فخلق نفسه منها  
هذا لا يصفه مسلم والمهم به محمد بن شعاع كان زائغا في دينه  
وفيه ابو المرزوق قال شعبة رايته لواعطى درهما وضع حسنة  
حديثا **واما بان يكون ما نقل من الخبر** **حيث الدواعي اختلفت**  
اي اختلفت **بنقله** بأن يكون خبرا عن امر حبيب تنویر الدواعي  
على نقله لمحض الجمع ثم لا ينقله منهم الا واحدا ويصير بالكذب  
رواة جموع المتواترة قال الزركشي او لكونه اصلا في الدين ولم يتواتر  
كالنفي الذي تزعم الرافضة انه دل على امامة علي **واما بحديث**  
**لا يوجد** الخبر **عند اهله** بان عنه من الاخبار ولم يوجد  
عندهم من صدور الرواة ويطون الكتب ولهذا كما قاله جموع فرفض  
بما بعد استقرار الاخبار وتداولها ما قبل ذلك كعصر الصحابة  
فيجوز ان يروى احدكم ما ليس عنده غيره وبذلك يجاب عن قول

وبدليل فيه

وان ينادى قاطعا وما قبل

تاويله وان يكون ما نقل

حيث الدواعي اختلفت بنقله

حيث لا يوجد عند اهله

الحارزم

ابن حازم الزهرى وقد قال في حديث لا يعرفه اقصفت حديث  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمة قاله لا قال فنصفه قال ارجوا  
قال اجعل هذا في النصف الذي لم تحفظ فان ذلك بطل تدوين  
الاخبار في الكتب فليتم مل **واما بانه ما به** اي خبر فيه **ومعد**  
**عظيم جدا** وفيه **وعيد** شديد كما ياتي آخر البيت وقوله **على** نقل  
**صغير** من الاعمال راجع للوعيد وقوله **وعلى صغير** من الذنوب راجع  
للعيد **شديد** قال المصنف ولهذا كثير في حديث الفصاح وهو راجع  
الى الركة فقد وضعت احاديث طويلة يشهد لوضوح دكاكة لفظها  
ومعانيها قال الربيع بن خيثم ان الحديث ضو كضوء النور تفرغه  
وظلمة كظلمة الليل تنكس ثم نقل قول يوافي بعض ما تقدم ذكره  
بقوله **وقال بعض العلماء الكل** واستحسنه ابن الجوزي **احكم** اي  
الحديث **بوضوح خبر** اي بكونه موضوعا **ان ينجل** اي يظهر بان رايته  
**قد باين المعقول** اي خالفوا لم يمكن تاويله بالكلية كما تقدم  
**او منقول** من الكتاب او السنة المتواترة واجماع القطعية  
**خالفة** كما تقدم ايضا **او ناقض الاصول** **وقد فسروا** هذا  
الآخر اي مناقضة للاصول بانه **هيبت** **يفعله** رواه ابن الاسلام  
**جوامع مشهورة** **ومسند** اي كل المسانيد وحاصل هذا التفسير  
ان معنى ذلك ان يكون خارجا عن رواة ابن الاسلام من المسانيد  
والجوامع المشهورة قال العراقي يشترط اسينعاب الاستقراء بحيث  
لا يبقى ديوان ولا دواء ولا كشف امره في جميع اقطار الارض وهو  
عمر او مستدر انتهى قال الزركشي **في ثبوت الوضوح** **الخبر حيث**  
**يشهد عليه بذلك** **مع قطع من عمل** به **تردد** يعني هل ثبت  
بالبينه على انه وضعه ام لا ثبت بل قال اعني الزركشي  
يشبه ان يكون فيه التردد في ان شطحة الضرر هل تثبت  
بالبينه مع القطع بانه لا يعمل به انتهى ثم بين الاسباب الداعية

وما به وعد عظيم او وعيد

على حقير وصغيرة شديد

وقال بعض العلماء الكل

احكم بوضوح خبر ان ينجل

قد باين المعقول والمنقول

خالفة او ناقض الاصول

وفسروا الاخر حيث فقد

جوامع مشهورة ومسند

وفي ثبوت الوضوح حيث يشهد

مع قطع من عمل تردد



الى الوضع فيما تضمنه قوله **والواضعون** للاخبار المتخلفة اقسام بحسب  
الامر احمالهم على الوضع **وبعضهم** وضع جملته من الاحاديث **ليفسد**  
بطل **ديننا** اي دين الاسلام ولهم الزنادقة ذكر حماد بن زيد انهم  
وصفوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة عشر الف حديثا  
منهم عبد الكريم بن ابي العوجاء الذي قتل واصلب في زمن المهدي  
اي والد هرون الرشيد العباسي وكيان بن سميحان المهدي  
الذي قتل خالد القسري واهرقه بالنار وكحل بن سميد الشامي  
المصلوب في الزندقة فروى عن حميد عن اسير فوعا انا خاتم  
النبياين لا بنى بعده الا ان يثا الله وضع هذا الاستثناء لما كان  
يدعوا اليه من الالحاد والزندقة والدعوة الى البني **وبعض** من  
الواضعين **نصر رأى** اي مذهب **نصرا** للنصب كخطابية و  
الرافضة واخوارج وغيرهم روى ابن ابي حاتم عن شيخ من  
اخوارج انه كان يقول بعد ما تاب انظروا عن تاخذون دينكم  
فانا كنا اذا هويتا امر اصبرناه حديثا نرا دعيه في رواية فحسب  
اخير في اضلالكم قال حماد بن ابي سلمة اخبرني شيخ من الرافضة  
انهم كانوا يحبسون على وضع الاحاديث وقال احكام كان محمدا بن  
القاسم الطائز كان من رؤس المرجئة وكان يضع الحديث على  
مذهبهم **وكذا** بعضهم يضع الحديث **تكسبا** به وارتزاقا بذلك  
في قصصهم قال المصنف كابن سميد المدائني **وضرب** من الواضعين  
**قد روى** لبعض الخلفاء **والامراء ما** اي خبرا وضعه **يوافق الهوى**  
اي ما يهواه الامراء ويفعلونه كقينا بن ابراهيم حيث وضع  
للمهدي والد الرشيد في حديثه لاسبق الاخر فصل اخف او هافر  
فزارينه او جناح وكان المهدي اذ ذاك يلعب بالحمام فتذكرها  
بعد ذلك وامر بن جمل وقال انا حملته على ذلك وذكر انه لما  
قام قال المهدي له اشهد ان تغالك قفا كذاب وقال المهدي

والواضعون بعضهم ليفسد

ديننا وبعض نصر رأى قصدا

كذا التساباد بعض قد روى

للأمراء ما يوافق الهوى

